

- ٥ مطلب في الفرق بين براعة الاستلال وبراعة المطلب وبراعة المقطع
- ٧ مطلب في كراهة أفراد الصلاة عن السلام وعكسه
- ١٥ مطلب في سبب تسجية هذا العلم علم الكلام
- ١٥ مطلب في عطف الانشاء على الاخبار
- ١٦ مطلب الخلاف في أقول الواجبات
- ١٧ مطلب في نجات أبي النبي صلى الله عليه وسلم
- ١٨ مطلب في أن الجن مكلفون من أصل الخلقة الخ
- ٢٢ مطلب في اختلاف العلماء في النظر
- ٢٥ مطلب فيما يتعلق بلفظ مقدمة
- ٢٦ مطلب في أن الواجب ثلاثة أقسام
- ٢٨ مطلب في الكلام على معنى الحركة والسكون
- ٣٣ تنبيه اختلاف هل يجوز للشخص إذا قال أنا مؤمن أن يقول إن شاء الله أولاً
- ٣٥ مطلب هل يجوز إطلاق الشيء عليه تعالى أولاً
- ٣٧ مطلب فيما يتعلق بالوجود وتحقيق الخلاف فيه
- ٣٩ تنبيه اختلاف هل الأعراض تبقى زمانين فأكثر أولاً
- ٤٢ مطلب في أن دليل حدوث العالم يتوقف على سبعة مطالب الخ
- ٤٤ مطلب يجوز إطلاق القديم عليه تعالى
- ٤٥ مطلب في بيان أن الدور محال
- ٤٨ مطلب إذا ورد في كتاب أو سنة ما يوهم إثبات الجوارح له تعالى فلا بد من تأويله الخ
- ٤٩ مطلب في الفرق بين المثل والشبه والتظير
- ٥٠ مطلب أقسام الموجودات أربعة الخ
- ٥٣ مطلب في معنى الهداية عند أهل السنة والمعتزلة
- ٦٥ مطلب في أن مراتب القصد خمسة الخ
- ٦٧ مطلب في أن علمه تعالى يخالف علم الحوادث الخ
- ٧٦ مطلب في سبب تسمية المعتزلة معتزلة
- ٨٠ مطلب وقع اختلاف بين الماتريدية والاشاعرة في صفات الأفعال هل هي قديمة أو واحدة
- ٨١ مطلب الخلاف في معنى الزمان
- ٨٣ مطلب في أن الكراهة إما عقلية أو شرعية



- ٨٣ مطلب في الامور التي كُفرت بها الفلاسفة
- ٨٥ مطلب الخلاف في معنى الموت
- ٨٩ مطلب الخلاف في معنى القضاء والقدر
- ٩٢ مطلب في أن الله تعالى يجوز أن يرى في الآخرة
- ٩٤ تنبيه قد اشهر أن بين الرسول والتي عموما إطلاق الخ
- ٩٥ مطلب في أن افضل الخلق على الإطلاق نبينا
- ٩٦ مطلب في أقسام الخارق للعادة
- ٩٧ مطلب في أن افضل الصلابة أبو بكر فعمر الخ
- ٩٧ فائدة من أنكرحصة أي بكر كفر الخ
- ٩٨ مطلب في الخلقاء ومتهم
- ١٠٠ مطلب هل الافضل السبعة خديجة أو السيدة عائشة
- ١٠٠ مطلب الخلاف في عدة أزواجه صلى الله عليه وسلم الخ
- ١٠١ مطلب يتعلق بالسيدة مارية القبطية
- ١٠١ مطلب في اولاده صلى الله عليه وسلم وترتيبهم في الولادة
- ١٠٤ مطلب فيما يتعلق بحوضه صلى الله عليه وسلم
- ١٠٤ مطلب في شفاعته صلى الله عليه وسلم
- ١٠٤ مطلب في التوبة
- ١٠٥ مطلب في الفرق بين الصغيرة والكبيرة
- ١٠٦ ضابط الغيبة
- ١٠٦ مطلب في معنى الايمان لغة وبشرعا والاسلام كذلك
- ١٠٧ مطلب في أن الايمان من حيث الزيادة والنقص ثلاثة أقسام
- ١٠٧ مطلب في وجوب معرفته صلى الله عليه وسلم
- ١٠٧ مطلب في الاستدلال على أن جميع آياته صلى الله عليه وسلم وجيع أمهاته الى آدم وحواء ليس فيهم كافر
- ١١٠ مطلب في أصح الطرق في نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان
- ١١١ مطلب في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه
- ١١١ فائدة لسيداتنا آمنة ثلاثة أخوة وأختان الخ
- ١١٢ مطلب في أنه صلى الله عليه وسلم أيضا مشرب بجمرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات المتصف سبحانه وتعالى بجميع الكالات وأشهد أن
لا إله إلا الله الخالق للحوادث في الذات والصفات وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله
أفضل المخلوقات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ذوى الجود والكرامات صلاة
وسلاما دأبتم على تعجوبهما من القنات وبعد فيقول الفقير إلى رحمة ربه إبراهيم
البيجورى الضعيف ابن محمد غفر له اللطيف الكريم قد طلب من شيخنا العالم العلامة
الحبر الجليل الفهامة من هو الفضل الجسدة وإلى مولانا الشيخ محمد القضاى بعض
الأخوان كتابة على رسالته المسماة بكفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام فأذن لى
الشيخ فى الكتابة عليها فأنشرح صدرى لذلك والله أعلم بما هنالك فطلعت عليها كلمات
إطيفة بعبارة مستحسنة شريفة لخاتم محمد الله حاشية نافعة وأرجو أن تكون
بالقبول ساطعة وسببها تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام
والله أعلم أن يقع بها وهو حصى ونعم الوكيل وكفى لى فيما تم الكفيل (قوله بسم
الله الرحمن الرحيم) ابتدأها اقتداء بالكتب السماوية التى أشرعها الكتاب العزيز وعلا
بمخبر كل أمر دى بال لا يدا فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أثير وأجندم أو أقطع روايات
أى كل فعل ولو قول لا تذكر البسملة فى أوله الخ والبال يطلق على معان منها الحال والقلب
والحوث العظيم كما فى القاموس والمراد به هنا الحال فىكون المعنى كل أمر دى
بال بهتم به شرعا وقيل المراد به القلب على أن المراد تل ذلك الأمر على سبيل الاستعارة
بالكتابة حيث شبه الأمر الموهوم به شرعا بإنسان بجامع الشرف وطوى لفظ التشبه به

بسم الله الرحمن الرحيم

ويرمز اليه بشئ من لوازمه وهو البال وقوله فهو أستر الخ الابتزاع مقطوع الذنب
 والاجنم الذي ذهب تأمله من الجذام والاقطع مقطوع اليد والكلام على كل من
 باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه الاداة والوجه أو من باب الاستعارة المصرية
 على الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو زيداً سدم ان جعلت الياء أصلية وهو الأرجح
 احتاجت الى متعلق تتعلق به ويجوز أن يكون فعلاً أو اسماً خاصاً أو عاماً مؤنراً أو مقديماً
 وذلك ان كانت صادرة من العباد فان كان اخباراً من الله فلا يجزى ذلك لان المعنى
 بسم الله كان كل شئ ومنه تكون الاشياء فتكون الباء مشيرة لجميع العقائد كذا
 ذكره بعض أئمة التفسير ووجهه أن المراد بالاسم المسمى والمعنى بالمسمى وهو الذات
 وجد كل شئ ولا يوجد الا من انصف بالوجود والقدم الى آخره ان المحدثات
 المقدرة في القرآن قيل انها منه وقيل انها ليست منه ونوقش الاول بأنه يلزم عليه تأني
 القرآن من الحادث والقديم والمركب منها حادث فيلزم أن القرآن حادث وأجيب
 بأن الكلام هنا في القرآن اللفظي ولا شك أنه يجمع أجزائه حادث ونوقش الثاني بأنه
 يلزم عليه احتياج القرآن لغيره وهو نقص وأجيب بأنا لا نسلم كون ذلك نقصاً لأن
 احتياجه اليها ليس من حيث تمام معناه حتى يكون نقصاً بل من حيث تمام اللفظ لا قضاء
 المقام لذلك والثاني هو قول الجمهور وهو الاصح لأن القرآن هو اللفظ المنزل على سيدنا
 محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه وهذا ليس بمنزلة بل
 مراد الله تعالى والباء للاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السجود
 وهو العلو وقيل من السعة وهي العلامة واختلف فيه فقيل هو غير المسمى وقالت
 الاشاعرة هو عين المسمى والاول محمول على ما اذا أريد به الدال والثاني على ما اذا
 أريد به المدلول والله علم على الذات الاقدس فهو علم شخصي وان كان لا يقال ذلك الا في
 مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلاً خلافاً لمن زعم ذلك والرجح مأخوذ من الرحمة وهي
 رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان وهي بهذا المعنى مستحيلة عليه تعالى وكل شئ
 استحتم عليه تعالى باعتبار مبدئه جازاً طلاقه عليه تعالى باعتبار غاية فهمي في حقه تعالى
 بمعنى الاحسان والرجح بمعنى الحسن فيكون مجازاً من سلاتبعيeman اطلاق السبب
 وارادة السبب وانما كان تبعاً لان جريان التجوز في المشتق بالنسبة لجر يانه في أصله
 وهو المصدر وهكذا يقال في الرحيم واعلم أن جملة البسملة يصح أن تكون خبرية
 باعتبار متعلقها المحذوف كما بدى أو أوقف لأن حصول ذلك لا يتوقف على التلفظ بها
 فانطبق عليها ضابط الخبر اذ هو الذي لا يتوقف حصول مدلوله على التلفظ به والمعنى هنا
 أو أوقف حال كوني مستعيناً على تأليقي أو حال كون تأليقي مصحوباً باسم الله ويصح أن
 تكون انشائية باعتبار الاستعانة أو المصاحبة اللفظيتين لأن ذلك لا يحصل الا بالتلفظ بها
 كما هو ضابط الانشاء اذ هو ما حصل مدلوله بالتلفظ به والحاصل أن جملة البسملة يصح

أن تكون خبرية باعتبار المتعلق وأن تكون انشائية باعتبار معنى الباء وهو الاستعانة
أو المصاحبة والكلام على البسلة كثير وشهير وقد أقربت برسائل كثيرة فمن أراد مزيد
الكلام عليها فليراجعها (قوله الحمد لله) أتق به أقدم بالكتاب العزيز وعلام رواية كل
أمر ذي بال لا يد أنه بالحمد لله الحديث وجمع بين الجملتين علاما بروايتي البسلة والحمد لله
واشارة الى أنه لا تعارض بينهما إذا ابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام
المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود سبقه شيء أم لا وقدم
البسلة علاما بالكتاب والاجماع والحمد لله الثناء على الجليل الاختيارى على جهة
التعظيم سواء تعلق بالقضائل أى الصفات التى لا يتوقف تحققها على تعدي أثرها
للغير أم بالقواضل أى الصفات التى يتوقف تحققها على تعدي أثرها فالأولى كالعالم
والثانية كالكرم والثنا اسم مصدر لثني إذا ذكر ما يدل على الانصاف بالجميل وعرفا
فعل ينشأ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد وغيره واعلم أن أركان الحمد خمسة
حامد ومحمود ومحمودية وصيغة فإذا جدد زيد لكونه أكرمك بقولك زيد
عالم فانت حامد وزيد محمود والأكرام محمود عليه أى لاجله ونبوت العلم الذى هو مدلول
الصيغة محمودية وقولك زيد عالم هو الصيغة وأن المحمود عليه يشترط أن يكون اختياريا
حقيقا أو حكما والمراد بالحكمى ما كان منشأ لأفعال اختيارية كذا قال الله وقدرته
أو ملازم لما تنشأ كالسمع والبصر والكلام ونحوها مما لا ينشأ عنه فعل اختيارى
وأما المحمودية فلا يشترط أن يكون اختياريا بل تارة يكون اختياريا كالكرم وتارة
يكون اضطراريا كحسن الوجه وأن المحمودية والمحمود عليه مختلفان ذاتا واعتبارا
كالثال المتقدم وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كأن يكون كل منهما الكرم ولكن
من حيث كونه باعتبار الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث كونه مدلول الصيغة يقال له
محمودية وأن أقسام الحمد أربعة حمد قديم لقديم وهو حمد الله نفسه بنفسه أو لا وجد
قديم لحادث وهو حمد الله بعض عباده وهذان الحمدان قديمان * وما ينبغى التنبه له
كما قال بعضهم إن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات وحمد
حادث لقديم وهو حمد العباد لله تعالى وحمد حادث لحادث وهو حمد العباد بعضهم لبعض
وهذان الحمدان حادثان وأل فى الحمد ما للعهدة وللإستغراق وللجنس ولللام فى الله
أما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك لكن إن جعل المعهود الحمد القديم فقط أمتنع
جعل اللام للملك بخلاف ما لو جعل حمد من يعتقد بجمده كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه
فإنه يصح تقديرها لكل من الثلاث وكذا على جعل ال للاستغراق أو للجنس فى ضمن
أفرادها لو حظ التركيب والاجتبال بالنسبة للقديم لغير الملك وبالنسبة للعادث
لكل منها وبالجملة خبرية لفظا انشائية بمعنى ويصح أن تكون انشائية لفظا ومعنى بناء
على أنها وضعت فى عرف الشرع لانشاء الحمد كصيغ العقود ويرد على الاحتمالين أن

العبد لا يمكنه انشاء مضمون الجملة الذي هو اختصاص المجد بالله أو استحسانه اذ هو ثابت
 أزلا وأبدياً بان المراد انشاء التناء بمضمون الجملة لا انشاء مضمونها ولك أن يجعلها
 خبرية لفظاً ومعنى فيكون المعنى أخبركم بأن كل محد محصن به تعالى وأستحق له لا يقال
 الاخبار بشئ ليس من افراد ذلك الشئ فلا يلزم من الاخبار بأن المجد لله كون
 الشخص حامدا فلم يحصل مقصود الشارع وهو اتصاف الشخص بكونه حامدا لانا نقول
 حصل كون الاخبار بالشئ ليس من افراد ذلك الشئ ما لم تتناول حقيقة كالاخبار بقيام
 زيد في قولك زيد قائم فان حقيقة لا تتناول الاخبار به أي لا يعد فردا داخلها أما اذا
 تناولته وبعدد اختلافها فيكون الاخبار بهذا الشئ فردا من افرادها ولا شك أن ما هنا من
 هذا القبيل فان الاخبار بأن المجد لله من افراد الحمد لانه يصدق عليه انه تعالى على الله
 تعالى أي ذكره بخبر فبعد المتغير بذلك حامدا الحاصل مقصود الشارع (قوله المنفرد
 بالابجد) أي الذي اختص باليجاد الاشياء اختياريا واضطراريا خيرا وشرا وان
كان لا يجوز نسبة الشر اليه تعالى الا في مقام التعليم في كلامه اشارة الى مذهب
 أهل السنة من وحدانية الافعال وبتلذذ المعتزلة من أن العبد يخلق أفعاله
 الاختيارية كما سيأتي واليجاد هو ابراز الممكن من العلم الى الوجود فان قلت لم
 اقتصر على اليجاد مع أنه كما انفرد سبحانه وتعالى به انفرد بالاعداد قلت اقتصر عليه
 لكونه هو المتفق عليه عند أهل السنة وأما الاعداد فقد خالف فيه امام الحرمين حيث
 قال بان الممكن نعم بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب الوجود كما سيأتي ان شاء الله
 تعالى وهذا أدق من جواب بعضهم بان فيه اكتفاء وعليه فانما اراد تكميله لاجل
 السجع لا يقال كان عليه أن ينفرد على انفراده تعالى بان ثابت الاحوال الحادثة ككون
 زيد عالما لانا نقول انما ترك التسمية على ذلك لكون التحقيق عدم ثبوت الاحوال كما
 سبذ كره فيما يأتي ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستللال وهي أن يشير المتكلم
 في طالع كلامه الى مقصوده أما براعة المطلب فهي تقديم التناء على المقصود وأما
 براعة المقطع فهي الاتيان بما يشعر بالانتهاء لقولهم في الاستروئالة حسن الختام
 وانظر هل ورد اطلاق المنفرد عليه تعالى أو لا وما على وروده فظاهر وأما على عدم وروده
 وهو الظاهر فكيف يطلقه عليه تعالى مع ان اسماء وتوقيفية أي يتوقف جواز اطلاقها
 عليه تعالى على ورودها في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة أو إجماع الآن يقال جرى
 الشيخ في ذلك على طريقة أبي بكر الباقلاني من تجوز اطلاق ما لم يرد فيه اذن ولا منع
 وكان تعالى متصفا بجماعه ولم يكن موهوما باستحصال في حقه تعالى ثم رأيت لبعضهم تحريرا
 ينبغي التعويل عليه وهو ان النزاع انما هو في الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة لا في
 الاطلاق على سبيل الوصفية الكلية والفرق بينهما في الحوادث ان كل أحد يطلق عليه
 عبد الله بالمعنى الوصفي ولا يلزم أن يكون على الكل أحد فليتأمل وعلى هذا فكل كلام الشيخ

المنفرد باليجاد

ظاهر مطلقا (قوله والصلاة) هي اسم مصدر أصلي والمصدر التصلة ولم يعبر بها لايهامه
العذاب وإنما أتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تحريك كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله
ثم بالصلاة على فهو أقطع أشنع وهو وإن كان ضعيفا فعمل به في فضائل الأعمال وخبر من
صلى على في كتاب تزل الملائكة تستغفله مادام أمي في ذلك الكتاب واختلف هل لفظ
الصلاة من قبيل المشترك المعنوي أو اللفظي والحق الأول كما استصوبه ابن هشام
في مقبته وفسرهاب العطف بفتح العين ويختلف حقيقة باختلاف المصلي فإن كان المولى
سبحانه وتعالى فغناه الرحمة لكن أن تعلقت بالنبي صلى الله عليه وسلم وصكذا باقي
الأنساء والملائكة قلنا زيادة الرحمة وهذه الزيادة تتفاوت بحسب مراتبهم وإن كان
الملائكة فغناه الاستغفار لكن لا يخص بصيغته بل يكون بأي صيغة كانت وإن كان
غيرهم فغناه الدعاء والمراد بالغير ما يشمل الجمادات لثبوت صلاتها فيأرواه الحلبي
في السير من أنه كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقضي حاجة الإنسان بعد عن
الناس فلا يجز بحجر ولا شجر ولا يقرأ الا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اه
ومقتضى تفسير الجمهور الثاني حيث قالوا الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي ان الأول
هو ما تعدد وضعه ومعناه كعين فأنه أوضعت للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب
بوضع والثاني هو ما اتحد وضعه ومعناه واشتركت أفراد في هذا المعنى كأحد فأنه وضع
مرة واحد قلناه وهو الحيوان المفترس واستدل ابن هشام على ما قاله بأمور منها أن
الاصل عدم تعدد الوضع ومنها أن ما قاله أوفق بآية أن الله وملائكته يصلون على النبي
وأما ما قاله الجمهور فليس كذلك لانه يصير معنى الآية أن الله يصلي أي يرحم والملائكة
تصلي أي تستغفرا أي الذين آمنوا صلوا أي ادعوا وهذا غير لائق بالأمم بالاقتداء
ولما استصوب بعضهم بهذا قال ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا وكان الله يطلب من ذاته
إيصال الخير وهو كلام هائل كما قاله بعض المحققين ولو قيل انه اقتداء في مطلق الاعتناء
لكان أحسن من هذا والمشهور في هذه الجملة انها خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم
صل وبيح أن تكون خبرية لفظا ومعنى فإن قلت يلزم على ذلك أن القائل الصلاة على
سدا محمدا لم يأت بمقصود الشارع لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه قلت
لا يلزم ذلك لما سر حوايه من أن المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه
وسلم ولا شأن أن الخبر بأن الله صلى على النبي قد عظمه صلى الله عليه وسلم والصحيح أنه
صلى الله عليه وسلم كبقية الأنبياء ينتفع بصلاته عليه لكن لا ينبغي للمصلي أن يقصد
ذلك لما فيه من إساءة الأدب بل يقصد أنه مقتدر له صلى الله عليه وسلم وأنه يتوسل به إلى
ربه في شئ مطلوبه لانه الواسطة العظمى في إيصال النعم إلينا وقيل ان المنفعة عائدة على
المصلي ليس الا وانه يجوز ما جرت به العادة بعد القرآن من قولهم اجعل ثواب ذلك أو مثله

الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه كما قال جماعة من المتأخرين
وأفتى به الشهاب الرملي وقال أنه حسن مندوب إليه خلافاً لمن وهم فيه لأنه صلى الله
عليه وسلم اذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة لمن كل دعا بما فيه زيادة تعظيم والى هذا
أشار الشيخ السجاعي بقوله

وصحوا بأنه يتسفع * بذي الصلاة شأنه مرتفع
لكنه لا ينبغي التصريح * لتأبذا القول وذا صحيح
وجاز يقول شخص اجعلا * ثواب المصطفى من قدعلا
أومثله مقدما لحضرته * أوزده نشر بفلا على رتبته
اذان زيادات التي في الفضل * لربنا لا تنتهي بالعقل
وضع بعضهم لاهداء القرب * لحضرة النبي سيد العرب
قدردته المحقة ون فاعرفا * وأحمد الكرم ربى وكفى

والسلام

بني ان أبا اسحق الشاطبي صرح بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي
لا يدخله رياء أي لا يقطع به بل هو مقبول قطعاً وقال بعضهم ان لها جهتين بالنسبة له
صلى الله عليه وسلم لا يقطعها الرياء بالنسبة للمصلي يقطعها كذا نقله بعض المحققين وأقره
لكن رأيت معز والعضم وسبعة من الشيخ أن المعتقد أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
يدخلها الرياء حتى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله والسلام) هو اسم مصدر لم
والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وقرنه بينه وبين الصلاة لظاهر قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وحذا من كراهة الافراد على ما يأتي وهو معنى
التأمين والمراد تأمينه صلى الله عليه وسلم على ما يخاف على أمته أو على نفسه اذ المرء كلما اشتد
قربه من الله تعالى اشتد خوفه منه فقد قال عليه الصلاة والسلام اني لا خوفكم من الله
وقيل بعنى التبعة والمراد بها في حقه تعالى أن يخاطبه بكلامه القديم خطاباً بالاعلى رفعة
مقامه صلى الله عليه وسلم ولم يرتض بعضهم التفسير الاول وان ذكره السنوسي وغيره
لأنه ربما أشعر غلظة الخوف والنبي صلى الله عليه وسلم بل واتباعه لا خوف عليهم وان
قال اني لا خوفكم من الله فهذا مقام عبوديته في ذاته واجلاله لمولاه ونوهم بعضهم
ان المراد بالسلام اسمه تعالى والمعنى حيث نزل الله راض أو حفيظ على سيدنا الخ قال شيخ
شيخنا وبالله لا تكثر ثبوت السلام اسمان أسماءه تعالى ولكن يبعد جملة عليه
في نحو هذا الموضع وافراد الصلاة عن السلام وعكسه مكره عند المتأخرين بشرط
ثلاثة أن يكون متواوأن يكون من غير داخل الحجر الشريفة وأن يكون في غير الوارد أما
منه صلى الله عليه وسلم فلا لأنه حقه وأما داخل الحجر الشريفة فالاولى له السلام وأما
في الوارد فلا يكره وكراهة الافراد خاصة نبينا صلى الله عليه وسلم وقيل جارية في غير نبينا
أيضا إلا أنها أخف قال ابن عبد الحق محل الكراهة ما لم يجمعهما كتاب أو مجلس

الى سيدنا محمد افضل

واحد اه وقال ابن الجوزي ان الجمع بين الصلاة والسلام هو الاولى ولواقتصروا على
 أحدهما باذن من غير كراهة فقد جرى على ذلك جماعة من السلف والخلف منهم الامام مسلم
 في أول صحيحه والامام ابو القاسم الشافعي اه (قوله على سيدنا) خبر عن الصلاة
 والسلام بتقدير المتعلق بشئ أي كائنات ويصح أن يقدم مقرودا ويكون خبرا عن
 أحدهما وحذف خبر الاخر لالة المذكور وعليه لامن باب التنازع لانه لا يجري في اسم
 المصدر على الصحيح وفي اثنائه على اشارة الى شدة التقن والسيد هو المتولى للسواد أي
 الجماعة الكثيرة فيلزم أن يكون أعظمهم وهو المقصود وقيل هو الكامل باطلاق أي من
 جميع الوجوه وفي سائر الحالات ويطلق أيضا على الشريف وعلى المالك للعقلاء
 واطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم موافق لحديث اناسيد ولد آدم يوم القيامة
 ولا نفروا واختلف هل الاولى ذكره في الحديث الذي لم يذكر فيه كحديث قولوا اللهم صل على
 محمد مرعاة للادب أو عدم ذكره فيه مرعاة للوارد والراجح منهما الاول لانه فيه
 امتثال الامر وزيادة وحديث لا تسودوني في صلاتكم باطل والضعيف في سيدنا جميع
 انطلق اذا لاشك في سيادته صلى الله عليه وسلم على الجميع حتى الانبياء والمرسلين والملائكة
 (قوله محمد) يصح فيه أوجه الأعراب الثلاثة والراجح منهما من حيث الأعراب الجريد لا
 أو عطف بيان لانه لا يجوز ان يتقدم بحلاف النصب والرفع وما رد على البدلية من أن
 المبدل منه فينية الطرح والرى أجيب عنه بأجوبة ثلاثة الاول انه أمر أعظم الثاني
 أن ذلك بالنسبة لعمل العامل الثالث أن معناه كما قاله الدماميني أن البديل ليس موصفا
 للبديل منه كالكنت وأولاهما من حيث التعظيم الرفع لما فيه من الاستقلال وعدم
 التبعية ولاجل أن يكون الاسم مرفوعا وجمدة كما أن المسمى مرفوع الرتبة وجمدة الخلق
 وهو علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف أي الذي تكررت عينه ومعناه في الاصل
 من كثر جماد الخلق له لكثرة خصاله الجمدة فسمي به تيمنا بجمدة كثره خصاله الجمدة
 المحتضية لكثرة جماد الخلق له وقد حقق الله ذلك الربا كما سبق في علمه قال الشيخ المولى وقد
 استنبط بعض العلم من هذا الاسم الشريف عدة الرسل وهي ثلثمائة وأربعة عشر
 رجولا فقال فيه ثلاث ميمات واذا بسطت كلامها قلت م يم وعدتها بحساب الجمل
 تسعون فيحصل منها مائتان وسبعون وفيه حواوذا بسطتها قلت حاء وعدتها بما ذكر
 تسعة وفيه دال واذا بسطتها قلت دال وعدتها بذلك خمسة وثلاثون فالجملة ما ذكر في
 الاسم الكريم اشارة الى أن جميع الكمالات الموجودة في المرسلين موجودة فيه اه والى
 هذا أشار بعضهم بقوله

ان شئت عدة رسل كاهلها * محمد عبد الكونين من فضلا
 خذ لفظ ميم ثلاثم حاو كذا * دال تجد عدد المرسلين علا
 (قوله افضل) أي بتفضيل من الله تعالى لاسبب زيادة كماله كما وكيفان كالاتهم

وان من مبادئ الزيادة ومن أين لنا أنها بسبب التفضيل حتى ندعى ذلك هذا ما ارتضاه الشيخ المأوي ونقله اليوسى عن الامام ابن عباد في رسالته الصغرى وسياقى ذلك عند قوله ويجب اعتقاده أن أفضل المخلوقات على الإطلاق نينا الخ (قوله العباد) جمع عبد وهو الانسان حراً وورقاً وله جوع كثيرة وقد تظلمها ابن مالك في بيتين وذيلهما الجلال السيوطى عثلهما ووطأ قبلهما بيت فقال

جوع لعبد لابن مالك تظلمها * وزدت علمها فاستقد وجد
عباد عبد جمع عبد وأعبد * أعابد معبوداً مع عبدة عبد
كذلك عبدان وعبدان أفتسا * كذلك العبدة وأمه دان شئت ان تعد
وقد زيدا عباد عبود عبدة * وخفف بفتح والعبدة ان تشد
وأعبدة عبدون عتبعدها * عبدون معبوداً بقصر فخذسد

العباد على آله

وقوله خفف بفتح راجع للآتين قبله وقوله ان تشد أى فتقول عبدان بالتشديد وان لم تشد فقل عبدان بالتخفيف وكسر الباء وبجمله ما ذكر اثنان وعشرون لابن مالك أحد عشر وزاد السيوطى مثلها وقد زاد صاحب القاموس جعين لم يذكرهما وهما معابد وعبد كندس وجعل أعابد جمع الجمع كما يعلم ذلك بالوقوف على عبارته فان قلت لم اقتصر على العباد مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع المخلوق قلت اقتصر على ذلك لأجل الجمع وأيضا يميز من تفضيله عليهم تفضيله على غيرهم لانهم أفضل منه واذا كان صلى الله عليه وسلم أفضل من الافضل فهو أفضل من المفضل بالاولى (قوله وعلى آله) أى يعلى رداً على الشيعة الزاعمين ورود حديث دال على عدم جواز الفصل بها وهو لا تفصلوا بينى وبين آلى يعلى وهو مكذوب وشارة الى أن العطية الواصلة للنبي صلى الله عليه وسلم أعظم من العطية الواصلة للآل وأصل آل أول كجمل بدليل تصغيره على أول وقيل أهل بدليل تصغيره على أهل ودليل الاول وضع من دليل الثانى لأنما كان البحث فيه باحتمال أن أهلاً تصغيراً لأهل وان أجاب بعضهم بأن تحسن الظن بالنقلة يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف الا الى الشريعة حقيقة أو صورة فالقول كان يقال آل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والثانى كان يقال آل فرعون وهو اسم جمع لا واحداً لمن لفظه والمراد به مؤمنون بنى هاشم وبنى المطلب وكذلك المؤمنات وأما أولاد البنات فلا يدخلون وقيل كل مؤمن نقي وقيل أمة الاجابة أى من آمن به وأجابه صلى الله عليه وسلم هذا والذى اختاره بعض المحققين انه ان دللت قرينة على ان المراد به أهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو على أن المراد به التقضاء حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت عنهم حجب أسرارك أو على أن المراد به الاتباع وخلاعن القرينة حمل عليهم نحو اللهم صل على سيدنا محمد

وعلى آل سيدنا محمد سكان جنتنا وألهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد والذى
 يظهر أن المراد هنا الاتقاء بدليل قوله أولى البهجة الخ (قوله وأصحابه) جمع صاحب
 يكامل وأجهال على ما في التوضيح وإن لم يكن قياساً وصحب كقوله واقرأ وإن كان
 شرطاً لمراد أعالي في فعل عند الجمهور اعتلال عنه كثوب وأثواب وقيل جمع صاحب
 بكسر عينه مأخوذ من صاحب بحذف الالف أو من مصب بصريك الساكن والمراد
 بالاصحاب هنا العصاة وهو من اجتمع يده مؤثماً بيننا صلى الله عليه وسلم بعد البعثة
 في حال حياة كل في محل التعارف قال بعضهم وهو بالنسبة إلى الأرض والنسبة إلى
 الملائكة السماء لكن في كلام غير واحد إطلاقه الأرض ولا يحتاج لقول بعضهم ومات
 على الأيمان لأنه ليس شرطاً لأصل العصبة وإنما هو شرط له وأما إذا ارتد والعياذ بالله
 تعالى انقطعت عصبة وإنما لم يشرطوا طول مدة الاجتماع لأنه باجتماع المؤمنين معه
 صلى الله عليه وسلم وإن كان في لحظة يحصل لهم الأنوار الباطنة ما لا يدخل تحت حصر
 لأنه إذا كان ذلك شاهداً في الاجتماع مع كثير من الأولياء فكيف بالاجتماع مع من هو
 أشرف الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام وعطف الاصحاب على الآل من عطف
 الخاص على العام لتشفيعهم بناء على ما تقدم من أن المراد بهم الاتقاء (قوله أولى) أى
 أصحاب (قوله البهجة) أى الحسن كما في القاموس (قوله والرشاد) أى الاهتداء كما
 في القاموس (قوله وبعد) هي كلمة يوزن بها عند الانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر
 أى من نوع من الكلام إلى نوع آخر والتوسع المتشغل عنه هنا جلة البهجة وما بعدها
 والنوع المتشغل به ما ذكره بعد من السبب الحامل له على التأليف وهو السؤال الآتي
 ويجوز في الطرف الضم على نية معنى المضاف إليه والنصب على نية لفظه وعلم أن الأصل
 الأصل مهما يكن من شيء بعد تخفيفهما ويكن مع البيان بمعنى أنه لم يأت شيء من ذلك
 من أول الأمر وأقيمت أمام مقام ذلك كذا يؤخذ من كلامهم وقد يقال كما يجنبه بعض
 المحققين أنها لم تقم إلا مقام مهمما وفي كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونص عبارته
 والتزموا حذف الفعل بعدها يعني أما والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من
 الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجلة الواقعة بعد القاموس عليها لغرض العوضيّة
 اهـ ثم ان بعض المؤلفين يعبر بأمافيقول أما بعد وهو السنة لأنه صلى الله عليه وسلم
 كان يأمر بكتبتها في مراسلاته وبعضهم يحذف أما بالمعنى المذكور ويأتى بدلها
 بالواو كما هنا في أن الطرف يحتمل أن يكون من معمولات فعل الشرط وأن يكون من
 معمولات الجزاء وهو الصحيح كما تقدم عن ابن الحاجب لما فيه من أبلغية التحقق اذ عليه
 التعليق يكون على مطلق وهو وجود شيء في النسيان سواء كان بعد البهجة وما بعدها
 أم لا بخلاف الأول فإن التعليق عليه يكون على مقيد بالعبدية المذكورة والمعلق على
 المطلق يلغى في التحقق من المعلق على المقيد كذا هو الواو فيه أن التعليق على وجود شيء بعد

وأصحابه أولى البهجة والرشاد
(وبعد) فيقول

ما ذكر على كل من الاحتمالين كما يظهر لمن له أدنى تأمل غاية الامر انه لم يصرح بالقصد على الثاني بخلافه على الاول والاظهر من ذلك ما أقاده بعض المغاربة في توجيه الأولوية السابقة من ان الثاني أشد امتثالا للامر بالبداءة بالسجدة وما بعدها وذلك لان صريحه ان الشروع في التأليف بعد البداءة بمعاذ كذا المعنى مهما يوجب من شيء فيقول بعد ما ذكر بخلاف الاول فانه لا يشيد ذلك الا لزوما بواسطة كون الشرط بعد السجدة وما بعدها لان المعنى عليه مهما يوجب من شيء بعد ما ذكر فيقول العبد الفقير الخ فتأمل (قوله العبد) انما أتى بهذا الوصف لانه أحب الاوصاف الى الله تعالى وأرفعها عنده لما فيه من الاشارة الى كمال الله تعالى واحتياج غيره اليه ووجه ذلك انه دال على الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم به في المقامات العلية كقوام الاسراء قال تعالى سبحان الذي أمرني بهجده ومقام انزال القرآن قال تعالى أنزل على عبدي الكتاب ومقام الدعوة اليه قال تعالى وانه لما قام عبدا لله يدعو اليه غير ذلك ومن ثم خبر صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا وأن يكون نبيا عبدا فاخترنا الثاني لعلمه بشرف العبودية وبما يناسب للقاضي عياض

العبد الفقير الى رحمة ربه
المتعالى محمد

وما زادني شرفا وبها * وكدت بانجسى أطما التريا

دخولي تحت قولك يا عبادي * وأن صيرت أجلى نبيا

(قوله الفقير) أى دائم الاحتياج أو كثره فعلى الاول يكون صفة شبيهة وعلى الثاني صفة مباغضة وهذا الوصف مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله (قوله الى رحمة ربه) أى احسانه أو ارادته فهي على الاول صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات ولا يجوز عليه أن يقال اللهم اجعنا في مستقر رحمتك لان مستقرها عليه الذات ولا اجتماع فيها بخلافه على الاول فانه يجوز ذلك لان مستقرها الجنة والرب له معان خمسة عشر قطعها الشيخ السباعي بقوله

قريب محبب مالك ومدبر * مربب كثير الخير والمول للتم

ونالنا المعبود جابر كسرنا * ومصطنا والصاحب الثابت القدم

وبما صنعنا السيد احفظ هذه * معان أنت للرب قاعد على نظم اه

(قوله المتعالى) أى المتزعم عن كل ما لا يجوز عليه تعالى وقال في شرح حصن الحصين ويمكن أن يكون بمعنى المنيع وهو الذي يمنع الوصول اليه ويستحيل الوصول لديه ويجوز حذف بانه على ما قرئ في المتواتر وصلا ووقفا اه وهو من أسماءه تعالى الحسنى (قوله محمد) هو اسم الشيخ وهو بدل أو عطف بيان بناء على ما اشتهر من أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعراب بحسب العوامل واعربت هي بدلا أو عطف بيان بخلاف نعت التوكرة فانه اذا تقدم عليها ينصب على الحال وتعرّب هي بحسب العوامل ويصح ان يكون خبر المبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل محذوف فالجمله مستأنفة استئنافا

بأن ياتبعي انما واقعة في جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من هذا الصمد القبر فقال هو
 محمد أو أعني محمد أم لا وقوله ابن صفه لمجد على كل من أوجه الاعراب الثلاثة وهذه
 المقتلة ترسم بدون ألف بشرط أن تقع بين عليين مذكرين وان يكون الثاني بالاول وان
 يكون في وسط سطر أو آخره وقوله الشافعي اسم والده الشيخ (قوله القاضي) هو وما بعده
 وصفان لمحمد فالاول نسبة للبلد المشهورة بجمعة فضالة والثاني نسبة الى امام اللغة ابن
 عبد الله بن ادريس الشافعي (قوله سألني) أي طلب معنى من السؤال بمعنى الطلب وهو
 من الاعلى للادنى امران كان طلب فعل والافهني وان كان من الادنى للاعلى فهو دعاء
 وان كان من المساويين فهو التماس قال صاحب السلم
 أمر مع استعلا وعكسه دعا • وفي التساوي التماس وقعا

وهذه طريقة المعتزلة وبعض أهل السنة والحق أن الطلب في الاقسام كلها أمران
 كان طلب فعل والافهني أفاده بعض النقات (قوله بعض الاخوان) يكسر الهمزة
 ويجوز فيها كفي القاموس جمع أخ أصله أخو فرد الجمع لاصلة كفتي وقتيان وهو جمع
 قياسي كما هو مقتضى كلام ابن مالك في التسهيل لكن مقتضى كلامه في انطلاصة
 وشرح الكافية انه غير قياسي والمراد بهم الامم فاجل على التبادر فان الكثير
 في الاخ بمعنى الصديق جمعه على اخوان وفي أخ الولادة جمعه على اخوة كما نقله بعضهم
 عن المختار ومن غير الكثير قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فلا يرد على ما ذكر نعم هو وارد
 على ظاهر كلام بعضهم من أن ذلك لازم لا كنه مرفق وأجيب عنه بأن المعنى انما
 المؤمنون كالاخوة (قوله ان أو لقب) أن حرف مصدري بمعنى انما آله في كون ما بعدها
 في تأويل مصدر معمول لسأل والتأليف من شيء إلى شيء آخر على وجه الالفه بضم
 الهمزة كما ضبطه بعضهم (قوله رسالة) نقل عن شرح المطالع أن الرسالة ما اشتملت
 على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون
 والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخصها والكتاب
 اعمها والمختصر اعم من الرسالة وأخص من الكتاب فهو أوسطها (قوله في التوحيد)
 استشكلت نظائر هذه الطريقة بأن أسماء العلوم كالنوحيد والفقهاء تطلق على القواعد
 وعلى الملكات وعلى الادراكات بقصد أن يكون كل منها عن دليل كاتص عليه بعضهم
 ولا معنى لطريقة الالفاظ المخصوصة التي هي مدلول أسماء الكتب ونحوها في ذلك
 وأجيب بأجوبة منها أن في معنى اللام والمعنى هنا رسالة محصلة للتوحيد وعلى هذا
 يصح ارادة كل من عاينه الثلاثة لكن بعضها أقرب من بعض ومنها أن في باقية على
 حقيقة ما بقدر مضاف أي في دال التوحيد والطريقة حيث تد من طريقة الخاص
 في العام وعليه فالمراد من التوحيد القواعد ولا يصح أن يراد غيرها ولك أن تستغنى عن
 هذا المضاف وتكون الطريقة حيث تد من طريقة الدال في المدلول فان المعاني في الب

ابن الشافعي الفضالى الشافعي
 قد سألني بعض الاخوان
 أن أول رسالة في التوحيد

للاضافه بالنظر للمتكلم وأما بالنظر للسامع فينعكس الامر فتكون الالفاظ قوالب
للمعاني كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله فأجبت الخ) القاء عاطفة لجه أجبت على جملة
سأل وهي للتعقيب والاجابة يحتمل أن تكون بالوعد وأن تكون بالشروع في التأليف
بقوله اعلم الخ والتعقيب على كل ظاهر لانه في كل شئ يحسبه وقوله الى ذلك أى التأليف
المفهوم من أوله (قوله فاحيا نحو العلامة الخ) التصريح على معان ستة نظمها
بعضهم في بيت فقال

قصود مثل جهة مقدار • قسم وبعض فاه الاخبار

والمناسب هنا أن يكون بمعنى التصديق والمعنى فاصدا قصد العلامة الخ أى فاصدا قصد
كقصده في تقرير الخ والتساه في العلامة تكيد المباعدة أما أصلها فقد استفيد
من الصيغة لانها من صيغ المباعدة (قوله السنوسى) هو أبو عبد الله محمد ابن الولى
الصالح يوسف السنوسى المالكي المغربي التلمساني وهو من أظهره الدين وتبر في
العلوم كلها وبلغ من الورع والرهدة الغاية القصوى وتأليفه كثيرة مشهورة قل ان يوجد
على وجه الارض تأليف يضمد معرفة الله بالبراهين القاطعة في أقرب زمان مثل عقائده
لا سيما عقيدته الصغرى فانها أحسن مؤلفاته وأجمعها توفي يوم الاحد بعد عصر
الثامن عشر من جادى الاخرى سنة خمس وتسعين وثمانمائة وعمره ثلاث وستون سنة
وفاج رحيم المساك بسبب موته وقبره مشهور في تلمسان زار وهو منسوب لبني سنوس
قبيلة بالمغرب والقول بأنه منسوب لسنوسة بلدته التي نشأ فيها لا أصل له لعدم وجود
بلد بالمغرب تسمى بذلك (قوله في تقرير) هو مصدر قرر والثنى اذا جعله في قرار والمراد به
هنا تبين كيفية الدليل وأقامته (قوله البراهين) جمع برهان وهو ما تركب من
مقدمتين يقينيتين بخلاف الدليل فانه أعم من ذلك لانه عند المتكلمين يشمل المركب
من المقدماتين المذكورتين والمقرر كالعالم فانه دليل على وجوده تعالى من جهة حدونه
على ما سأتى ولا يخفى أن المراد بالبرهان هنا مطلق الدليل لا خصوص ما تقدم كما يعلم من
استقصاء كلامه فليستأمل (قوله غيراى الخ) لفظ غير منصوب على الاستثناء من قوله
فاحيا نحو الخ فانه ربما يوهم أنه مجرد العقائد ولا تمد كراذلتها جملة فانه ذكر الدليل
على الوجه الذى ذكره السنوسى بأن يكون من غير زيادة بيان وتوضيح فدفع ذلك بقوله
غيراى الخ (قوله أئيت الخ) فيه أنه لم يجر على ذلك فى الجميع كما يعلم باستقصاء كلامه
فنتبه (قوله بالدليل الخ) المناسب لقوله في تقرير البراهين ان يقول بالبرهان بجانب
البرهن عليه وقد يقال عبر بذلك اشارة الى ما تقدم من انه ليس المراد بالبرهان حقيقة بل
المراد به مطلق الدليل (قوله بجانب المدلول) أى بطريقه حيث يكون من غير فاصل
بينهما والجانب كالجنب والجنبه محركة شق الانسان وغيره كفى القاصوس وجبئذ يكون
في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه المدلول بشئ له جانب تشبها مضمرا في التفسير

فأجبت الى ذلك فاحيا نحو
العلامة الشيخ السنوسى
في تقرير البراهين غيراى أئيت
بالدليل بجانب المدلول

وحذف اسم المشبهة وأثبت شيئا من لوازمه وهو الجانب (قوله وزدته توضيحا)
 أي تبينا كما يؤخذ من القاموس (قوله لمحي الخ) على لكل من قوله أي تب الخ وقوله
 وزدته الخ وأخصر من هذا أن تقول على لقوله غير أي الخ (قوله بقصور الخ) أي يجره
 عن أن يتأمل في العبارات الصعبة فأتى بالدليل بجانب المدلول وزاد في التوضيح ليتوصل
 هذا الطالب وأمثاله إلى فهم علم التوحيد فجزاه الله عنا خير (قوله هذا الطالب) كان
 الأوفى بما سبق أن يقول هذا السائل والامر في ذلك سهل لأن المعنى واحد (قوله
 فقام الخ) أي فتمتقت وثبتت حال كونها متلبة بعمد الله أي بالثناء على الله رسالة الخ
 (قوله مقدمة) من أقاد أي حصل القائمة وهي في اللغة ما حصلت من علم أو مال أو غيرهما
 كالجاء فاقصر من اقتصر على العلم والمال لشره ما وافق العرف المصلحة المترتبة على
 الفعل من حيث هي غرته وتنتجته ونحو هذه الحينية الغاية والغرض والعلة الباعثة
 فإن الغاية هي تلك المصلحة من حيث أنها في طرف الفعل والغرض هو من حيث أنها
 مطلوبة للفعل والعلة الباعثة هي من حيث أنها باعثة للفعل على الأقدام على
 الفعل فالاربعة متحدة بالذات متعلقة بالاعتبار لكن الأولان أعم من الأخيرين مطلقا
 لا تفراد الأولين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوبان ولا باعثان ككثرة وجد بعد حفر
 (قوله ولتقرير الخ) الجار والجرور متعلق بقوله بعد مجيئه قالوا وفي الحقيقة داخله
 عليه والتقدير ويجيء لتقرير ما فيها والمراد به التوضيح والتبيين (قوله ما فيها) ما واقعة
 على المعاني فتكون الظرفية من ظرفية المدلول في الدال نظرا إلى أن الانساق قوال
 للمعاني بالنسبة للسامع فانه يفهم منها المعاني وأما بالنسبة للمتكلم فالمعاني قوال
 للالفاظ والمعنى وتوضيح المعاني التي فيها الخ (قوله مجيئه) من أجاد وأجاد أي بالجد
 ضد الردى كفاي القاموس والمعنى أنت بالتقرير على وجه جيد فلما بدل اللام التي في قوله
 ولتقرير الخ بالباء كان أولى (قوله ومجيئها) الضمير عائذ على الرسالة باعتبار مدلولها
 وهو الالفاظ لأن التحقيق أن أسماء الكتب موضوعة للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها
 على المعاني المخصوصة وقوله كفاي في الأصل مصدر كفي أطلقت على الرسالة أما على
 سبيل المبالغة بان بلغ فيها حتى جعلها نفس الكفاية أو على تقدير مضاف أي ذات كفاية
 أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي كفاية هذا كله بقطع النظر عن العلية أما بالنظر لها
 فلا تأويل أصلا بل مجموع قوله كفاية العوام فيلجج عليهم من علم الكلام علم على هذه
 الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة كما تبين (قوله العوام) هم
 ما قابل الخواص والمراد بهم من ليس له قدرة على فهم المقاد وأدلتها على الوجه الآتي
 (قوله فيلجج الخ) أي في المهم منه لأنه لم يستقص جمعه كالإختي والجار والجرور
 متعلق بكفاية والمراد بالوجوب هنا في قوله اعلم أنه يجب الوجوب الشرعي لا العسلي
 وإن كان هو المراد في هذا الفن كما سيذكره لأن ذلك أمر أغلبي لا كلي (قوله من علم

وزدته توضيحا للمعنى بقصور
 هذا الطالب فقام بعمد الله
 تعالى رسالة مقبلة ولتقرير
 ما فيها مجيئة (ومجيئها)
 كفاية العوام فيلجج
 عليهم من علم

الكلام) الاقرب ان من تبعضية وادافه علم للكلام من اضافة المسمى الى الاسم وهذا كله بحسب الاصل كما تقدم وانما يسمى هذا العلم بذلك لان عنوان مباحثه كان قوله سم الكلام في كذا وكذا ولا ن مسئله الكلام كانت أكثر نزاعا وجدد الا ولاه يورث قدوة على الكلام في تحقيق الشريعات والزام الخصوم ولانه أول ما يلجأ اليه من العلوم التي انما تعلم وتعلم بالكلام فاطلق عليه هذا الاسم ولم يطلق على غيره تغييره ولاه انما يتحقق بالمباحثه وادارة الكلام من الجانبين بخلاف غيره فانه يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ولانه أكثر العلوم نزاعا وخلافا فاستند اقتضاه الى الكلام مع المخالفين والرد عليهم ولانه لقوة أدلته صار هو الكلام دون ما عدا من العلوم كما يقال للاقوي من الكلامين هذا هو الكلام ولانه لا يثبتانه على الادلة القطعية المؤيد أكثرها بالادلة السمجة أشد العلوم تأثيرا في القلب فيسمى بالكلام المشتق من الكلم وهو الجرح ذكره العبد النفاذاني في أول شرح العقائد وجهه ما ذكره من النكتات عن (قوله والله تعالى أسأل) البظ الشريف منسوب على التعظيم هذا هو الادب وتقديم اللفظ الشريف يفيد الحصر أي أسأل الله لا غيره (قوله أن يقع بها) أي بأن لا تخرج ولا تهمل بل تطالع وتقرأ وتكتب فيصل بها النفع العظيم (قوله وهو حسي) هو اسم مصدر لاحسب بمعنى كفي والمراد منه هنا اسم الفاعل وهو حسي بمعنى كافي وقوله ونعم الوكيل فعل وفاعل والمخصوص بالمدح محذوف تقديره الله وهو مبتدأ مؤخر وجهه نعم الوكيل خبره وهو خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف والتقدير المدحوق الله وأما المدحوق فعلى الأول يكون الكلام جملة واحدة بخلافه على الاخيرين فانه جملتان تأتيهما مستأنفة استئنافا بيانيا لوقوعها جواب سؤال مقدر كانه قبل من المدحوق فقال الله واعلم ان جملة نعم الوكيل لانشاء المدح وجبته يلزم عطف الانشاء على الخبر الذي هو جملة وهو حسي والتحقيق من خلاف فيه كعكسه المنع كما أشار به بعضهم بقوله وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جار ي فابن الصلاح وابن مالك أبو * جوازه فيه وبالجل اقتدوا وجوزنه فرقة قلبه * وسيبويه وارضى دليله

والجواب أن جملة وهو حسي انشاء ملحق بالكفاية وان قل عن حفيد السعد أن وقوع الانشاء بالاسمية نادولانه لم يمنع الجواز كافي جملة الصلاة أو أن نعم الوكيل عطف على حسي وهو مندرج لا يوصف بغيره ولا بانشاء ولا يحتاج الى اخبار قول لان الانشاء يقع خبرا على الصحيح كما يقتضيه قول ابن مالك في باب النعت * وامنع هذا يقع ذات الطلب * اذ مفهومه أن غيره لا يمنع فيه ذلك لكن الحال كالكنت كما قاله شيخنا في حاشية الاشعري في الاحتراز بالظرف عن الخبر فقط (قوله اعلم) المخاطب به كل من يتأق منه العلم من يطالع على هذه الرسالة وان كان أصل الخطاب أن يكون لمعين

الكلام والله تعالى أسأل
أن يقع بها وهو حسي ونعم
الوكيل * اعلم

والتحقيق أن العلم والمعرفة مترادفان وإن اختلفا عملاً بتعنى العلم لمفعولين والمعرفة
لمفعول والمشهور أنه لا يجوز نسبتها إلى الله لاستدعائها سبق الجهل فلا يطلق على الله
عارف بخلاف العلم في ذلك لكن الذي يرجح عليه شيخ الإسلام ذكره في رسالة الحدود
كما قاله بعض المحققين أنه يجوز ذلك لوروده قال ويمنع دعوى استدعائها سبق الجهل
أه فان قيل إذا كان العلم والمعرفة مترادفين فلم عبر بالعلم دون اعرف أجيب بأنه عبر بذلك
تأسيساً للكتاب العزيز قال تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وإذا لم يعبر بكل من لفظ ادر أو اقرا
أو اسمع أو اجزم أو اعتقد أو افهم أو أدرك (قوله أنه يجب الخ) الضمير للعال والشارع
والقاعدة أنه يفسر ما بعده فقوله يجب الخ تفسيره كفاي قوله تعالى قل هو الله أحد إلى
آخر السورة واعلم أنه اختلف في أول الواجبات ما هو فقبل هو المعرفة وقبل هو النظر
الموصل إليها وقبل هو أول جزء من النظر وقبل هو القصد إلى النظر أى توجيه القلب إليه
بقطع العلائق المنافية له كالكبر والحسد والبغض للعلماء الداعين إلى الله تعالى ويسمى
ذلك أول هداية الله للعبد كما قاله في شرح الكبرى وكل من هذه الأقوال الثلاثة غير منافي
للقول الأول لأن من قال بكل منها مراده أنه أول الواجبات من الوسائل ومن قال بذلك
مراده أنها أول الواجبات من المقاصد فهذه أقوال أربعة وهي أقرب الأقوال فيه
وقد أنها بعضهم إلى اثني عشر قولاً وانما لم يقيد الواجب بالشرع كما قيده السنوسي
في الصغرى حيث قال ويجب على كل مكلف شرعاً لعدم اختصاص ذلك به لأن الأحكام
كلها ثبتت بالشرع كما هو مذهب الأشاعرة ولهذا لم يقيده به في الكبرى وذهبت المعتزلة
إلى أنها ثبتت بالعقل بناء على التحسين والتقيح العقلين والشرع جامعتهما بالعقل وذلك
لأن الفعل يقطع النظر عما جاء به الشرع إما أن يكون متصفاً بالحسن أو بالقبح والأول
له أربع مراتب الأولى أن يكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح وتاركه الذم وحيثئذ
يدرك العقل أنه واجب الثانية أن يكون بحيث يستحق فاعله المدح ولا يستحق تاركه الذم
وحيثئذ يدرك العقل أنه مندوب الثالثة أن يكون بعكس ذلك وحيثئذ يدرك العقل أنه
مكروه الرابعة أن يكون بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركه مدحاً ولا ذماً وحيثئذ يدرك
العقل أنه مباح وأما الثانية فليس له الأمر تامة واحدة وهي أن يكون الفعل بعكس الأولى
وحيثئذ يدرك العقل أنه حرام هذا هو حاصل ما نقله سم عن السعد في مذهبهم وظاهر
ما تقرران المراد بالحسن ما عدا القبح فيتناول وصف كل من المكروه والمباح وذهبت
الماتريدية إلى أنها ثبتت بالشرع الأجوب معرفته تعالى فأنه بالعقل لكن لا للتحسين
العقلي كما تقول المعتزلة بل لوضوحه فهو مبين له كالرسول كما قاله النسي في بحر الكلام
والحاصل أنه اتفق على أن مقتضى الأحكام هو الله تعالى لا غيره كما قاله سم إلا أن الفرق بين
الثلاثة أن الأشاعرة يقولون أن الأحكام ثبتت بالشرع ولو لم تبعت رسول لم تثبت لأن
عقولنا لا تدركها استقلالاً وانما تذكر كما تبعا والمعتزلة يقولون ثبتت بالعقل لأنه لا قوة على

أنه يجب

التحسين والتبجيل والرسول جاءت مقوية ومؤكدة لذلك والماتريدي يقولون ثبت
بالشرع ما عدا وجوب المعرفة ما هو فهو بالعقل لوضوحه لا تصحبه والحق مذهب
الاشاعرة ثم ان الاحكام قسمان أحدهما احكام فروع وهي لا تثبت الا في حق من بلغته
دعوة من أرسل اليه بانفاقهم كائن عليه سم وثانيهما احكام اصول وقد وقع بينهم
خلاف في الاكتفاء في ثبوتها بأي رسول فضل يكتفي فيه بذلك وقراء التورى وعزاء
بعضهم للماتريدي وظاهره أنهم يقولون بأن الاحكام كلها ثبتت بالشرع وهو خلاف
ما تقدم عنهم من أنه يستغنى عنها وجوب المعرفة فانه ثبت بالعقل نعم ان استغنى هنا أيضا
فلا محالة وعلى هذا فكل من بلغته دعوة رسول من الرسل ولو آدم كلف بالايمان وان
لم يكن من سلالته من عائد وتكبر عن اتباعه استحق التعذيب وأما من لم تبلغه بان شذ
في أطراف البلاد فهو معذور وقيل لا يكتفي فيه بذلك بل يعتبر بكل رسول مع أمته وهذا
هو الصحيح فأهل الفترة وهم من لم يكونوا في زمن رسول أو لم يرسل اليهم ناجون وان عبدوا
الاوثان لعذرهم ويعطيهم الله تعالى منازل من جنات الاختصاص لامن جنات الاعمال
لانه لا عمل لهم هذا تحقيق هذه المسئلة فاحفظه (تسبه) اذا علمت أن أهل الفترة ناجون
على الراجح علمت أن أبو به صلى الله عليه وسلم ناجبان لكونهم ما من أهل الفترة بل حمان
أهل الاسلام لاجتماعهم لتعظيم الله فآمناه بعد البعثة وما احسن قول القائل

حبا لله النبي عز يد فضل * على فضل وكان به رؤفا
فاحبا أمه وكذا أباه * لايمان به فضلا منيها
فسلم فالقديم بذقدير * وان كان الحديث به ضعيفا

وهذا الحديث هو ما روى عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ربه
أن يحبي له أبو به فأجابهم الله فأمناه ثم ماتهم ما قال السهيلي والله قادر على كل شيء
أن يخص نبيه بما شاء من فضله ونعم عليه بما شاء من كرامته اه ولعل هذا الحديث صحيح
عند بعض أهل الحقيقة كما يصرح به قول بعضهم

أبقت أن أبا النبي وأمه * أحباهما الرب الكريم الباري
حق له شهدا بصدق رسالة * صدق فذلك كرامة المختار
هذا الحديث ومن يقول بضعفه * فهو الضعيف عن الحقيقة عاوى

قال بعضهم وقد سئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد الأئمة المالكية عن رجل قال ان أبا
النبي في النار فأجاب بأه ملعون لان الله تعالى قال ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم
الله في الدنيا والاخرة وأعد لهم عذابا مهينا ولا أذى أعظم من أن يقال ان أباه في النار
اه كيف لا وقد روى ابن مسعود وغيره عن أبي هريرة قال جاءت سبعة بنت أبي الهب
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الناس يقولون أنت بنت حطب النار
فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضب فقال ما بال أقوام يؤذونى في قرابى ومر

مطلب
في تجاؤبى النبي صلى الله
عليه وسلم

أذاني فقد أذى الله وقد ألبس الجلال السوطي مؤلفات فيما يتعلق بنجاتهم بما خفاه الله
 خيرا وسيأتي في الخاتمة أن بعضهم يثبت الإيمان لجميع آياته صلى الله عليه وسلم هذا
 خلاصة ما رأيت الآتي فادع لي بالأحسن (قوله على كل مسلم الخ) أي على كل فرد فرد
 لأن لفظة كل للأفراد وليس مراده بالتعبير بالمسلم والمسألة التقيد بذلك إذ كل من الكافر
 والكافر تخاطب بالجمع عليه من الأصول وكذا من القروع على المرحج ~~الكن~~ اختار
 التعبير بالمسلم والمسألة لكونها ما أسرع للاعتقال وكلامه رجاؤهم أن غير المكلف تخاطب
 بذلك وليس كذلك فكان الأولى التعبير بالمكلف كما صنع غيره لكنه اشكل على وضوح
 أن غير المكلف لا يتوجه إليه خطاب التكليف رفع قلبه عنه واعلم أن الجن مكلفون من
 أصل الخلقة وأما الملائكة فليسوا مكلفين على التحقيق لأنهم مجبولون على الطاعة
 فأرسل نبينا صلى الله عليه وسلم لهم لتسريفتهم فقط وقيل أنهم مكلفون من أصل
 الخلقة ككتب في إرسال النبي لهم إرسال تكليف (قوله أن يعرف) أن حرف مصدرى
 فابعد ما في تأويل مصدرى معرفة وحقيقتها الجزم المطابق للواقع عن دليل والمراد
 بالواقع ما علمه الله تعالى أو ما في اللوح المحفوظ فان قيل الجزم معناه الإدراك ولا معنى
 للمطابقة لذلك أجيب بأن المعنى الجزم المطابق متعلقه وهو النسبة لما في علم الله أو لما
 في اللوح المحفوظ وخرج عن ذلك الظن وهو ادراك أحد المتقابلين برؤية والوهم وهو
 ادراك أحدهما بمجرد حوسية والشك وهو ادراك كل منهما ما على السواء وخرج بالمطابق غيره
 فانه يسمى جهلا مبرا كجزم التصاري بالتكليف وبعابده ما يمكن عن دليل وهذا يقتضي
 أن الجزم الناشئ عن ضرورة لا يسمى معرفة بل يسمى علفا فقط فيكون أهم منها وبذلك قال
 السنوسي في بعض كتبه والتحقيق أنهم مترادفان كما مر فيكون كل منهما ضروريا كادراك
 أن الواحد نصف الاثنين وتقرر بأكد ادراك وجود الله تعالى وحينئذ فالتعريف غير جامع
 وأجيب بثلاثة أجوبة أولها أنهم انما يقيدوا بالدليل نظرا لخصوص المقام اذ معرفة
 صفاته تعالى وصفاته وسبله لا تحصل الا عن دليل فلا ينافي أن المعرفة قد تكون عن
 ضرورة ثانيها أن في الكلام حذف أو مع ما عطف أي وعن ضرورة ثالثها ما أجاب
 به السكاكي من أن المراد بالدليل المرشد الذي لا يحتمل التقيض بوجه فتناول الضرورة
 والبرهان (قوله خسين) هذا بناء على القول بنسب الاحوال الذي جرى عليه
 السنوسي في الصغرى والحق خلافه كما سبأني وانما جرى عليه هنا تنبيه على أن
 في الاحوال خلافا كذا أجيب عن صنيع السنوسي في الصغرى وفيه انه كان يمكن
 التمسك على ذلك مع الجري على التحقيق (قوله عقيدة) أي معتقده فعبارة بمعنى مقتضاه
 (قوله وكل عقيدة الخ) هذا مستغنى عنه بقوله أن يعرف خسين عقيدة اذ حقيقة المعرفة
 ما كان عن دليل كما تقدم الآن يقال أني به للتوضيح كذا قيل وهو ممنوع لانه أشار
 بذلك الى أنه لا يتكفى من الشخص التقليد في الدليل كأن يستدل على أن العالم ما صنع

مطلب
 في أن الجن مكلفون من
 أصل الخلقة الخ

على كل مسلم ومسألة أن
 يعرف خسين عقيدة وكل
 عقيدة يجب عليه أن يعرف
 لها

بالحدوث مقلد للغير في كونه دليلا بل لا بد أن يعرف الدليل أيضا كالدلول ثم ظهر أنه إذا كان مقلدا في الدليل كان مقادا في المدلول لأن جزمه بالمدلول اذ ذلك ليس ناشئا عن الدليل وحيد فقله وكل عقيدة الخ مستغنى عنه بما قبله لأن معرفة المدلول تستلزم معرفة الدليل لكن يعتذر عن ذكره مع ذلك بأنه أتى به نونية لذكر الخلاف بين الجمهور وغيرهم في الاكتفاء بالدليل الاجمالي (قوله دليل اجمالي الخ) اعلم ان الدليل الاجمالي هو المجهوز عن بيان وجه دلالة على الوجه المطلوب أو عن دفع ما ورد عليه من الشبه وأما التفصيلي فهو بخلاف ذلك أي فهو المقصور على بيان وجه دلالة وعلى دفع ما ورد عليه من الشبه والمراد بالشبه ما يشبه الاعتراضات لا خصوص ما سبق على وجه الدليل وليس بدليل وتوضيح ذلك أن أهل السنة استدلوا على وجوده تعالى بهذا العالم من جهة حدوثه على ما سياتي في ذلك من الخلاف واستدلوا على حدوث أعراض العالم بمشاهدة التغرير على حدوث اجرامه بملازمة للاعراض الحادثة فقالوا في تقرير هذا الدليل الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة وكل ما لازم الحادث حادث فالاجرام حادثة فقالت المصلحة اعتراض على صغرى هذا الدليل لانتم أن هذه الاجرام ملازمة للاعراض بل قد تفكك عنها وعلى كبراء لانتم أن كل ملازم الحادث حادث لان محل ذلك اذا كانت الحوادث لها أول ونحن نقول لا أول لها بل ما من حادث الا قبله حادث وهكذا وسما في رد ذلك في تقرير المطالب السبعة ان شاء الله تعالى فتنبه (قوله وتفصيلا) أتى بأو التي هي لاحد الشئين اشارة الى أن الواجب أحدهما لا خصوص التفصيلي فاذا عرف الاجمالي فقد أتى بالواجب العيني فلا يجب عليه التفصيلي حينئذ وجوبها عينيا على هذه الطريقة وهل يكون في هذه الحالة واجبا على سبيل الكفاية أو مندوبا قولان كذا يؤخذ من البوصي فتأمل (قوله قال بعضهم بشرط الخ) هذا مقابل لما قبله لان الواجب على هذا خصوص الدليل التفصيلي بخلافه على ما قبله كما علمت ومقتضاه أن هذا البعض يقول بوجوب ذلك على كل أحد ووجوب الاصول لكون الايمان متوقفا عليه ونسب ذلك لابي اسحق الاسفراييني قال الدليل التفصيلي على هذا واجب على الاعيان وجوبا أصوليا بمعنى أنه ان لم يعرفه المكلف لم يكن مؤمنا وهذا فيه افراط وخرج شديد كما قاله صلاح الدين العلائي ونقله عنه الحافظ ابن حجر وكافى عليه العزالي حيث قال أسرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين وزعموا أن من لم يعرف العقائد بالادلة التي حرروها فهو كافر فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا اللجنة مختصة طائفة يسيرة من المتكلمين اهـ هذا والذي في البوصي ان الدليل التفصيلي لا يتوقف عليه الايمان حتى عند من قال بوجوبه على الاعيان وعلى هذا فخرج به من قبيل وجوب الفروع بمعنى ان المكلف بمعنى تركه لا بمعنى ان اعلمه متوقف عليه فحصل ان في الدليل التفصيلي ثلاثة أقوال الاول انه واجب على الكفاية الثاني انه

دليلا اجماليا وتفصيليا
قال بعضهم بشرط أن يعرف
الدليل التفصيلي

مندوب ويحل هذين بعدمعرفة الاجالي كما يؤخذ مما مر الثالث أنه واجب على الاعيان
 لكن لا يشترط الايمان عليه على مآثر (قوله لكن الخ) لما كان رعايتهم أن الجمهور
 وافقوا ومن قال باشرائط التفصيلي لم يقولوا بالاول وهو الاكتفاء بأحد الدليلين استدلاله
 بقوله لكن الخ لأنه كان الاول في الاستدلال أن يقول لكن الجمهور على الاول كما هو
 ظاهر والمراد بالجمهور معظم علماء الكلام كما هو واضح (قوله على أنه) أي الحال
 والشأن وهو مفسر بما بعده كما مر (قوله لكل الخ) المراد بالجمهور متعلق يكتفي ويحتمل
 أن يكون متعلقاً بالدليل وعليه فاللام بمعنى على (قوله والدليل التفصيلي الخ) غرضه
 بهذه العبارة توضيح كل من الدليل التفصيلي والاجالي فيين الاول بقوله والدليل الخ
 والثاني بقوله وأما الذي يجيبه الخ (قوله مثاله) المثال جزئي ذكر لا يوضح كلمة فالتكلي هو
 الدليل التفصيلي وما ذكره جزئي منه أي فرد من افراده (قوله اذا قيل الخ) أي وقت
 قول القائل ما الدليل الخ وهو ظرف مقدم لقوله أن يقال الخ (قوله ما الدليل) نائب
 فاعل للفعل قبله (قوله تعالى) أي تنزع عن كل ما لا يليق بحلال كبريائه وأنى بذلك لأن
 الاول لا يعبد كرمائل على تنزيه مولاه متى ذكره عز وجل (قوله أن يقال الخ) أي متعلق
 أن يقال الخ لأن الدليل هو نفس هذه المخلوقات لا نفس القول (قوله هذه المخلوقات)
 نائب فاعل الفعل قبله والاصل أن يقول المسؤول هذه الخ (قوله فيقول الخ) ليس من جهة
 التثنية وإنما أتى به ليقرب عليه قوله فيجيبه (قوله من جهة امكانها) أي من جهة هي
 امكانها فالإضافة للبيان والامكان أن يكون الشيء بحيث تستوي نسبة الوجود والعدم
 اليه (قوله ومن جهة الخ) الإضافة فيه كالإضافة فيما قبله وعدل عن قول غيره أو من
 جهة حدوثها مع مساواة لما ذكره للتوضيح وكان الاولى أن يبدأ ومن جهة مآثرها
 والثاني شرطاً وشرطاً ليعكون السؤال شاملاً لجميع الاقوال الالائية وأجيب عن
 ذلك بأن أمانة خلق قبضوا بالجمع واستحسنه الشيخ حين عرضه عليه (قوله فيجيبه)
 أي بأن يقول له ذات عليهم من جهة امكانها وبين وجه ذلك كان يقول هذه المخلوقات
 ممكنة وكل ممكن لا بد له من موجد هذا ان اختاران جهة الدلالة الامكان والابان اختار
 أن جهتها الوجود بعد عدم فيقول هذا المخلوقات موجودة بعد عدم وكل موجود
 بعد عدم لا بد له من موجد فهذه المخلوقات لا بد لها من موجد أو اختار أن جهتها هي
 معاً على أن الثاني شرطاً وشرطاً فيقول هذه المخلوقات ممكنة حادثة وكل من كان كذلك
 لا بد له من موجد فهذه المخلوقات لا بد لها من موجد والحاصل أنه اختلف المتكلمون
 في جهة الدلالة على أقوال أربعة فقال بالاول ناصر الدين البيضاوي وجاعسة وقال
 بالثاني أكثرهم وقال بعضهم بالثالث وبعض آخر بالاربع واستدل كل على ما قاله
 بما لا يناسب كرهنا والحق كما قاله في شرح الكبرى أن كلامهم هذه الواجهة موصل
 للمطالب ثم ان المراد من قوله فيجيبه أن يكون فيه قدرة على اجابته لأنه يجيبه بالفعل

لكن الجمهور على أنه يكتفي
 بالدليل الاجالي لكل عقيدة
 من هذه الخمسين والدليل
 التفصيلي مثاله اذا قيل
 ما الدليل على وجوده تعالى
 أن يقال هذه المخلوقات
 فيقول له السائل المخلوقات
 دالة على وجود الله تعالى
 من جهة امكانها ومن جهة
 وجودها بعد عدم فيجيبه

مطلب

في اختلاف المتكلمين
 في جهة دلالة المخلوقات
 عليه سبحانه وتعالى

كما قد يتوهم ولا بد أيضاً من أن يكون فيه قدرة على دفع الشبه التي ترد على ذلك
 الدليل لما مر من أن الدليل التفصيلي هو المقدور على بيان وجه دلالته ودفع ما يرد
 عليه من الشبه (قوله أما إذا لم يجبه الخ) أي لم يقدر على إجابته وكذا إذا لم يقدر
 على دفع ما يورد عليه من الشبه كما يؤخذ مما مر (قوله بل) هي هنا للانتقال فقط
 لا للابطال فتأمل (قوله قال الخ) أي قال له ذلك جواباً للسؤال الأول أعني قول
 السائل ما الدليل على وجوده تعالى وكان الظاهر أن يقول وأما إذا لم يجبه بأن لم يعرف
 من جهة الخ (قوله فيقال الخ) جواب أما (قوله) أي لقوله هذه المخالافات أي
 المتعلقة كما مر (قوله دليل اجالي) ويقال له أيضاً دليل جلي (قوله وهو كاف) فيه ان
 هذا مكرم مع قوله لكن الجمهور الخ الآن يقال لما ذكره وأعلى وجه الاستدراء أن أراد
 أن يذكره ثانياً لاستقلال زيادة التوضيح (قوله وأما التقليد الخ) هذا بعض مفهوم
 المعرفة وبقي الظن والشك والوهم والجزم الذي لم يطابق الواقع وحكمها أن المتصف
 بها كافر جماعاً فيحصل في السار والمحصل أن الأمور ستة لأن الشخص إما أن يحذف
 نفسه الجزم بذلك الخ كما هو في غيره والاول إما عن دليل وبسبب معرفة أو لا وبسبب
 اعتقاد أو هو ما يصحح وبسبب تقليد أو فاسد وبسبب جهل كما والشأنى إما أن يكون
 براهمية وبسبب ظناً أو مجرد وجوب وبسبب وهم أو عساوة وبسبب شك فاقسام
 كل من الجزم وغيره ثلاثة كذا يؤخذ من شرح الكبرى (قوله وهو أن يعرف الخ) كذا
 في بعض النسخ وعليه فمراده بالمعرفة مطلق الجزم بتجوزا وليس المراد بها حقيقة
 لمساواة حيث دللنا بعده وفي بعض آخر أن يحفظ وهو أولى والحفظ وصول نفس الشخص
 إلى تمام المعنى بشرط أن يكون بحيث لو نسبته وأراد حضوره لوجدته والا فتصور فإن لم
 تصل إلى تمام المعنى فتعجز كما نقله السعد عن الإمام وهذا تعريف للتقليد المراد
 في هذا الفن وأما تعريفه من حيث هو فإن تتبع غيرك في قوله أو اعتقاده دون
 أن تعرف دليلاً فيشمل التقليد في القروع واتباع القاضي للشهود ونحو ذلك واعترض
 هذا التعريف باعتراضين الأول أنه غير جامع لعدم شموله اتباع الغير في فعله أو تقريره
 والثاني أن الاعتقاد مخفي فلا يمكن الاتباع فيه وأجيب عن الأول بأن المراد بالقول
 ما بهم كلام القل والتقرير ما تغلب كما قاله السعد ولأنه يطلق على الرأي إطلاقاً
 شائعاً ورأى الغير مذهب قولاً أو غيره وعلى هذا فالعطف فيه من عطف انحصار على
 العام وعن الثاني بأن محل عدم إمكان الاتباع فيه أنه يدل عليه دليل والا فيمكن
 فإذا قال قائل لا اله الا الله مثلاً وقادته من حيث أن مدلوله معتقد فهذا التقليد في الاعتقاد
 ويؤخذ من التعريف حيث قيل فيه أن تتبع غيرك في قوله الخ أن اتباع الغير فيما علم من
 الدين ضرورة لا بعد تقليد إذ لا يختص به الغير وهو كذلك كإيمانه عليه شيخ الإسلام
 زكريا قال البيهقي وفيه بحث اه قال شيخنا وأهل وجهه أن إضافة كل من القول

وأما إذا لم يجبه بل قال له
 هذه المخالافات فقط ولم
 يعرف من جهة إمكانها أو
 وجودها بعد عدم يقال له
 دليل اجالي وهو كاف عند
 الجمهور وأما التقليد وهو
 أن يعرف

والاعتقاد فلا تقتضي اختصاصه به حتى يؤخذ عنه بل تقتضي كونه منسوبة
نسبة ما وحيداً فالاتباع في ذلك يسمى تقليداً (قوله العقائد الخمسين) احتزبها
عن الأحكام الفرعية فإن التقليد فيها كاف اتفاقاً لانها ظنية لا يقينية اذ يحتمل
أن لا تكون مطابقة للواقع فإن قلت اذا كان يحتمل فهذا ذلك كيف يسوغ اتباع المجهد
فيها مع ان الخطأ لا يتبع قلت اجيب بأن محتمل ككون الخطأ لا يتبع اذا قطع بأنه خطأ
وما استنبطه المجهد من تلك الأحكام ليس كذلك بل هو محتمل (قوله فاختلف العلماء
الخ) اعلم ان الاختلاف في التقليد مبني على اختلافهم في النظر وحاصله انه قيل أنه
واجب وجوب الفروع أي بمعنى المكلف بتركه وان لم يكن فيه اهلية قيل يلزم عليه
التكليف بما لا يطاق وهو غير جائز وبأن لا نسلم عدم جوانبه بل هو جائز عند أهل
السنة نعم يلزم انه واقع مع ان أهل السنة على انه غير واقع وان كان جائزاً وقيل
انه واجب وجوب الفروع ايضاً ان كان فيه اهلية وقيل واجب وجوب الأصول أي
بحيث لو تركه المكلف كفر وقيل انه ليس بواجب اصلاً بل هو شرط للكمال فقط من قال
بالأول قال ان التقليد كاف في الايمان لكن مع العصيان مطلقاً ومن قال بالثاني قال
انه كاف في ذلك لكن مع العصيان ان كان فيه اهلية للنظر والا فلا عصيان وهذا هو
الصحيح ومن قال بالثالث قال انه غير كاف في ذلك فالتصنيف به كفر وعليه اقتصار الشيخ
فيما بعد ومن قال بالاربع قال انه كاف من غير عصيان مطلقاً وهذا أوزم بعضهم علم
الكلام وقال بجرمة النظر فيه وهو في غاية من الضعف بل لا يشك عاقل في فسادة قال
الوسعي ونسب يعني السنوسي في شرح الوسطى هذا القول الى بعض المتقدمة حيث
قال وما يحكي عن بعض المستدعة كالحشوية وغيرهم من ان النظر في علم التوحيد حرام
فلا يخفى فسادة وضلال معتقده لكل عاقل اذ هو مصادم للكتاب والسنة واجماع
المسلمين الذين يعتد بهم وأما ما يحاطون به من ان العصاة رضي اقلعتهم لم يتكلموا فيه
فكذب وافتراء وأطال في رده وقد قيل للقاضي ابي الطيب ان قوم ما يدعون علم
الكلام فانشد

مطلب
في اختلاف العلماء في النظر

العقائد الخمسين ولم
يعرف لها دليلاً اجاباً أو
تفصيلاً فاختلف العلماء
فيه فقال بعضهم لا يكتفي
التقليد

عاب الكلام انما لاخلاقهم * وما عليه اذا عاوه من ضرر
ما شرع من الغنى في الافق طالعة * ان لا يرى ضوهم من ليس ذا بصير
ومحمل ذلك كونه اذ انقضى على ظاهره فان حمل على أن مراد هؤلاء علم الكلام
الخلوط والمحشوب بالفلسفة فليس بفاسد بل صحيح وعلى هذا يجعل ما نقل عن امامنا
الشافعي رضي الله تعالى عنه من قوله لان يلقي الصدور به بكل ذنب ماعد التشرع أحسن
من أن يلقاه بعلم الكلام اه (قوله لا يكتفي التقليد) أي في الايمان بناء على ان النظر واجب
وجوب الأصول كما مر وقد استشكل هذا القول بأنه يلزم عليه تكفيراً كثر عوام
المؤمنين وذلك مما يقدر على فعله من أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اكثرا الانبياء

أما لما ورد أن أمته المشرقة ثلثا أهل الجنة وأجاب السنوسي عن ذلك في شرح
الصغرى بأن المراد بالدليل الذي يجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجلي
ولاشك أنه غير بعد حصوله لمعظم الأمة فيما قبل آخر الزمان فلا يشترط معرفة النظر على
طريق المكلفين من تحرير الأدلة وترتيبها ودفع الشبهة الواردة عليها بل ولا القدرة على
التجريب بما حصل في القلب من الدليل الجلي لكن قد تقدم أن بعضهم يوجب الدليل
النقصي وجوب الأصول على ما فيه (قوله والمقلد كافر) أي غير ناجح في الآخرة
فلا يتأني أنه يعامل معاملة المسلمين في الدنيا إذا قائل بأنه يعامل معاملة الكفار فيها
فانحلاف في أنه مؤمن أو كافر بالنسبة للآخرة وأما بالنسبة للدنيا فيجري عليه أحكام
الايمن اتفاقا كما نص عليه اليوسى ونقل بعض المحققين عن يحيى الشاربي أن هذا
انحلاف الذي في المقلد يعكس انحلاف الذي في المعتزلة أنهم كفاراً ومؤمنون عصاة فانه
بالنظر لحال الدنيا أي هل يجزى عليهم أحكام الكفار في الدنيا أم أحكام المؤمنين وأما
في الآخرة فلا خلاف أنهم يتحدون في النار اه وفيه من البعد ما لا ينبغي (قوله وذهب
إليه ابن العربي والسنوسي) أي ذهب إلى القول بعضهم بعدم كفاية التقليد وان المقلد
كافر أما ابن العربي فعبارة مصرحة بذلك ونصها ولا يصح أن يقال سبحانه وتعالى يعلم
بالتقليد كما قالت جماعة من المبتدعة لأنه ليس قول واحد من المقلدين أولى بالاتباع من
قول غيره مع كون أقوالهم متضادة ومختلفة الخ وأما السنوسي فقد جرى عليه
في الكبرى ونسبه إلى الجمهور حتى أنه نقل حكاية الإجماع عليه وجرى عليه أيضا
في شرح الصغرى ونقل فيه عبارة ابن العربي واستحسنها وابن العربي هـ ذاهو الامام
أبو بكر الفقيه بخلاف يحيى الدين بن العربي والصوفي وقد يفرق بينهما فيقال في الأول ابن
العربي يأل وفي الثاني ابن عربي يذونها (قوله وأطال في شرح الكبرى الخ) حاصل
ما أطال به فيه مع زيادة توضيح أن من قال بكفاية التقليد احتج بأمور أحدها أن الصحابة
رضي الله عنهم ما قوا ولم يعرفوا الجوهر والعرض ثانيا ما نقل عن بعض السلف من أنه
قال عليكم بدين المهاجرين عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لرجل سأله عن الأهواء علي بن بدير
الصبي الذي في الكتاب ودين الأعرابي ودع ماسواه وحكي عن الغضائره قال عند موت
الهم إيمان المهاجرين ثالثها أن بعض المقلدين قد يكون أقوى اعتقادا ممن نظر في علم
الكلام ولا ينبغي فساد ما تمسك به على كل موقف أما الأول فحجب أن يذكر مثله من له
أدنى تمييز لدلائل الاعتقاد بالتقليد إذ انقطع جوهره من الامتنان لافظ المصطلح عليها
ولامدخل لها في شيء من أدلة الاعتقاد حتى يلزم من الجهل بها الجهل بالأدلة نعم لو ثبت
أن العصاة ما نزلوا لم يعرفوا الله بل قلوا وأعرضوا عن النظر لكان ذلك دليلا على مدى
هذا القائل وثبت هذا عنهم عما يباه كل مؤمن لاسيما مع وقوع الحث على النظر في آزيده
من سقاة موضع في القرآن العظيم ولقد قطع أن أكابر علماءنا لم يحصل لهم من العلم

والمقلد كافر وذهب إليه ابن
العربي والسنوسي وأطال
في شرح الكبرى في الرد
على من يقول بكفاية التقليد

بالدين ما حصل لادنى أمة من امة الصحابة أو صبي يميزن صبيانهم وكذلك التابعون
وتابعوهم باحسان وأما الثاني فكذلك اذا مراد الأمر بالتقليد بما أجمع عليه السلف
الصالح حتى وصل الى من ليس أهلاً للنظر كالعاجز والصبيان وأهل البدو بسبب
اعتنائهم بالدين حيث كانوا يعلمونه للأهل والولد والعبد والامة امتثالاً لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا أقروا أنفسكم وأهلكم نار الآتية وهذا هو مراد عمر بن العزيز بما قاله
جواباً للسائل عن الأهوا فكانه قال عليكم بما كان عليه السلف وأجعوا عليه ودع
ما يتناقض ذلك مما أحدثته المبتدعة ولهذا اختار الفقهاء دعاءه في مواطن الموت
فهو دعاء بصفا المعرفة والحفظ مما يكدرها كما هو شأن مجازاتك الأزمنة هذا مراده
واقفه اعلم وأما جده على طلب التقليد فغير صحيح لانه حينئذ يكون دعاء بسلب المعرفة
والانتقال الى ما هو أدنى والدعاء بمثل هذا الأبرضه عاقل ولولمنا انه أراد العجائز
المقلدان لوجب أن يجعل دعاءه على طلب لازم اعتقادهن وهو عدم ظهور الشبهات
بالإل لكون منفعها الى كمال معرفته هو فتكون اذ ذلك صافية من كل مكدر وبهذا يظهر
أن هذا الذي اعتبر به هذا القائل في الحقيقة حجة عليه لانه وأما الثالث فهو مما لا يدخل
تحت فهم عاقل فكيف يدعى رجائه نعم قد يحصل من المعارف ما لا يمكن التوصل اليه
بالتفكير لبعض من لم يتطهر من أولياء الله تعالى وليس هذا هو محل النزاع لانه في المقلد وهذا
ليس مقلداً بل هو كالناظر وأعلى هذا الاختيار الاكتفاء بالتقليد في الايمان لكن مع
العصيان ان قدر على النظر والاقتناع وتقدم ان هذا هو الصحيح وقد أطال ابن
حجر الكلام في هذه المسئلة وجلب انقلا كثيرة دالة على الاكتفاء بالتقليد وعلى ان
السنوسى تندد في هذه المسئلة وأبعد (قوله لكن نقل الخ) استدلاله على ما قبله
بإيهامه ان السنوسى استمر على ما قال به من عدم الاكتفاء بالتقليد وبأنه هذا النقل
ما قاله بعض المحققين من ان السنوسى صرح في بعض كتبه بالاكتفاء بالتقليد وشنع
فيه على من قال بعدم الاكتفاء به وفي كلام البوسى في رجوعه وعدمه احتمالان
وذلك ان السنوسى نسب عدم الاكتفاء بالتقليد في شرح الكبرى والصغرى الى
الجمهور ونسب الاكتفاء به في شرح المقدمات اليهم أيضاً قال البوسى فيحصل انه
أراد الجمهور في الاول جمهور المتكلمين وأرادهم في الثاني غيرهم وهو الذي كنا نتلقاه
عن بعض أشياخنا ويحتمل انه قد رجع عما ذكره في الاول اذ هو تشديد عظيم (قوله
عن ذلك) أى عن القول بعدم الاكتفاء بالتقليد (قوله وقال بكفاية التقليد) أى
في الايمان مع العصيان ان كان فيه أهلية النظر ومع عدمه ان لم يكن فيه الأهلية كما هو
الصحيح (قوله لكن الخ) استدلاله على الاستدلال قبله وغرضه به التنبيه على
أنه لم يطلع في كتب السنوسى على هذا المنقول لكن كان مقتضى الظاهر ان يأتي بهذا
لاعلى وجه الاستدلال فتأمل (قوله لم نرى كتبه الخ) هذا لا ينافي ما تقدم عن بعض

لكن نقل ان السنوسى رجع
عن ذلك وقال بكفاية
التقليد لكن لم نرى كتبه

الحققين لأن المعنى لم يترى مكتوبة التي رأيناها وهذا لا يقتضي أن السنوسي لم يصرح
بذلك في جميع كتبه بل في التي اطلع عليها الشيخ فقط ويمكن أنه صرح به في الكتب
التي لم يطلع عليها الشيخ كما قاله ذلك البعض (قوله بعدم كفايته) أي التقليد (قوله
مقدمة) اعلم أنهم في الأصل صفة بلا نزاع اماماً خوتهم قدم اللازم الذي هو معنى تقدم
فتكون بكسر الدال لا غير معنى متقدمة أو من تقدم المعنى فتكون بكسر الدال ونقصها
الأول على معنى أنها مقدمة الغير والثاني على معنى أنها مستحقة أن يقدمها الغير لكن ذكر
ابن عبد الحق أن الترخيل قليل ثم نقلت عن الوصفة إلى الاسم وأختلف فحصل نقلت
لألفاظ المتقدمة من الجيئ ثم نقلت من ذلك إلى أول كل شيء وتبين المراد بالآضافة
فقال مقدمة ~~كذا~~ وقيل نقلت إلى أول كل شيء من أول الأمر وتبين المراد أيضاً
بالآضافة فيقال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مثلاً والأولى عبارة عن معان مخصوصة
يتوقف عليها أصل الشروع في المقصود أو كماله وهي المبادئ العشرة الشهيرة والثانية
عبارة عن الألفاظ مخصوصة قدمت أمام المقصود لارتباطها وانتفاع بها فالتسمية
بين ذات المتقدمين التباين لأن أحدهما اسم لمعان والأخرى لالفاظ وأما بين ذات
مقدمة العلم ومدلول ذات مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهي يتجفعان فيما
لو ذكر المؤلف أمام مقصوده ألفاظاً مخصوصة دالة على المعاني المتقدمة وتتردد ذات
مقدمة العلم فيما لو ذكر تلك الالفاظ آخر أو وسطاً أو متقدراً ومدلول ذات مقدمة الكتاب
فما لو ذكر أمام مقصوده ألفاظاً مخصوصة دالة على معان مخصوصة غير تلك المعاني وكذا
في التسمية بين ذات ذات مقدمة العلم وذات مقدمة الكتاب وتقرر ذلك واضح عما تقدم
هذا حاصل ما اشتهر وبجست فيه بأن فيه تحكما حيث جعلت مقدمة العلم اسماً للمعاني
ومقدمة الكتاب اسماً للالفاظ ويحاج عن ذلك بأنه لا يخصكم لانه مجرد اصطلاح لهم
ولامشاحة فيه على انه قد يقال لما كان العلم اسماً للمعان ناسب أن يجعل مقدمته اسماً
لمعان ولما كان الكتاب اسماً للالفاظ ناسب أن يجعل مقدمته اسماً للالفاظ وظاهر أن
مقدمة العلم ليست مرادة هنا وإنما المراد مقدمة الكتاب فلي تأمل (قوله فهم العقائد)
أي فهم أن بعضها واجب وأن بعضها مستحيل وأن بعضها جائز (قوله يتوقف على أمور)
أي على فهم أمور كما هو مصرح به في بعض النسخ يعني أن فهم أن بعض العقائد الآتية
واجب يتوقف على فهم الواجب وفهم أن بعضها مستحيل يتوقف على فهم المستحيل
وفهم أن بعضها جائز يتوقف على فهم الجائز ووجه التوقف ظاهر لا يخفى (قوله الواجب
الخ) بدل من ثلاثة ويسمى ذلك وصوه بدل مفصل من مجمل وقدم الواجب لشرقه وأعبه
بالمستحيل لانه ضدّه والاضد اقرب الأشياء مخطوراً بالبال عنده كضدّه وأخر الجائز لانه
لم يبق له الأمر تامة التأخير (قوله والمستحيل) قيل السنن والتام فيه للطلب بمعنى انه طلب
من المكلف أن يجعله أي يعتقد انه محال وضمف بأن هذا اسم لتحو الشريك بقطع النظر

• الا القول بعلم كفايته
(مقدمة) اعلم أن فهم العقائد
المسعى الآتية يتوقف
على أمور ثلاثة الواجب
والمستحيل

عن الطلب وهذا هوهم أنه منظور للطلب في هذه التسمية وليس كذلك واختار بعضهم
 أنها المطاوعة فهو مأخوذ من استعمال مطاوع أحال يقال أحلته فاستعمل قال اليوسى
 بعد نقل ذلك عن بعض مشايخه قلت هو الظاهر اه وتطرق فيه بأن المطاوعة توهم أن هذا
 وصف طرأ بتأثير الغير وليس كذلك ولا يمكن أن يكون الصبر ودية لأنها تقتضي أنه لم يكن
 محالاً ثم صار وليس كذلك أيضاً واستظهر بعض المحققين أنها ما زائدتان وفيه بعد لا يمتنع
 (قوله والجائز) هو والممكن بمعنى فهما مترادفان (قوله فالواجب الخ) الفاء هنا
 ليست للتفريع بل للانفصاح عن الشرط المقدرفهسى فاء التخصيص فكأنه قال إذا أردت
 بيان كل من هذه الامور الثلاثة فالواجب الخ واعلم ان الواجب ثلاثة أقسام ذاتي مطلق
 وذاتي مقيد وعرضي فالاول كذات الله سمي بذلك لأنه واجب لذاته بمعنى ان وجوده
 ليس بالنظر لغيره ووجوده غير مقيد بشئ والثاني كالصبر والجزم سمي بذلك لأنه واجب
 لذاته بالمعنى المذكور ووجوده مقيد بام الجزم والثالث كوجود ذاتي وقت علم الله
 وجوده فانه سمي بذلك لان وجوده ليس لذاته بل بالنظر لتعلق علم الله به وبأن مثل هذه
 الاقسام في المستحيل فيما يظهر فالمستحيل الذاتي المطلق كالشريك والذاتي المقيد كعدم
 صبر الجرم والعرضي كوجود ذاتي وقت علم الله عدمه فانه (قوله هو الذي) أي هو الامر
 الذي أعم من أن يكون ذاتاً أو مفعلاً أو نسبة كذات الله تعالى وصفاته وثبوت كل صفة
 من تلك الصفات له تعالى وأما ادراك تلك النسبة فليس بواجب بل هو جائز (قوله
 لا يتصور) ما يلزم الباطن بما لا يسم فاعلم معنى لا يدرك أو يقتضها مبنياً للفاعل بمعنى
 لا يمكن لكن الاول أنسب بكلام الشيخ بعدوا اعتراض بأن الواجب قد يتصور بعدمه اذ
 العقل قد يتصور المحال وأجيب بأنه أطلق التصور وأراد التصديق وأشار له بهذا بقوله
 أي لا يصدق الخ والمراد به هنا الاذعان كما قاله الشيخ لا التصديق المنطقي والام يندفع
 الاعتراض فتأمل (قوله في العقل) يحتمل ان ألقه للعهد والمجهود الفرد الكامل
 ويحتمل أنها للاستغراق وعليه فيكون المراد كل عقل لكن يقطع النظر عن العلائق التي
 تنبع من ذلك كالنسبة ومقتضى لا يرد ان بعض العقول بتصور فيه عدم بعض الواجبات
 كعقل العترة فانه بتصور فيه عدم القدرة ونحوها من صفات المعاني وكذا يقال فيما
 بعدهما وكان الاولى ان لا يربط تعريف كل من الواجب والمستحيل والجائز بالعقل لان
 التسمية بكل منها ثابتة وجد عقل أو لا وذلك كان يقول الواجب ما لا يقبل الانتفاء
 والمستحيل ما لا يقبل الثبوت والجائز ما يقبلهما وقد وقع لهم في حدد العقل تعاريف
 كثيرة أحسنها أنه نور وعاني تدركه النفس العالوم الضرورية والنظرية ونسبته الى
 الروح من نسبة الشئ لما يشبهه واستفهم من هذا التعريف ان المدرك هو النفس والعقل
 اسمها والحق في الادراك ومثله في ذلك غيره من رتبة القوى ولذا قال سم في الآيات اتفق
 المحققون على ان المدرك للكلية والجزيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك

والجائز فالواجب هو
 الذي لا يتصور في العقل
 عدمه

الى نحوها كتسبة القطع الى السكين اه وبهذا كله ظهر ان في تناسبية والمعنى هو
الذى لا يكون العقل سبباً ولا تصديق النفس بعدهم (قوله أى لا يصدق الخ) فنه
تسم لان المصدق حقيقة هو النفس والعقل آفة كما تقرر وشبهه يقال فيما بعد (قوله
كالخمين) هذا مثال لا حد أقسام الواجب وهو الواجب الذاتى المقيد (قوله الجرم)
هو الجوهر فردا كان أو مركباً بخلاف الجسم فانه متركب من جوهرين فردين على رأى
جهور المتكلمين وقيل من ثلاثة وقيل من أربعة وقيل من ستة وقيل من ثمانية وقيل
من ستة عشر وقيل من أربعة وعشرين وقيل من ستة وثلاثين وقيل من ثمانية وأربعين
فاكثر في جميع ذلك فعلم من ذلك ان الجوهر الفرد حال انقرا له لا يسمي جسماً وهذا النزاع
فيه وانما وقع النزاع في تسميته بذلك حال انضمامه الى جوهر آخر فقل لا يسمي بذلك أيضا
كانقل عن الفزائى واختاره السعدون نسبة الى المحققين وقيل انه يسمي بذلك كما نقل عن
الامام وجرى عليه السنوسى في شرح الكبرى حيث قال وانما يتبعون من تسمية المذيق
جسماً حال انفراده وما اذا انضم الى غيره نحو كل واحد منهما جسماً لان حقيقة الجسم
المؤلف وكل واحد من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه انه مؤلف اه والى هذا
أشار العباس بن ذكرى فى أوجوزته حيث قال

والجسم في مصطلح الكلام * أقله جزآن بانتظام
حيث تألفاهما جسمان * تألف ذين ذالتا لفان

وقوله تأليف الخ كالتعليل لما قبله والمعنى لان مؤلف هذين الجزآن مؤلفان وكل مؤلف
يصدق عليه انه جسم (قوله أى أخذه قدرا الخ) في هذا التفسير مساهمة لان حقيقة
التصديان يمنع الجرم غير من الحلول في الجز كذا يؤخذ من كلام بعضهم وعليه فهذا تفسير
بالمزوم لانه يلزم من أخذ الجرم قدرا من الجز منع غيره من الحلول فيه فتأمل (قوله من
الفراغ) أى الموهوم كما هو مذهب المتكلمين أو المحقق كما هو مذهب الحكاة ومعنى كونه
موهوما على الاول ان ذلك بحسب وهم الشخص انه فراغ والافهوفى الواقع ملؤه بالهواء
لكن لطافة أجزائه انه اذا اجازم في حيزه انضم بعضه الى بعض هذا وكلام بعضهم
صريح فى أن معنى ذلك انه بحسب وهم الشخص انه وجودى وليس كذلك بل هو
أمر اعتبارى لا وجود له فلي تأمل (قوله والجرم كالشجر الخ) هذا تقرر فيما قبل وقد
تقدم تعريفه بالحقيقة (قوله فاذا قال لك الخ) الاظهر انه تشرىع على التمثيل للواجب
بالمعنى السابق بالتصريح بالجرم وكذا يقال في قوله الآتى في بحث الجز فاذا قال قائل الخ
(قوله من الارض) الظاهر انه كان عليه ان يسقطه لان الممتنع علم أخذها محلا مطلقا
وأما عدم أخذها محلا من الارض فغاى فلي تأمل (قوله مثلا) يصح رجوعه لكل من
الارض والشجرة وقوله لا يصدق عقلك الخ جواب اذا (قوله بذلك) أى بذلك القول
(قوله لان أخذها الخ) لعله أى به للتوضيح والافهوم معلوم من التفرع (قوله محلا)

أى لا يصدق العقل بعدهم
كالشجر الجرم أى أخذه قدرا
من الفراغ والجرم كالشجر
والجز فاذا قال لك شخص
ان الشجرة لم تأخذ محلا من
الارض مثلا لا يصدق
عقلك بذلك لان أخذها محلا
واجب

عدم تعريفه هذا ذكر الارض يؤيد ما تقدمت عليه (قوله لا يصدق الخ) تفسير لقوله
 واجب فهو على تقدير أى التفسيرية (قوله والمستحيل هو الذى) أى هو الامر الذى
 أهم من أن يكون ذاتا كالشرىك أو صفة كالجزء أو نسبة كنبوت العزقة تعالى كما مر
 تنبى فى الواجب وقوله لا يتصور اما بضم الياء أو قسما على ما مر وقوله فى العقل أى
 بسببه كما جلت وقوله وجوده ان ذلك بصرف التعريف غير مانع لدخول كل من الاحوال
 وصفات السواب والامور الاعتبارية فيه لانه يصدق عليه انه لا يصدق العقل بوجوده
 وأجيب بأن المراد بالوجود مطلق الثبوت والتحقق وحينئذ لا يرد ذلك لان العقل يصدق
 بثبوته وتحققه وهذا أحسن من الجواب بأن هذا تعريف بالاعم وقد أجازته المتقدمون
 من المناطق اذ المقصود كما لا يخفى تميز كل من الواجب والمستحيل والخاص عن اخصيه
 فكيف يأتي تعريف يشمل بعض افراد كل منهما فافهم (قوله أى لا يصدق الخ) أشار
 به الى دفع الاعتراض على التعريف بأن العقل قد يفرض المستحيل ويدركه ومحصل
 الدفع أن المراد بالتصور التصديق كما تقدم (قوله فاذا قال الخ) كان الاولى أن يمتثل
 أولا للمستحيل بخلاف الجرم عن الحركة والسكون معانته يفرغ ذلك عليه كما صنع
 فى سابقه وكما سأتى فى لاحقه فان قيل انه مفرغ على التعريف رتبة بأنه لا يتفرع قبل بيان
 أن ذلك من افرادهم قد يقال لم يصنع هذا الصنيع انكالا على علم ذلك وشهرته (قوله)
 قائل عمره او فيما يأتي يناظر وغيره فاعلم بخص فتننا وهو ارتكاب فتن أى نوعين من
 التعبير وهو من المحسنات البديعية لم يفسد من دفع نقل التكرار القضي (قوله الجرم
 القلائى) هذا كما بين اسم المعين فليس المراد ان القائل يقول هذا اللفظ بل المراد ان
 يعينه باسمه كان يقول ان الحجر أو الحائط مثلا (قوله خال) أى صار من الخلو بمعنى
 الفرو (قوله عن الحركة والسكون) قد اشتره عند المتكلمين ان الحركة انتقال الجرم
 من حيز الى حيز آخر والسكون ما عدا ذلك ولهم طريقة أخرى وهى أن الحركة هى
 الحصول الاول فيما عدا الحيز الاول أى الاستقرار الاول فى المكان الثانى أو ما فوقه
 من الثالث والرابع وهكذا والسكون ما عدا ذلك من الحصول الاول فى الحيز الاول ومن
 الحصول الثانى أو ما فوقه مطلقا أى فى الحيز الاول وغيره على ما انحط عليه كلام السعد
 (قوله معا) احتراز بذلك عما إذا قال ان الجرم القلائى خال عن الحركة أو عن السكون
 فانه يصدق العقل به لانه ليس بمستحيل بل جائز فتفطن (قوله بذلك) أى بذلك القول
 (قوله لان خلوه الخ) وجه استحالة ذلك أن الجرم دائما ما مضى له أو ساكن وبيان
 الحصر ان الجرم اما منتقل أو لا فالاول للاول والثانى للثانى هذا على ما اشتره عند
 المتكلمين من تعريف كل من الحركة والسكون وما على مقابله فهو ان الجرم اما حاصل
 حصولا اول فى غير الحيز الاول فهو حينئذ متحركا واما حاصل حصولا اول فى الحيز الاول
 أو حصولا ثانيا أو ما فوقه مطلقا أعنى فى الحيز الاول وفى غيره فهو حينئذ ساكن هذا

لا يصدق العقل بعلمه *
 والمستحيل هو الذى لا يتصور
 فى العقل وجوده أى لا يصدق
 العقل بوجوده فاذا قال
 قائل ان الجرم القلائى خال
 عن الحركة والسكون معا
 لا يصدق عقلك بذلك لان
 خلوه عن الحركة والسكون
 مستحيل

هو المتسلسل في بيان الحصر وأما قائل الجمهور في ذلك من أن استقرار الجرم إن كان مسبوقا بمصولة في حيز آخر فهو متحرك وإن كان مسبوقا بمصولة في ذلك الحيز فهو ساكن فقد اعترضه العدي بأنه غير تام إذ الجرم في أول زمن وجوده لم يشمله الشئ الأول ولا الثاني والواقع أنه ساكن وبأن الشئ الأول يشمل الساكن بعد الحركة أيضا صدق عليه إن استقرؤه مسبوقا بمصولة في حيز آخر وإن كان مسبوقا بمصولة في ذلك الحيز فليست أملاؤه البوصى (قوله لا يصدق العقل الخ) تفسير وكذا قوله بوجوده (قوله والجائز الخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لعدم شموله لكل من الأمور الاعتبارية والأحوال الحادثة على القول بها والسوابب الحادثة فالأولى كالقيام والثانية ككون زيد عالما والثالثة كالعمى على القول بأنه عدم البصر ووجه عدم شموله لذلك أنه لا يتصف بالوجود فلا يصدق العقل به لأن ذلك فرع إمكانه والجواب أن المراد بالوجود الثبوت والتحقق فالعمى ما يصدق العقل بشيئونه تارة وبعدمه أخرى فيشمل ما ذكر (قوله تارة الخ) بهذا يدفع ما ردد على قوله لم في حيز الجائز هو ما يصدق العقل بوجوده وعدمه من أنه كيف ذلك مع أنه لا يمكن اجتماع الوجود والعدم في شئ واحد في آن واحد وحاصل الدفع أنه ليس المعنى على الاجتماع بل على أن الوجود يكون منفردا عن العدم وكذلك العدم يكون منفردا عن الوجود (قوله أخرى) أي تارة أخرى (قوله كوجود الخ) يعني أن وجوده ولزيمه شيئا يصدق العقل بوجوده أي بشيئونه وتحققه تارة وبعدمه تارة أخرى وقد فرغ على التساوية الأولى قوله فإذا قال قائل الخ وعلى الثانية قوله وإذا قال ان زيد الخ (قوله فإذا قال الخ) كان الظاهر في التفريع أن يقول فإذا قال قائل ان زيد الخ يصدق عقل ذلك وإذا قال ان زيد الأول يصدق عقل ذلك لكنه قد فرغ بالذم لأنه يلزم من تصديق العقل بوجود الولد وعدمه أنه يجوز صدق الخبر به أي موافقته للواقع فليست أملاؤه (قوله صدق ذلك) أي موافقته للواقع كما علمت لأن الصدق موافقة الخبر للواقع وسبب توضيح ذلك (قوله بوجوده ولد الخ) تفريع على أصل الكلام وأقبح للتوضيح واعلم أنه يلزم من كون الوجود جائزا أن العدم جائز بقوله وعدمه مصرح بالذم (قوله جائز) كان الأولى أن يقول جائزا إن لكنه أفرد التأويل بالذم كور وكذا ما بعد (قوله يصدق الخ) تفسير لقوله جائز (قوله فهذه الأقسام الخ) مفرغ على قوله اعلم أن فهم العقائد الخ وفيه أن المقترح هو عين المقترح عليه فلا يصح التفريع لكنه صنع هذا الصنع نوعا من التفريع بعد (قوله عليها) أي على فهمها (قوله فتكون هذه الثلاثة) أي فهمها (قوله على كل مكلف) دخل في هذه الكلية الإنسان والجن دون الملائكة لأنهم ليسوا مكلفين على التصديق كما هو وإلى هذا رجع قولهم من ذكر وأثنى إذا الملائكة لا يمتنعون بكورية ولا بآئونه وحده المكلف البالغ العاقل سليم الحواس والسمع والبصر فقط

لا يصدق العقل بوقوعه
وبوجوده «والجائز هو الذي
يصدق العقل بوجوده تارة
وبعدمه أخرى كوجود ولد
زيد فإذا قال قائل ان زيدا له
ولد يجوز عقل صدق ذلك
وإذا قال ان زيدا لا ولد لم يجوز
عقل صدق ذلك فوجود ولد
زيد وعدمه جائز يصدق
العقل بوجوده وعدمه
فهذه الأقسام الثلاثة
يتوقف عليها فهم العقائد
فتكون هذه الثلاثة
واجبة على كل مكلف من
ذكر وأثنى

الذي بلغته الدعوة فخرج الصبي ولو عجز أو المجنون وفا قد الحواس بان كان اعى اصم
ايكم أو الاولين فقط ومن لم يبلغه الدعوة فليس كل منهم مكلفا وطلب العباد من الصبي
المميز الصلاة والصيام ليس لانه مكلف بل ترغيبا له فيها لعتادها ان شاء الله تعالى
(قوله لان ما يتوقف الخ) عليه لتقرير ما ذكر على ما قبله فكأنه قال وانما تضرع وجوب
هذه الامور الثلاثة على توقف فهم العقائد عليها لان الخ واما بذلك الى القاعدة الشهيرة
وهي ان كل ما يتوقف عليه الواجب يكون واجبا (قوله بل قال الخ) اضرب انتقالي
لا يأتى لانه لم يطل ما قبله وغرض بذلك الترقى عما قبله للمبالغة في الحث على تحصيلها
(قوله امام الحرمين) اسمه عبد الملك بن عبد الله ولقب بذلك لانه صارا اثناء الحرم المكي
والمنفى فيه (قوله ان فهم هذه الثلاثة الخ) المتبادر من هذه العبارة ان المراد بفهم هذه
الامور الثلاثة تصور مفاهيمها وهو المتبادر ايضا من عبارة السنوسي في شرح الصغرى
وارضاء جماعة من العلماء وقيل المراد بفهمها تصور بعض مصادقاتها وذلك البعض
هو ما تدل عليه بين العامة كنبوت التصير للجبرم وكجتماع الضدين وكتبوت الحرارة للنار
هذا الخاضع ما كتبه المحققون فليستأمل (قوله نفس العقل) هذا اختلاف التحقيق
وهو ان العقل نور وياتى الى آخر ما تقدم (قوله أى لم يعرف معنى الواجب الخ)
اضافة معنى لما بعد من اضافة المدلول للدال وكذا ما بعده وهذا كالشرح في حل
كلام امام الحرمين على القول الاول والتأويل بتقدير مضائق بان يقال أى لم يعرف
بعض افراد معنى الواجب الخ فيه تكلف واضح مع عدم مناسبتها لسياق الكلام والمعنى
ما عني من اللفظ ويسمى مفهوما من حيث فهمه من اللفظ ومدلولاً من حيث دلالة اللفظ
عليه وحاصلاً من حيث حصوله في العقل وموضوعاً من حيث وضع اللفظ له كذا ابوخذ
من شرح رسالة الوضع (قوله فليس يعاقل) يقتضى انه غير مكلف به صرح بعضهم
وما ذكر من ان من لم يعرفها فليس يعاقل رد بان بعض الفرق يشكر جميع العلوم وهو من
العقلاء بدليل تعرض الاعمقناظر لهم والرد عليهم (قوله فاذا قيل الخ) هو مع قوله
واذا قيل العجز الخ ومع قوله واذا قيل رزق الله الخ تقرر على التعاريف الثلاثة على
آلف والتشتر المرتب فالاول للاول والثاني للثاني وهكذا (قوله هنا) الاولى تأخير
الطرف الى ان يذكره في التعليل بان يقول لان الواجب هنا الخ لانه متى قيل القدرة
واجبة كان المعنى ما ذكره سواء كان هنا أى في علم التوحيد ولا (قوله القدرة) أى
مثلاً كما هو واضح (قوله لان الواجب الخ) عليه لقوله كان المعنى الخ (قوله كما تقدم)
أى في التعريف (قوله وأما الواجب الخ) هذا اشارة لدفع ما قد يقال ما ذكرته في بيان
معنى الواجب بخلاف لما اشتر من أنه ما يثاب الخ الا انه كان الاظهر أن يقول وأما
ما اشتر من أن معناه ما يثاب الخ ليناسب قوله سبحانه بالامانة فهو معنى آخر (قوله بمعنى الخ)
الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للواجب والتقدير واما الواجب المقصير بمعنى

لان ما يتوقف عليه الواجب
يكون واجبا بل قال امام
الحرمين ان فهم هذه الثلاثة
هي نفس العقل فمن لم يعرفها
أى لم يعرف معنى الواجب
ومعنى التحصيل ومعنى
الجار فليس يعاقل فاذا قيل
هنا القدرة واجبة لله كان
المعنى قدرة الله لا يصدق
العقل بعلمها لان الواجب
هو الذى لا يصدق العقل
بعده كما تقدم وأما الواجب
بمعنى ما يثاب على فعله
وبعاقب على تركه

الخ وادفأقمعنى لما بعده البيان واعتبارهم الثواب في تعريف الواجب أغلبي لا كل
 فلا رد عليه النظر الموقى الى معرفة الله تعالى فانه واجب ومع ذلك لا يثاب عليه كما نص
 عليه ابن جاعة وشهاب الدين القرأى لان شرط حصول الثواب معرفة المتب وذبح
 جماعة الى انه يثاب عليه وبه جزم السعد واعتد به بعضهم قال لان التعليل بما ذكر
 يقتضى ان المقلد لا يثاب على فعله وليس كذلك على الصميم (قوله فهو معنى آخر الخ)
 محط الفائدة قوله ليس مراد الخ والافكونه معنى آخر لاختفاء فيه حتى يحتاج لذكره
 (قوله فلا يشته) أى فلا يلتبس لان اشتباه أمر باخر اختلاطه به بحيث لا يتميز عنه
 (قوله الامر) أى فيه للجنس ففعل الامر من فكأنه قال فلا يشته عليك الامر ان
 أى أحد ههنا بالآخر (قوله ثم لو قيل الخ) استند الى على قوله ليس مراد الخ
 الموهم انه لا يكون مراد فيه أصلا (قوله اعتقاد قدرة الله) أى اعتقاد نبوتها فهو
 على تقدير مضاف (قوله على ذلك) اسم الاشارة هنا وفيما بعد عائد على الاعتقاد (قوله
 ففرق الخ) مفرع على قوله فاذا قيل هنا الخ مع قوله ثم لو قيل يجب الخ وقوله بين أن يقال
 الخ أى بين قولهم يجب اعتقاد كذا الخ وبين قولهم العلم الخ ان قلت معنى القول التلظ
 ولا معنى للفرق بين التلظين قلت يجاب عن ذلك بتقدير مضاف والتقدير ففرق بين متعلق
 أن يقال اعتقاد كذا واجب وبين متعلق أن يقال العلم الخ والمتعلق هو المقول وقرب
 من ذلك أن يقال الفرق بين القولين من حيث المقول (قوله اعتقاد كذا) لفظ كذا
 في هذا التركيب ونحوه كناية عن شئ مخصوص فهو هنا كناية عن القدرة مثلا
 (قوله وبين أن يقال الخ) لاجابة للابان بين ثانيا لا مجرد التوكيد ولم يقل وبين أن
 يقال كذا واجب على نسق ما قبله لانه لو قال ذلك لو رد عليه انه شامل لان يقال الصلاة
 واجبة ونحو ذلك مع انه لا فرق بينه وبين ذلك (قوله مثلا) أى أو القدرة أو نحوها
 فالقصد به ادخال ذلك لافعال الصلاة كإحلت (قوله لانه اذا قيل) هذا تعليل لقوله ففرق
 الخ لكنه يغنى عنه المفرع عليه لان المعروف ان المفرع عليه في التفرع (قوله
 فأحرص على الفرق الخ) أى احتفظ عليه بينهما أى بين القولين السابقين (قوله
 ولا يمكن الخ) لو قدم هذه العبارة مع قوة قال السنوسى الخ عند الكلام على التقليد
 لمكان أنسب كالأصنى (قوله في عقائد الدين) أى في المعتقدات التى هي من الدين
 والدين بطلق لفظه على معان كثيرة منها الانقياد والجزاء والحساب واصطلاحا على الاحكام
 التى شرعها الله على لسان نبيه من حيث كونها ايدان أى يتقاد لها وتلك الاحكام تسمى
 أيضا مله من حيث كونها تقلى وشرعا وشرعية من حيث كونها شرع أى تبين (قوله
 فيكون ايمانك الخ) سياقى الكلام على الايمان فى الخاتمة ان شاء الله تعالى (قوله محققا
 فيه) أى لان بعضهم وهو يقول بكفاية التقليد يقول بشوته وبعضهم وهو يقول
 بعدمها يقول بعدم نبوته (قوله فتضلل في النواخ) قال بعضهم انخلو في الاصل الثبات

فهو معنى آخر ليس مراد
 فى علم التوحيد فلا يشته
 عليك الامر ثم لو قيل يجب
 على المكلف اعتقاد قدرة
 الله تعالى كان المعنى يثاب
 على ذلك ويعاقب على تركه
 ذلك ففرق بين أن يقال
 اعتقاد كذا واجب وبين
 أن يقال العلم مثلا واجب
 لانه اذا قيل العلم واجب لله
 تعالى كان المعنى أن علم الله
 تعالى لا يصتق العقل بعدمه
 واما اذا قيل اعتقاد العلم
 واجب كان المعنى يثاب ان
 اعتقد ذلك ويعاقب ان لم
 يعتقد فأحرص على الفرق
 بينهما ولا يمكن عن قار
 فى عقائد الدين فيكون
 ايمانك محققا فيه فتضلل

فى النار

المبدد دام أوله ولم يدم لانه لو كان أصله الدوام لكان التأييد في قوله تعالى خالدين فيها أبدا
 تأكيدهم التأنيسا والاصل خلافه لكن المراد هنا الدوام كما هو واضح (قوله لا يمكن
 التقليد) أي في الأيمان (قوله قال السنوسي الخ) القصص من نقل هذه العبارة تأييد قوله
 فيكون ايمان الخ (قوله اذا قال أنا جازم بالعقائد) أي من غير أدلتها كما يؤخذ مما عدا
 (قوله ولو قطعت الخ) أي ولو توعدت في شخص بالتقطيع لأرجع فليس المراد انه لو قطع
 بالفعل لأرجع كما هو ظاهر (قوله قطعا قطعا) كلاهما تؤكد (قوله عن جري هذا)
 أي الذي أنا عليه الآن (قوله بل لا يكون الخ) اضرب استقاي عن قوله وليس يكون
 الشخص الخ لا يطالب لانه لم يطله (قوله بدلها) أي الاجابة على ما مر وهذا يؤكد
 كما يشهد من قوله يعلم (قوله وتقدم بهذا العلم الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقدم هذه
 العبارة في صدر الرسالة أو يؤخرها عن آخر المقدمة وأما ذكره في هذا المحل فغير ظاهر
 وجه مناسبه والمعنى ان تقدم الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بغيره واجب (قوله
 كما يؤخذ من شرح العقائد) ونص عبارة بعد كلام كثير وبالجملة هو اشرف العلوم من
 كونه أساس الاحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وسكون معلوماته العقائد
 الاسلاميه وقاية القوز بالسعادة الدنية والدنيوية وترابها منه الطبع القطيعة المؤيد
 أكثرها بالارادة السجعية ومقابل من الطعن فيه والمنع منه فانما هو للمتعصب في الدين
 والقاصر عن تحصيل اليقين والقاصد افساد عقائد المسلمين وانما تض فيما لا يتقرر اليه
 من غوامض المتكلمين والافتكاف بتصور المتع عما هو أصل الواجبات وأساس
 المشروعات اه (قوله لانه الخ) علة لقوله كما يؤخذ الخ والضمير الاول لصاحب شرح
 العقائد وهو السعد التفتازاني وكذلك الضمير المستتر في الفعل وأما الضمير البارز المتصل
 به فهو عائد لهذا العلم وكذلك الضميران بعد وقوله فينبى الخ تفسير للاساس فهو الاصل
 الذي ينبى عليه غيره (قوله فلا يسهل الحكم الخ) مضرع على التعليل فلهذا أنشد بعض
 العلماء في بعض الما في اشتغل بعلم الفقه قبل الاشتغال بهذا العلم قوله

أبها المقتدى لتطلب علما * كل علم بعد علم الكلام

تطلب الفقه كي يصح حكا * ثم أغفلت منزل الاحكام

أفاده السنوسي في شرح الوسطى (قوله بوضو شخص الخ) أي بصفة وضوئه أو صحة
 صلاته ولو قال فلا يحكم بصفة وضو الخ لكان أظهر (قوله الا اذا كان عالما) أي على
 القول بأن المقلد كافر وقوله أو جازما بها أي على القول بأنه مؤمن كما أشار لذلك بقوله على
 الخلاف في ذلك ان قلت قوله أو جازما بالايضاح بل ما قبله كما هو ظاهر قلت المراد بقوله
 أو جازما انه جازم من غير دليل وحينئذ فلا خفاء في صحة مقابلته لما قبله (قوله ووجوده)
 تفسير لما قبله (قوله وكذا يقال الخ) لم يقل فيما تقدم وكذا يقال في باقي الواجبات وفيما
 يأتي وكذا يقال في باقي الجائزات لعلة لعلمه بالمقاييسه لكن قد يعكر على ذلك انه لو كان

عند من يقول لا يمكن التقليد
 قال السنوسي وليس يكون
 الشخص مؤمنا اذا قال أنا
 جازم بالعقائد ولو قطعت قطعا
 قطعا لأرجع عن جري
 هذا بل لا يكون مؤمنا حتى
 يعلم كل عقيدة من هذه
 الخمسين بدلها وتقدم هذا
 العلم فرض كما يؤخذ من
 شرح العقائد لانه جمل
 أساسا ينبى عليه غيره فلا
 يصح الحكم بوضو شخص
 أو صلاته الا اذا كان عالما
 بهذه العقائد أو جازما بها
 على الخلاف في ذلك واذا
 قبل الهمز مستعمل عليه
 تعالى كان المعنى ان الهمز
 لا يصدق العقل بوقوعه لله
 تعالى ووجوده وكذا يقال
 في باقي المستحيلات

كذلك إذ كرم أولاد من مابعد ذلك (قوله كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده تارة
وبعدمه أخرى) هذه نسخة وفي نسخة ثانية كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده لانه
من أفراد الجائز الذي يصدق العقل بوجوده تارة وبعدمه أخرى والاولى أسبغ وأولى
كأثرى (قوله ولند كرك الخ) فيه ادخال لام الامر على فعل التكميل المدونة بالتون وهو
قليل كالمبدوء بالهمزة كاهوميين في محله لكنه قد وقع في الكلام الصحيح كما في قوله تعالى
حكايه عن قول الكافرين المؤمنين ولتصل خطاياكم وأق بالتون الدالة على العظمة
فقد نال النعمة قال تعالى وأما نعمة ربك فحدث وانما صنع هذا الصنيع ولبيد كرها
مفصلة من أول الامر لتكون العقائد واقع في النفس اذا ما ذكر أو لا بحجلا تشوق
النفس اليه وتتطلبه فاذا ذكرنا بمفصلا كان أرشح في النفس عما يذكر مفصلا من
أول وهلة (قوله بمجمله) حال من العقائد وقوله مفصلة حال من الضمير العائد عليها
(قوله انه يجب الخ) اعلم ان المولى سبحانه كلفنا معرفة الصفات الاتية على سبيل
التفصيل وكذلك اضدادها وبمعرفة ما عدا ذلك من باقى كل من الكالات والنقائص
على سبيل الاجال لانه سبيل التفصيل وان كان جائزا كاهومذهب جمهور أهل السنة
خلافا للمعتزلة القائلين بعمه لانه لا يطاق اذا علمت ذلك علمت أن في كلام الشيخ اقتصارا
على الواجب والمستحيل التفسيرين اذ ليس فيه تعرض للاجاليين كاهوم واضح (قوله
صفة) المراد بها هنا ما ليس بذات وجوديا كان أولا كاهو أحد اطلاقها والثاني الامر
الوجودى القائم بالموصوف وانما كان المراد هنا الاول لان هذه الواجبات منها ما هو
عبدى ومنها ما هو وجودى ومنها ما هو واسطة كاستيتين (قوله ويستحيل عليه
عشرون) أى صفة نفسه الحذف من الثاني دلالة الاول وهو ككثير مشهور بخلاف
الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله في حقه) أى على ذاته ففى بعضى على وحق بعضى
الذات (قوله فهذه احدى وأربعون) تخريج مع علم من العدد قبله وكذا يقال فيما
بعد (قوله للرسول) لم يقل للانبياء مع أنه أعم نظرا الى ان مجموع ما ذكره الذى من جلته
التبليغ وضد خاص بالرسول ويحتمل أن يراد بالرسول مطلق الانبياء ويراد من التبليغ
ما يتصل بتبليغ آية نبى ومن ضد ما يتصل تحت ذلك وما قبل من انه لم يقل ذلك نظرا
لكون الرسول أخص من النبى ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم سهولانه لا يصح
الاذا كان المذكور التعريف كالاحتج (قوله فى حقه) أى على ذاتهم كما مر (قوله
تحرير الكلام) أى تخليصه على وجه محمود بحيث يكون غير مختل بالمقصور (قوله ان
شاء الله تعالى) انما قال ذلك امتالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء فاعل ذلك غدا الا ان
شاء الله والسبب في ذلك ان الانسان اذا قال سأفعل كذا لم يعد ان يموت قبل فعله ولم
يعد أيمناه بعوقبه عنه لو نبى حياته حتى ويشتد بصير كاذبا فيما وعده فطلب ان يقول ان
شاء الله حتى اذا تعذر الوفاء بذلك الوعد لم يصير كاذبا (تنبه) اختلف هل يجوز

واذا قبل رزق الله زيد ابدى بار
يقال بان كان المعنى أن
ذلك يصدق العقل بوجوده
تارة وبعدمه أخرى
ولند كرك العقائد الخمسين
بجمله قبل ذكرها مفصلة
فاعلم أنه يجب له سبحانه
وتعالى عشرون صفة
ويستحيل عليه عشرون
ويجوز فى حقه تعالى امر
واحد فهذه احدى
وأربعون ويجب للرسول
أربعة ويستحيل عليهم
أربعة ويجوز فى حقهم
عليهم الصلاة والسلام امر
واحد فهذه الخمسون
وسأفى تحرير الكلام عند
ذكرها مفصلة ان شاء الله
تعالى

لشخص إذا قال أنا مؤمن أن يقول إن شاء الله وألفاظك الأشاعر بالاول والماتريديه
بالثاني وجعل بعضهم الخلق لفظا حيث فصل الاول على ما اذا قال ذلك نظرا للمآل
والثاني على ما اذا قاله نظرا للمآل قال الامر الى أنه يجوز نظرا للمآل اتفاقا ويتنوع
نظرا للمآل كذلك هذا وحكى بعضهم الخلاف على غير ذلك الوجه حيث قال يجوز
الشافعي ومنعه مالك وأوحشقة وقال بعض أتباع مالك وجوب ذلك ثم قال أعني من
حكى الخلاف ومحل ذلك إذا لم يرد الشك أو التبرك أو الامتنع في الاول اجماعا وبإزاء
في الثاني كذلك وقد قطع بعض الافاضل حاصل هذا فقال

من قال اى مؤمن يمنع من * مقاله ان شاء ربي باقطن
وذا المالك وبعض تابعيه * ويجب أن يقول هذا ياتيه
ومثل المالك للسنن * والشافعي يجوز هذا فاخبر
وامنعه اجماعا إذا أراد به * الشك في ايمانه بامتنعه
كعدم المتبع اذا به يراد * تبركاً بذكر خالق العباد
فالخلق حيث لم يرد شك ولا * تبركاً ~~بذكر~~ بذكره محتملا

الاول من الصفات الواجبة
له تعالى الوجود واختلف
في معناه فقال غير الامام
الاشعري ومن تبعه
الوجود هي الحال الواجبة
للذات

(قوله الاول من الصفات الخ) انما تقدم الوجود جبراعلى دأب المتكلمين من التصدير
به وانما التزموا ذلك لكونه أساس الالهيات واعلم انه اتفق جميع القسوق على وجود
الصانع سوى شذوثة قليلة من الدهرية على ما في شرح المعالم قالت بتعطيل الصانع مغلطة
بأن العالم كان في الازل اجزاء تنصل على غير استقامة فاختلطت انشاقا فحصل منها
هذا العالم هذا وقال السعدي في شرح المقاصد بعد ان ذكر أدلة وجود الصانع وخالف
المدة في وجود الصانع لكن لا بمعنى أنه لاصانع للعالم بل بمعنى أنه مستزهد عن أن يتصف
بالوجود لانه من المقابلات وهو متعال عن ان يتصف بشئ منها بالصفة في التنزيه
ولا خفاء في أنه هذان بين البطلان ولا يخفى ان بين هذا وما قبله من المخالفة ما هو بين
(قوله الواجبة له تعالى) أي بذلك للتخصيص على وجوب صفاته تعالى (قوله الوجود) أي
الذاتي بمعنى أنه لذاته أي ليس بتأثير للغير وهذا هو المشار اليه بقولهم موجود لا من علة
فليس المراد من قولهم الذاتي ان الذات علة فله اذ لا بقوله عاقل وانما عبروا بذلك مع كون
ظاهره ليس مراد الضيق العبارة عليهم كما أفاده عبد الحكيم (قوله واختلف في معناه)
أي في معنى الوجود من حيث هو أي لا يقدر كونه صفة له تعالى فالكلام الاتي في الوجود
الشامل لوجوده تعالى ووجود الحوادث كما يعلم عما يأتي (قوله فقال الخ) بيان للخلاف
قبله لكنه اقتصر في بيانه على قولين فقط وزاد بعضهم أقوالاً أخر من أرادها فليراجع
حكمة العيون (قوله الوجود هي الحال) اعلم ان التعاريف المنبئة لجميع هذه الصفات
مجرد رسوم وليست حدود الانتماء لنماها لكونه والحقيقة وانما انت الضمير مرعاة
للتعب وفي بعض النسخ تذكره نظراً للمبتدأ وكل صحيح لما هو القاعدة من انه اذا وقع

خير بمنزلة كرم مؤنت جازم اعاده كل منهما وخرج بقوله الحال ما ليس بحال كصفات
 السالوب وصفات المعاني وبقوله الواجبة الحال التي ليست بواجبة ككون زيد عالما
 وكونه قادرا والمراد بالذات هنا كل ما يصح انصافه بالوجود ولو قائما بغيره ألا ترى ان
 البياض مثلا قائم بغيره مع كونه متصفا بالوجود وقوله مادامت الذات أتى به لدفع ما قد
 يقال قوله الواجبة للذات لا يظهر الا بالنسبة للقديم وحاصل الدفع أن المراد الواجبة
 للذات مستندو ماها ولا ريب في جريان ذلك في القديم والحادث وانما أظهر في محمل
 الاشعار لانه لو أضمر لنهزم عود الضمير على الحال وهو غير صحيح (قوله وهذه الحال الخ)
 هذه الجملة معتبرة من التعريف قالوا وللحال أي والحال أن هذه الحال لا تعلل الخ وعديل
 عن قول بعضهم غير معطلة بعلته لايها ما لم يستبعد ما فكشون ناقصة وهو ليس بصحيح (قوله
 ومعنى كونها حالا الخ) اعلم ان الاشياء أربعة أقسام موجود ومعدوم وسال وأمر
 اعتباري فالأول ما تصح رؤيته وهو اعلاها درجة والثاني ما لا يثبت له وهو أحطها
 درجة والثالث ما يكون واسطة بين الموجود والمعدوم وهو أحط درجة من الموجود
 وأعلى درجة من كل من الامر الاعتباري والمعدوم والرابع له قسمان اختراعي وانتراعي
 فالأول ما ليس له تحقق في نفسه بل يفرضه الشخص ويختاره كمثل الكرم وكرم البخل
 والثاني ما له تحقق في نفسه ككرم الكرم وبخل البخل وما يقرر من كون الاشياء
 أربعة على القول بنبوت الاحوال وأما على القول بأن لاسال وهو الحق فهي ثلاثة كما
 سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله لم ترتق) أي لم تعد وقوله إلى درجة الموجود أي منزلته
 ورتبته وقوله حتى تشاهد مفرغ على المعنى لا على النقي وكذا ما بعده (قوله ولم تنطق) أي
 تنخفض وتنزل وقوله إلى درجة المعدوم أي منزلته كما مر نظيره (قوله حتى تصككون
 عدما) أي ذات عدم فهو على تقدير مضاف وقوله محض أي لا يشوبه شائبة الثبوت (قوله
 بل هي واسطة الخ) اصرا ب انتقالا محاقبله (قوله فوجود زيد الخ) لو قدم هذا على
 قوله ومعنى كونها حالا الخ لكان أولى وكان مقتضى الظاهر ان يزيد في التفرع وهذه
 الحال غير معطلة بعلته (قوله مثلا) راجع لزيد (قوله أي لا تنطق عنها) أي بل هي ثابتة
 لها ولازمة لها مادامت الذات ثابتة (قوله انهم لم تتشأ الخ) أي لم تلازم شأ آخر غير الذات
 (قوله عن شيء) اعلم ان الشيء في الاصطلاح هو الموجود وقال بعضهم بشموله للمعدوم
 واختلف بيجوز اطلاقه عليه تعالى وأولا الصحيح الأول كما يدل عليه قوله تعالى قل
 أي شيء أكرمهم اذ قل الله وقوله كل شيء عا لك الاوجهه بنا على الاصل من أن الاستثناء
 متصل فهو تعالى شيء لكن لا كالاشياء فلا تساوى بين شئته وشئته غيره كما ذكره السعد
 (قوله بخلاف الخ) أي وهذا متبصير بخلاف الخ (قوله مثلا) يصح رجوعه لكل من زيد
 وقادرا (قوله فانه تشأ عن قدرته) أي زيمها هذا هو المراد وان كان التعبير بنشأ هوهم
 ما هو من ذهب المعتزلة من أن الله تعالى خلق للعبد قدرة وعلم اوارادة ويخوذ ذلك ثم نشأ عنها

مادامت الذات وهذه الحال
 لا تعلل بعلته ومعنى كونها
 حالا أنهم لم ترتق إلى درجة
 الموجود حتى تشاهد ولم
 تنطق إلى درجة المعدوم
 حتى تكون عدما محض بل
 هي واسطة بين الموجود
 والمعدوم فوجود زيد مثلا
 حال واجبة لذاته أي لا تنفك
 عنها ومعنى قولهم لا تعلل
 بعلته أنها لم تشأ عن شيء
 بخلاف كون زيد قادرا
 مثلا فانه تشأ عن قدرته

الكون قادرا والكون عالما والكون مریدا وهكذا وأما مذهب أهل السنة فهو أنه تعالى كما خلق للعباد القدرة خلق له الكون قادرا فهو وان يتناسا تلازما وهذا هو مرادهم بالتعليل حيث أطلقوا إذا علمت ذلك علمت أنه كان الأولى أن يعبرنا وفيلزم وفيها يأتي بغير تلك العبارة لما فيها من إيهام ما تقدم (قوله فكأن زيدا الخ) أشابه إلى محل الاجتماع والافتراق فقوله سالن الخ إشارة إلى القول وقوله الآن الخ إشارة إلى الثاني والحاصل أن الحال قسما ما ليس معلا بعه وهو الصفات النفسية وما هو معلل بعه وهو الصفات المعنوية (قوله قائمان بذاته) أي ثابتان لهذا هو المراد وإن كان التعبير بقائمان قديومهما وإنما وجوديان (قوله غير محسوسين الخ) المحسوس هو المدرك بالحاسة لكنه أراد بقوله المحسوسين المدركين فقط فكأن فيه تعريفا بقوله بعد حاسة الخ (قوله من الحواس الخمس) هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس هنهي حواس الإنسان وأما حواس الأرض فهي البرد والريح والجراد والمواشي كما في القلموس (قوله الآن) أي لكن (قوله فشاغها) أي يلازمها كإعجاز علمته وقوله لعله أي لا يلزمه كما علمت (قوله وهذا ضابط) اسم الإشارة عائدا إلى التعريف السابق وسماه ضابطا إشارة إلى ما تقدم من أن تعاريف هذه الصفات ليست حدودا وإنما هي رسوم وضوابط وغرضه بهذا التنبيه على أن ما تقدم من التعريف ليس خاصا بالوجود وبه يعلم أنه تعريف جبالعم لشئ لغير الوجود من الصفات النفسية فتأمل (قوله النفسية) سميت بذلك لأنها لا تستلزم إلا النفس أي الذات بخلاف المعنوية قائما كانتلزم الذات تستلزم المعاني (قوله وكل حال الخ) في بعض النسخ فكل حال بالفاء وهي أولى لأن المقام للتفريع وأجاب الشيخ عما في النسخة الأولى بأن الواو للتفريع كإلقاء لأنها قد تأتي لذلك وإن كان قليلا وعلقت هذه الكلمة الوجود والتعريف للبرم وكون الجوهر جوهرها والعرض عرضا والبيان بيانها إلى غير ذلك وقوله غير معللة الخ لفظ غيرا ما منصوب فيكون حالا من الحال أو مجرور فيكون صفة لها بعد صفتها بقائمة وليس وصفا للذات كإعجاز محامي (قوله تسمى صفة نفسية) اعلم أنه تعالى ليس له صفة نفسية إلا الوجود كذا قال بعضهم لكن نقل اليعقوبي أن قروما من التكميل ذهبوا إلى أن الله تعالى يخالف خلقه بصفات نفسية لأنها يات لها منها الحلال والعظمة اهـ (قوله وهي التي الخ) هذا إشارة إلى ضابط آخر للصفة النفسية أخصر من الضابط السابق (قوله بالعقل) الباطني لئلا يلا كما هو (قوله وتدرك) تفسير لقوله تصور وكذا قوله وأدركته فهو تفسير لقوله تصورته (قوله الأصفى النفسية) كان مقتضى الظاهر أن يقول الإيهام فيه الإظهار في مقام الإضمار لكن جملة على ذلك قصد التوضيح (قوله فذات الله تعالى غير وجوده الخ) استدلال على ذلك بقياس من الشكل الثاني وهو ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا وتيجته ذاته تعالى غير وجوده وبحسب ما به أن أريد

فكون زيد قادرا مثلا
ووجوده سالن قائمان بذاته
غير محسوسين بحاسة من
الحواس الخمس الآن الأقل
له حاسة ينشأ عنها وهي
القدرة والثاني لعله
وهذا ضابط للمال النفسية
وكل حال قائمة بذات غير
معللة بصفة تسمى صفة
نفسية وهي التي لا تنقل
الذات بنوعها أي لا تصور
الذات بالعقل وتدرك إلا
بصفاتها النفسية كالصبر
للبرم فإلى أن تصورته
وأدركته أدركت أنه متصبر
وعلى هذا القول وهو كون
الوجود حالا فذات الله
تعالى غير وجوده وذوات
الحوادث غير وجوداتها

بالعلم في مقتضىه العلم بالكنه والحقيقة فالاولى منهما اصلية والثانية ممنوعة لان العلم
 وجود الله بذلك وان اريد بالعلم فيها العلم بوجه ما فالعكس لان العلم ذات الله بذلك
 وان اريد به في الاولى العلم بالكنه والحقيقة وفي الثانية العلم بوجه ما لينتج لعدم
 اتحاد الحد الوسط وكذا ان عكس ذلك بان اريد في الاولى العلم بوجه ما وفي الثانية
 الكنه والحقيقة فلا ينتج لماذا كرمع ان الاولى ممنوعة كما لا يخفى على انه قاصر على وجود
 الذات العلية مع ان المسمى ما هو اعم وهذا انما هو بحث في الدليل والافكون الوجود
 غير الموجود مسلم لانه هو التحقيق لكن لا على انه حال بل هو امر اعتباري كما سيأتي
 فليقتطعن (قوله وقال الاشعري الخ) هذا مقابل لما قبله وجعل جملة الخلاف
 لفظيا وعليه معنى صاحب الجوهرة في شرحها فعمل هذا القول على ان الوجود
 ليس رائدا في الخارج بحيث يقع رؤيته كالسواد والياض بل هو حال فلا ينافي القول
 السابق بل هو راجع اليه والتحقيق ان الخلاف حقيقي لانه ان بقينا عبارة الاشعري
 على ظاهرها كما عليه جمع وهو التبادر من عبارة الشيخ فظاهر وان اولناها بما طاله السعد
 وغيره من المحققين من ان المراد بكون الوجود عين الموجود انه غير زائده عليه في الخارج
 بل هو امر اعتباري فكذلك لان القول بالغيرية ينبغي على انه حال والقول بالعينية على
 انه وجه واعتبار هذا وقال بعضهم اعلم ان الذي يجب على المكلف ان يعرفه ان ذات
 الله تعالى حقيقة ثابتة بحيث لو كشف عنا الجواب رأيناها دون ان يعتقد ان الوجود
 عينها وغيره لان الخوض في ذلك بحث عملا لنظم فالاسلم الامانة عنه (قوله فعلى
 هذا وجود الله الخ) فيه ان المبني هو عين المبني عليه الا ان يقال اختلفا للاجبال
 والتفصيل لان المبني عليه مجمل والمبني مفصل (قوله غير زائد الخ) تفسير لقوله عين
 ذاته وهذا راجح ما يشعر بتأويل عبارة الاشعري بما تقدمت لكن لا ينبغي على ذلك باقي
 عبارة فتأمل (قوله وعلى هذا لا يظهر الخ) تبع فيه السنوسي حيث قال في شرح
 الصغرى ان في عدم الوجود صفة على كلام الاشعري نسبا ١٥ وانت خبير بان ذلك
 مبنى على ابقاء كلام الاشعري على ظاهره فان جرينا على ما هو الحق من تأويلها بما تقدم
 كان عدم الوجود صفة ظاهر الاتساع في علمنا من ان الصفة تطلق حقيقة على ما ليس
 بذات (قوله لان الوجود عين الذات والصفة غير الذات) يحتمل انه اشار بهذا الى
 قياس اقترااني فقله هكذا الوجود عين الذات وكل ما كان كذلك فليس صفة لان الصفة
 غير الذات فذكر الصغرى وأشار لتعطيل الكبرى بقوله والصفة الخ (قوله بخلافه) أي
 عدم الوجود صفة (قوله فان جعله الخ) لتبطل لقوله بخلافه ولو قال فانه ظاهر
 لكن أظهر لان المحدث عنه العلة لكن جعله على ذلك قصد التوضيح (قوله ثابتة
 له تعالى) خبران (قوله ان ذاته تعالى الخ) لا يخفى ان هذا انفسه مراد والا فظاهر
 العبارة فاسد (قوله بحيث الخ) الباء للملابسة أي حال كونهما متبسة بهذه الحالة

وقال الاشعري ومن تبعه
 الوجود عين الموجود فعلى
 هذا وجود الله عين ذاته
 غير زائد عليه في الخارج
 ووجود الحادث عين ذاته
 وعلى هذا لا يظهر عدم الوجود
 صفة لان الوجود عين
 الذات والصفة غير الذات
 بخلافه على القول الاول
 فان جعله صفة ظاهر ومعنى
 وجوب الوجود له تعالى
 على الاول ان الصفة
 النفس التي هي حال ثابتة
 له تعالى ومعناه على الثاني
 ان ذاته تعالى موجودة
 محضة في الخارج بحيث
 لو كشف عنا الجواب رأيناها

(قوله ذات الله تعالى محققة) أي على كل من القولين وقوله إلا أن بمعنى لكن (قوله وهي
 هو الخ) كان المناسب لقبه أن يقول وهو هي كما هو ظاهر المتأمل (قوله والدليل
 على وجوده تعالى الخ) فيه أن هذا الدليل اتعادل على وجوده موجود ولم يستفد
 منه أن هذا الموجد هو الله أو غيره كما صرح به فيما يأتي وسيأتي الجواب عنه أن شاء الله
 تعالى وإنما قال على وجوده ولم يقل على وجوب وجوده كما وقع في عبارة بعض المتكلمين
 لتوصل إلى ذكر القدم والبقاء بعد ذلك بلا تكرار ولو عبر بما ذكر لم يمكنه التوصل إلى
 ذلك لأن في ذكرهما حينئذ فكرر اللفظ قد يقال أنه مفتر لانه لا يستغنى في هذا الفن
 بلزوم عن لازم كالأستغنى فيه بعام عن خاص (قوله حدوث العالم) لا يخفى أن
 الدليل اتعاهو العالم وأما حدوثه فهو جهة الدلالة لا الدليل وأجيب بأن الحدوث
 لما كان جهة الدلالة كان هو الدليل فاطلقه عليه فجوزا هذا بناء على ما هو الظاهر
 من العبارة من أن الدليل مفرد ويحتمل أنه مركب وعليه فيكون في الكلام حذف
 مضاف والتقدير مفيد حدوث الخ أي مع ضمنية وذلك المقصد هو المقدمة الصغرى القائلة
 العالم حادث وتلك الضمنية هي المقدمة الكبرى القائلة وكل حادث لا بد له من محدث
 ويؤيد هذا قوله بعد فواصل الدليل أن تقول الخ ولا يخفى ما فيه من التكلف فالأولى
 الأول ويؤيد قوله في تحصيل الدليل المار مثاله إذا قبل ما للدليل على وجوده تعالى
 أن يقال هذه الخلوقات فليست أمثل والعالم بفتح اللام والكسر نادر وقد اختلف في مسماه
 على أقوال كثيرة كما أفاده العلامة البوسني منها أنه كل موجود فيه علامة يمتاز بها عن
 غيره ولو جاد وأمنها أنه كل من يتصف بالعلم وهو الإلهام ومنها أنه الجن والأنس ومنها أنه
 ثمانية عشر ألف ملك (قوله أي وجوده الخ) اعلم أن للحدوث معنيين أحدهما
 وهو الحقيقى الوجود بعد العدم وثانيهما هو المجازى مطلق التصق بعد ذلك فالحدوث
 حقيقة الموجود بعد أن كان معدوما والحدوث مجازا المتجدد بعد ذلك وعلى الثاني
 فالحدوث يشمل كلاما من الحال والامر الاعتبارى بخلافه على الأول (قوله
 لجرام) جمع جرم وقد تقدم الكلام عليه (قوله كالذوات) جمع ذات وهي أعم من
 الحرم لا تضراد هافيه تعالى بناء على الصحيح من جواز إطلاقها عليه لانه ورد في أحاديث
 ذكرها ابن حجر منها حديث تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله أفاده البوسني
 قال ونقل عن السبكي الوقت ٥١ وأنت خبير بأنه ليس المراد بالذوات هنا ما يشمل ذاته
 تعالى بل المراد بها خصوص الأبرام فقط (قوله وأعراض) أي وأحوال على القول
 بها والأعراض جمع عرض وهو عند المتكلمين المعنى الوجودى الحادث فهو أخص
 من الصفة لا تضرادها في صفة المولى تبارك وتعالى وظاهر كلامه أن العالم أبرام
 وأعراض فقط وسيأتي التصريح به في عبارته وهو مذهب جمهور المتكلمين وأثبت
 الفسزلى قسما آخر ليس جرما ولا عرضا وسماه جوهرًا مجردا يعنى عن المادة التى

فذا ذات الله تعالى محققة الا
 أن الوجود غير هاء على الاول
 وهي هو على الثاني *
 والدليل على وجوده تعالى
 حدوث العالم أي وجوده
 بعد عدمه والعالم أبرام
 كالذوات وأعراض

تركيبها غيره وجعل منه الملائكة والطبقة المسماة قلبا وهو مذهب الحكماء فهو
 موافق لهم في ذلك (تنبيه) - اختلف هل الاعراض تبقى زمايين فأكثر أولا والتصديق
 الاول وان جرى الاشعري على الثاني لانه كما قال بعضهم نزعة من نزعات الفلاسفة
 وعليه فالصحيح ان الله يخلق مثلها عند انعدامها خلافا لمن قال يحددها بآياتها
 شيخ شيخنا في حاشية الهندى (قوله كل حركة) الكاف هنا للتثنية بخلاف
 التي قبلها فانها للاستقصاء فيظهر هذا وفي التمثيل بكل من الحركة والسكون
 للاعراض نظر لان العرض خاص بالوجودى كما مر وذلك امر اعتبارى فتأمل (قوله
 والالوان) أى كالبياض والسواد (قوله وانما كان الخ) بينه عليه دلالة حدوث العالم
 على وجوده تعالى (قوله لانه) أى العالم وهذا أولى من قول بعضهم في مثل ذلك أى
 الحال والشان لقول ابن هشام متى امكن حل الضمير على غير الحال والشان كان الاولى
 تفسيره بذلك الضمير لان ضمير الشان غير قياسى (قوله بنفسه) الباء للسببية لكن
 لا يظهر معناها الابتناء للمقابل وهو انه حادث بسبب موجد (قوله لمن غير الخ)
 تفسير المراد من قوله بنفسه (قوله يوجد) غير محتاج اليه (قوله لانه قبل وجوده
 الخ) لتعليل لعدم صحة كونه حادثا بنفسه وظاهر ان هذا الطرف ليس على عومه والاشتمال
 الازل وهو لا يصح أن يكون وجود العالم فيه مساويا لعدمه فيه اذ وجوده فيه ممتنع
 بخلاف عدمه فيه فانه واجب وعلم من هذا ان الازل فرغ قبل خلق شئ من العالم
 فتقولهم الازل ما قبل خلق العالم فيه تساهل والذي جعلهم عليه التقريب فقط كما قاله
 الشيخ وغيره وهذا الضمير أى المصل بأن عائد للعالم كالضمائر التي قبله وكذلك
 الضمائر التي بعده مما يناسب فيه ذلك بخلاف ما لا يناسب فيه فانه عائد للوجود
 فتأمل (قوله كان وجوده الخ) أى لانه يجوز أن يوجد ويجوز أن يبقى على عدمه فنسبنا
 الوجود وبقاء العدم اليه متساويان وهذا هو المشهور عندهم وقيل بقاء العدم
 ارجح لان العدم هو السابق فالاصل بقاءه وعليه فاللازم على وجود العالم بنفسه ترجح
 المرجوح من غير مرجح وهو أظهر في الاستعانة من ترجح أحد المتساويين من غير ذلك
 (قوله لعدم) أى لبقاء عدمه وكذا يقال فيما بعد كما يؤخذ من كلامه في المثال
 الا ترى وقد اشرت الى ذلك في القولة السابقة (قوله فلما وجد الخ) هو وما بعده من
 تمة التعليل كما هو ظاهر (قوله وزال عدمه) توضيح لما قبله (قوله فلا يصح الخ)
 مفرع على قوله وقد كان الخ أو أنه جواب شرط محذوف والتقدير وإذا كان كذلك
 فلا يصح الخ (قوله بنفسه) قد علمت أن معنى الباء لا يظهر الا في المقابل (قوله فتعين
 الخ) مفرع على التفرع الذي قبله (قوله وهو الذى الخ) الضمير الاول عائد للمرجح
 والثاني للموصول والثالث ظاهر سياق العبارة أنه عائد للوجود وعليه فصر المعنى
 وهو الذى أوجد الوجود وقدر كذا فالأظهر أنه عائد للعالم وان كان بعيدا عما يقتضيه

كل حركة والسكون والالوان
 وانما كان حدوث العالم
 دليلا على وجود الله تعالى
 لانه لا يصح أن يكون حادثا
 بنفسه من غير موجد يوجد
 لانه قبل وجوده كان
 وجوده مساويا لعدمه فلما
 وجد وزال عدمه علما أن
 وجوده ترجح على عدمه وقد
 كان هذا الوجود مساويا
 لعدمه فلا يصح أن يكون
 ترجح على العدم بنفسه
 فتعين أن للمرجح غيره
 وهو الذى أوجده

لان ترجيح أحد الامرين
المساويين من غير مرجح
شمال مثلا فيقبل وجوده
يجوز أن يوجد في سنة
كذا ويجوز أن يثبت على
عدمه فوجوده مساو
لعدمه فلما وجد وزال عدمه
في الزمن الذي وجد فيه
علما أن وجوده مجرد لا
من نفسه فحصل الدليل
أن تقول العالمين أجرام
وأعراض حدث أي
موجود بعد عدمه وكل
حدث لا بد له من محدث
فيجب أن العالم لا بد له من
محدث وهذا الذي يستفاد
بالدليل العقلي وأما كون
المحدث يسمى بلفظ الجلالة
الشريف ويضيق الاسم
فهو مستفاد من الانبياء
عليهم أفضل الصلاة والسلام
فتبين لهذه المسئلة

ظاهرا العبارة ولو قال بدل قوة فتعين الخ فتمين ان للعالم محدثا غيره وهو الخ ليس من ذلك
فتأمل (قوله لان ترجيح أحد الامرين الخ) هكذا صيغة التعليل وما في كثير من
النسخ من التعيين بصيغة التعليل ليس على ما ينبغي لكن كسر ما يؤيد قولن التعليل
بالتعليل وهذا تعليل لمحدوف والتقدير وانما كان المخرج عليه وهو كون الوجود مساويا
لعدمه مستلزما للمخرج وهو عدم صحة كونه ترجيح على عدمه بنفسه لان ترجيح الخ واخصر
من هذا أن يقال هو على لعلة المخرج عليه للمخرج أي لكونه علة له هذا كله بناء
على أن قوله فلا يصح الخ مخرج على ما قبله فان جعل جواب شرط محذوف كما كان
قوله لان ترجيح الخ علة للملازمة بين الشرط والجواب فتأمل (قوله بحال) أي لما فيه
من اجتماع الرحمان والمساواة وهما ضدان لا يجتمعان كما قاله بعضهم (قوله مثلا)
معقول لمحدوف والتقدير أمثل مثلا وغرضه توضيح الكلام السابق كما هو قاعدة
المثال كما مر (قوله في سنة كذا) لوحده ماضية لكن قد أفاد الشيخ أنه لوحده
لشملت العبارة جواز وجوده في الأزل لكن كان الاظهر أن يعبر بذلك بقوله فعلا يزال
(قوله وزال عدمه) توضيح مثل ماض (قوله لا من نفسه) توضيح أيضا (قوله فحصل
الدليل) الاولى التعبير بالواو بدل الفاء لان تقريره على الكيفية التي ذكرها لم تعلم محاسن
حتى يأتي بقاء التفسير إلا أن يقال انها فاء الفصيحة كذا يقال في نظائره (قوله
أن تقول الخ) محصلة أنه مركب من مقدمتين مغري وهي العالم حادث وكبرى وهي
كل حادث لا بد له من محدث (قوله من أجرام وأعراض) بيان للعالم (قوله وهذا
الذي) اسم الإشارة عائدة على التسمية وبوخذ من هذه العبارة اعتراض على المتكلمين
في جعلهم هذا الدليل دليلا على وجوده تعالى ويجب بأنهم لاخطوا مع ذلك ما ورد عن
الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الأحاديث الدالة على أن هذا الموجد مسمى بكذا وكذا
ولا يرد على ذلك أن الدالة النقلية لا يستدل بها على هذه العقائد لانه لم يستدل بها على
فرض العقيدة وانما استدل بها على التسمية فقط (قوله بلفظ الجلالة) أي باللفظ الدال
على الجلالة بمعنى العظمة وذلك اللفظ هو الله (قوله الشريف من الشرف وهو العلو
فخصي الشريف العالي الرتبة وعن سبيل على وفاء أنه كان يقول في قوله تعالى وكلمة الله
هي العليا هو لفظ الله لانه أعلى مرتبة من سائر الاسماء وهذا مبنى على التصديق من
أن أسماءه تعالى متفاوتة في الشرف وعن ابن عربي انها متساوية في مرجعها كلها الى
الذات العلية (قوله فهو مستفاد الخ) وجه استفادتهم عليهم الصلاة والسلام أنه اذا
ثبت وجود الصانع وأنه لا شريك له واخبرت الرسل المتصفون بوجوب الصدق لهم بأن
ذلك الصانع الذي لا شريك له مسمى بكذا وكذا كان ذلك دليلا قاطعا على تلك التسمية
(قوله فتبين) أي يتحقق وفي نسخة فأتبين (قوله لهذه المسئلة) هي أن تسمية تعالى
بلفظ الجلالة أو غيره من الاسماء لا تستفاد الا من الانبياء عليهم وعلى وبسبب الاعظم

أفضل الصلاة وأتم التسليم (قوله دليل الخ) فيه ان هذا اخبار معلوم لكنه ارتكبه
 توصلا الى ما بعده وقوله على وجوده تعالى فيه ما تقدم من الصحة والحوار قائل
 (قوله واما الدليل الخ) في هذه العبارة مسامحة لان قوله فاعلم الخ لا يوضح أن يكون
 جوابا لاما كما هو واضح فلما بدلها بعبارة أخرى كأن يقول واعلم ان حدوث العالم يحتاج
 الى دليل أما حدوث الاعراض فدليله مشاهدة تغيرها الخ وأما حدوث الاجرام
 فدليله ملازمتها للاعراض الخ التسليم من ذلك (قوله فقط) مبق على مذهب الجمهور
 كما يعلم مما تركا تقدم وانما أعاده توصلا ما بعده (قوله والاعراض الخ)
 لو قال أما حدوث الاعراض فدليل أن الخ وأما حدوث الاجرام فدليل ملازمتها
 الخ لكان أولى (قوله بدليل الخ) تغيره ان تقول الاعراض شوهت متغيرة من
 عدم الى وجود وعكسه وكل ما كان كذلك فهو حادث ونتيجة ذلك الاعراض حادثه فقد
 أشار الشيخ الى الصغرى بقوله هنا أنك تشاهدها الخ والى الكبرى بقوله فيما ياتي
 والوجود بعد العدم الخ والى النتيجة بقوله فعلت الخ فليست أم (قوله تشاهدها)
 الضمير عائدا للاعراض وهي شاملة لما لا تصح رؤيته كالحركة والسكون على ما مر
 وحقيقة في تعاقب المشاهدة بالاعراض بالنسبة الى ذلك نظروا جاب بعضهم بأن الكلام
 بالنسبة اليه على حذف مضاف والتقدير تشاهد ههنا ولا خفاء في مشاهدتها بحاسة
 البصر اه وفيه أنه لا يشاهد الاجرام المتصف بها كالأبني وسأذكر كذا جوابا آخر
 فقطن (قوله متغيرة) هو مصوب على الحال من الضمير قبله وهذا يقتضي أنها تصح
 مشاهدتها حال تغيرها من عدم الى وجود وعكسه وليس كذلك وقد يجاب بأن المراد
 أن الجرم يشاهد متصفا بما يدل على تغيرها وبهذا يجاب عن التفسير السابق (قوله
 من وجود الى عدم) هذا غير محتاج اليه وان كان التغير صادقا به وبرشد ذلك قوله
 بعد والوجود بعد العدم الخ (قوله كآثر الخ) الذي يظهر أن ما موصولة بمعنى الذي
 صفة لموصوف محذوف والتقدير كالتغير الذي تراه على ما فيه محامر وعلى هذا فيكون
 قوله تعذر بيان لذلك التغير (قوله تعذر ان كان ساكنا) الظاهر أن فيه كاذبا بعده
 اكشافا والتقدير تعذر ان كان ساكنا وتوجد ان كان متحركا وتظهر ذلك بقدر فيما بعد
 ورشد الى هذا تفرع بقوله فسكونه الخ ويحتمل أن لا حذف كإساق (قوله وسكونه)
 هو بالجر عطفها على حركة زيد وقوله يعدم الخ بيان للتغير مثل ما قبله (قوله فسكونه)
 الخ) تفرع على المحذوف من الثاني وقوله وحركته التي الخ تفرع على المحذوف من
 الأول ففيه ألف ونشر مشوش ويحتمل ان الأول تفرع على قوله ان كان ساكنا لانه يفهم
 منه ان السكون موجود بعد الحركة والثاني تفرع على قوله ان كان متحركا لانه يفهم
 منه ان الحركة موجودة بعد السكون ففيه على هذا الصواب ونشر مرتب ولا حذف فيما
 تقدم على هذا الاحتمال (قوله الذي بعد حركته) فيبدل ذلك احترازا من سكون

وهذا الدليل الذي سبق
 وهو حدوث العالم دليل على
 وجوده تعالى واما الدليل
 على حدوث العالم فاعلم ان
 العالم أجرام وأعراض فقط
 كما تقدم والاعراض كالحركة
 والسكون حادثه بدليل أنك
 تشاهدها متغيرة من وجود
 الى عدم ومن عدم الى
 وجود كآثر في حركة زيد
 فانها تعذر ان كان ساكنا
 وسكونه يعدم ان كان
 متحركا فسكونه الذي بعد
 حركته وجد بعد ان كان
 متحركا بالحركة وحركته

الحرم في أول زمن وجوده فإنه لم يكن معدوماً بالحركة وإنما كان معدوماً بالعدم
 الجرم (قوله التي بعد سكنونه) الظاهر أن هذا قيد لسان الواقع فليست أم (قوله
 والوجود الخ) تقدم أن هذا إشارة إلى الكبرى (قوله فعلت) أي من الدليل
 السابق (قوله والاعراض الخ) كان المناسب لصيغته أن لا يقول والاعراض كـ هذا
 حادثه بليل ملازمتها الخ وقد ذكر صغير هذا الدليل وعليها بقوله لأنها الخ وذكر أيضاً
 الكبرى ثم النتيجة (قوله لأنها لا تفصل الخ) فيه أن عدم خلوها عما ذكر كناية عن الملازمة له
 فكانت قال والاعراض ملازمة للاعراض لأنها ملازمة لها فيكون من قبيل تعطيل الشيء
 بنفسه الآن يقال إن الحمل ملازمتها للعام والعلة ملازمتها لبعض خاص وفيه أن
 الأشكال باقية ولو على عكس ما أتى في تقريرنا لمطالع من مشاهدة ذلك لكان أظهر (قوله
 وكل ما لا زم الخ) لم يطل ذلك بشئ وعلمته أن ما لا زم الشيء لم يصبه سبقه عليه حتى يكون
 قديماً (قوله أي موجود الخ) لاجابة إليه لأنه قد ذكره في ماسبق (قوله أيضاً) أي
 كإمكان الأعراض حادثه فتقوله كالاعراض تفسيره (قوله فالحاصل هذا الدليل) أي دليل
 حدوث الأجرام والفاء للتفريع هنا وفي الحقيقة المفرع هو عين المفرع عليه الآن
 بينهما اختلافاً قليلاً (قوله وحدثت الأحرار الخ) أعاده وإن كان معلوماً عما تقدم
 لاجل قوله ولا يحدث الخ فتأمل (قوله دليل وجوده تعالى) تنبيه لما سبق للثبوت (قوله
 ولا يحدث الخ) من جهة التعليل (قوله وحده) هو معدوم وحده بمجرد إذا انفرد وهو حال
 مؤكدة وصاحبها اللفظ الشريف وكذا قوله لا شريك له (قوله كإسباني الخ) هو راجع
 لقوله ولا يحدث الخ (قوله وهذا) لعل الأولى وذلك لأن الإشارة عائنة إلى ما ذكره
 أولاً بقوله والدليل على وجوده تعالى الخ ثم ظهر أنه عبر عما ذكره لكون الإشارة راجعة
 إلى ما ذكره قريباً بقوله وحدثت الأحرار الخ وعلى هذا فالحاصل هو الأولى (قوله
 هو الدليل الإجمالي) أي صدق ضابطه عليه وكذا يقال في نظيره عما يأتي واعلم أن هذا
 الدليل يتوقف على سبعة مطالب أولها ثبوت زائد على الأجرام المعبر عنها بالأعراض
 ثانياً ثبوت كونه لا يقوم بنفسه ثالثاً ثبوت كونه لا يتقل من جرم إلى آخرها ثبوت
 كونه لا يمكن خاصها ثبوت كون الأجرام ملازمة لذلك الزائد سادساً ثبوت كون
 القديم لا يستند سابغاً استعمال حوادث لا أول لها وقد جفت في قول بعضهم
 زيدم فأم ما انتقل ما كنا • ما انتقل ما لا علم قديم لاحقاً

فأشار بقوله زيد إلى الأول ويقولهم فأم يحذف الف ما التاقية للوزن إلى الثاني ويقول
 ما انتقل ما كان للوزن إلى الثالث ويقولهم ما كنا إلى الرابع ويقولهم ما انتقل إلى
 الخامس ويقولهم لا عدم قديم يضم أوله وسلكون ثانياً إلى السادس ويقولهم
 لاحقاً لقطع من لحوادث لا أول لها إلى السابع ودليل الأول المشاهدة إذ ما من عاقل
 إلا ويحس أنه معاني زائدة عليه وكذلك الخامس ودليل الثاني أنه لو قام بنفسه

التي بعد سكنونه وجدت بعد
 أن كانت معدومة بسكونه
 والوجود بعد العدم هو
 الحدوث فعلت أن الأعراض
 حادثه والاعراض ملازمة
 للأعراض لأنها لا تفصل
 عن حركة وسكون وكل
 ما لازم الحادث فهو حادث
 أي موجود بعد عدم
 فالأجرام حادثه أيضاً
 كالاعراض فالحاصل هذا
 الدليل أن تقول الأجرام
 ملازمة للأعراض الحادثه
 وكل ما لازم الحادث حادث
 فينتج أن الأجرام حادثه
 وحدثت الأحرار أعني
 الأجرام والأعراض أي
 وجودهما بعد عدم دليل
 وجوده تعالى لأن كل حادث
 لا بد له من محدث ولا يحدث
 للعام إلا الله تعالى وحده
 لا شريك له كإسباني في دليل
 الوحدانية تعالى وهذا
 هو الدليل الإجمالي الذي
 يجب على كل مكلف من
 ذكر وأنتى معرفته كما يقوله
 ابن العربي والسوسى

لزم قلب الحقائق اذ حقيقة العرض ما قام بغيره ودليل الثالث أنه لو انتقل لزم قيامه
بنفسه في لحظة الانتقال وقد ظهر بطلانه ودليل الرابع أنه لو كان لزم اجتماع الضدين
اذ يتصور الجرم بعد ان كان ساكنا وفرضنا ان السكون كان فيسقط اجتماع الحركة
والسكون وقد علمت ان دليل الخامس المشاهدة ودليل السادس ان كل ما يتصف بالعدم
يكون جازنا لوجوده وكل ما كان كذلك فهو حادث وقد استدلوا على السابع بأدلة كثيرة
مقترنة في الكبرى وغيرها من أرادها فليراجعها (قوله ويكفران الخ) تقدم أنه خلاف
المقتار (قوله فاحذوا الخ) أي احتزوا عن أن يكون الخ لأن الحذر بالكسر بمعنى الاحتراز
كما في القاموس

(الصفة الثانية) * هذا شروع في الصفات السلبية ويرتبطها لا تنحصر خلافا لبعضهم
وانما اقتصر الشيخ على ما ذكره لانه هو الذي قام عليه الدليل تفصيلا بخلاف غيره وكان
الناسب لقوله فيما مر الاول من الصفات أن يقول الثاني من الصفات الخ ولعله فتن
(قوله القدم) هو بكسر القاف وفتح الدال مصدر وقدم يقدم بضم الدال فهو ما واما
القدم بفتح القاف وسكون الدال مصدر وقدم بفتح الدال يقدم بضمهما فليس مراد هنا
لانه بمعنى التقدم ومنه قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة (قوله ومعناه) أي القدم
لكن لا بقدم كونه مخصوص بصفته تعالى ليشمل قدم صفاته فانها متصفته فان قيل
يلزم على ذلك قيام الصفة بالصفة أجيب بأننا قدم ذلك اذ لا محذور فيه الا اذا لزم قيام
المعنى بالمعنى ولا كذلك هنا لان القدم صفة سلب لا صفة معنى على التحقيق (قوله
عدم الاولى) المراد بالاولية هنا الابتداء كما هو أحد اطلاقها وثانيهما ان تطلق ويراد
منها السبق على الاشياء ومن هذا المعنى اسمه الاول ويقابلها على الاول الاخرية
بمعنى الانتفاء وهذا هو المراد في تعريف البقاء كما يأتي وعلى الثاني الاخرية بمعنى البقاء
بعد فناه الاشياء ومن هذا المعنى اسمه الاخر ولم يقل عدم الاولى لوجود كما عبر به
بعضهم ليشمل التعريف قدم غير الوجودى كمفاتيح السواب فانه متصف به بناء على القول
بترادف القديم والازلي بخلافه على القول بعدم ترادفهما فانه ليس متصف به وانما هو
متصف بالازلية كما يأتي وعلى هذا فيصاح في التعريف زيادة قول بعضهم للوجود لكن
لما كان التحقيق القول بالترادف اسقط الشيخ تلك الزيادة (قوله فعنى الخ) تفرع على
التعريف (قوله لا أول لوجوده) كان الاظهر أن يقول كونه لا أول الخ كما أتى ذلك هو
حين مررت العبارة عليه (قوله بخلاف زيد) هذا فيما يظهر من تبط بمحذوف معلوم
عماد كره والتقدير قالوا لى سبحانه وتعالى لا أول لوجوده بخلاف الخ (قوله مثلا) أي
أو عمرو وأخوه ذلك (قوله في وجوده الخ) نفسه لقوله بخلاف زيد (قوله وهو خلق
الخ) فيه مسامحة اذا أول وجوده ليس عين الخلق المذكور وانما ثبت عنه فهذا
بيان لما ثبت عنه أول الوجود دلاله والمراد بالنطقة ماء الرجل مع ماء المرأة وتطلق أيضا

ويكفران من لم يعرفه فاحذر
أن يكون في ايمانك خلاف
* الصفة الثانية الواجبة له
تعالى القدم ومعناه عدم
الاولية فعنى كون الله
قدما لا أول لوجوده بخلاف
زيد مثلا فوجوده له أول
وهو خلق النطقة التي خلق
منها

كأى القاموس على الماه الصافي فلا كان أو كثيرا وعلى غير ذلك (قوله واختلف هل القديم الخ) أى اختلفت في جواب هذا الاستفهام وكذا يقال في نظائر ذلك ولا يخفى ما في ذكر هذه المسئلة هنا من المناسبة (قوله بالاقل) أى انهم يسمعون واحدا ومن صرح به الامام القهري (قوله ويفسر ما يبنى) وله أن يجعلها موصولة فتشكون بمعنى الذى فعلى الاول تكون جملة قوله لا قول له صفة وعلى الثانى صفة (قوله الشئ الذى الخ) هذا غير مناسب لقوله ويفسر الخ وانما يناسب جعل ماموصولة بمعنى الذى وتكون صفة مخذوف كما قد ربه (قوله فيشمل ذات الله الخ) مقتضى ذلك أنه يجوز اطلاق القديم عليه تعالى وهو الصميم لوروده في التسعة والتسعين بدل الاول فيملأه ابن ماجه من حديث ابى هريرة وكذلك رواه النسائي لا يقال هذا الحديث حديث آحاد وهو لا يستدل به لا بقول اسماء تعالى عما يكتفى فيها بذلك (قوله وجميع صفاته) أى سواء كانت وجودية كلمه أى والا كلفه غيرة وصفات السلوب (قوله ومن قال بالثانى) أى انهم مختلفان وهو الواقع في كلام السعدوني كتب اللغة كما قاله في القاموس (قوله أعم من أن يكون الخ) أى فهو شامل للموجود وغيره ولو قال سواء كان موجودا او لا لكان أخصر وأوضح (قوله فهو أعم الخ) تفرع على ما قبله والمردأه أعم عموما ملقا وضابطه أن يكون بين شيئين بمقتضى ما يفترده أحدهما وهو الأعم لا عموما من وجه وضابطه أن يكون بين شيئين بمقتضى ما يفترده (قوله فيصمتعان) مفرع على التفرع قبله (قوله وصفاته الوجودية) أى المتصفة بالوجود وتلك الصفات كالقدرة والارادة واحترز بقوله الوجودية عن الاحوال على القول بها وعن صفات السلوب (قوله فقال الخ) مفرع على قوله فيصمتعان الخ وقوله أزيله أى وقديمه فقيه حذف الواو مع ما عطف كإرشاد الى ذلك التفرع على ما ذكر وكذا يقال فيما بعد (قوله في الاحوال) لوقال في غير الموجود كلاحوال لكان أولى ليشمل صفات السلوب (قوله على القول بها) أى الاحوال (قوله فان كون الله الخ) تعليل لقوله ويفترده الخ لكن مكان المناسب لسماحه التفرع بأن يقول فيقال له أزيل الخ (قوله على هذا القول) لو أخره عن قوله ولا يقال الخ لكان أولى كما هو واضح (قوله والكون قادرا الخ) من جهة التعليل (قوله الى درجة الوجود) أى الى درجة حي الوجود فالإضافة للبيان ولو قال الى درجة الموجود كما في عبارته المقدمة لكان أوضح (قوله لاه حال) تعليل لما قبله (قوله والذليل على قدمه تعالى أنه اذا لم يكن الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائي مركب من شرطية وتسمى الكبرى واستثنائية وتسمى الصغرى فهو عكس الاتفاقى ونظمه هكذا اذا لم يكن قديما كان حادثا لكن كونه حادثا محال فذكر الشرطية بقوله اذا لم يكن الخ وعلى الملازمة بين المقدم والتالى بقوله لانه الخ وحذف الاستثنائية وأشار الى دليلها بقوله الا ترى واذا كان تعالى حادثا الخ وهو أيضا قياس استثنائي ونظمه

واختلف هل القديم والا زلى بمعنى واحد أو مختلفان فمن قال بالاول عرفه بما يقوله مالا زلى ويفسر ما يبنى أى القديم والا زلى الشئ الذى لا اول له فيشمل ذات الله • وجميع صفاته ومن قال بالثانى عرف القديم بقوله موجود لا اول له وعرف الا زلى بما لا اول له أعم من أن يكون وجودا أو غير موجود فهو أعم من القديم فيصمتعان في ذاته تعالى وصفاته الوجودية تيقه قال لانه تعالى أزلية ولقدرته تعالى أزلية ويفترده الا زلى في الاحوال ككون الله تعالى قادرا على القول بها فان كون الله تعالى قادرا يقال له أزيل على هذا القول ولا يقال له قديم لما عرفت أن القديم لا يذنبه من الوجود والكون قادرا لم يرتق الى درجة الوجود لانه حال والذليل على قدمه تعالى أنه اذا لم يكن قديما كان حادثا

هكذا اذا كان سبحانه وتعالى حادثا افتقر الى محدث واقتر ذلك المحدث الى محدث
 وهكذا لكن السلك محال لزوم الدور والتسلسل وهما محالان (قوله لانه لا واسطة)
 أي لان الشيء ان كان متبعا بعد عدم فهو الحادث والا فالقديم (قوله فكل شيء الخ)
 هذا قصر على النتيجة أعنى نتيجة التعليل وهي أعم من المدعى فتأمل (قوله واذا
 كان الخ) قد علمت ان هذا في قوة الدليل للاستثناية المذخوفة وقوله افتقر الخ
 أي لما تقدم في دليل الوجود من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه لما يلزم عليه
 من ترجيح أحد الأمرين المتساويين بلا مرجح وهو باطل وقوله واقتر محدثه الخ أي
 لا تفقد الماهية (قوله وهو تتابع الأشياء الخ) هذا معنى قوله لم هو ترتيب أمور
 غير متناهية (قوله واحدا بعد واحد) هو حال موضوعه للتتابع وقوله الى ما لا نهاية له
 متعلق بتتابع (قوله والتسلسل محال) مرتبط بقوله لم التسلسل فأيها معترض
 أتنبه لبيان معنى التسلسل وقد أقام المتكلمون أدلة كثيرة على بطلان التسلسل فلتراجع
 (قوله وان انتهت الخ) كان الانسب بالمقابلة وان وقفت لكن لاحظ المعنى (قوله
 بأن قيل الخ) أي فر صا وقد رآه كان الأولى التعبير بكان لان ذلك لا ينصرف فيما ذكره
 كما يقتضيه قوله بأن بل ضابطه أن ينصرف المحدثون في عدم معين اثنين أو أكثر ثم ان قوله
 بأن قيل الخ لا ينافي فرض كلامه حيث قال وهكذا الاله يقتضي ان عدد المحدثين أكثر
 من اثنين فليتأمل (قوله وهو توقف الخ) أي ولو كان التوقف بواسطة أو أكثر
 بأن كان المحدثون أكثر من اثنين مثلا لو فرض أن زيدا أوجد عمرا وأنه أوجد بكرا وأنه
 أوجد زيدا فقد توقف بكر على زيدا بواسطة توقفه على عمر والتوقف على زيد والحال
 ان زيدا متوقف على بكر وقم على ذلك (قوله توقف عليه) الضمير المستتر في الفعل عائد
 على الشيء الآخر والبارز المتصل بالجار عائد على الشيء الأول (قوله فانه الخ) علة لقوله
 لم الدور (قوله تعالى عز وجل) هذه الجمل صفات لله تعالى كما لا يخفى وظاهر ان معنى
 الأول تنزهه عما لا يليق بحلال كبريائه ومعنى الثاني غلب الجبارة وقهرهم ان كان
 المضارع يعز بضم العين فان كان بفتحها كان المعنى قوى على غيره وان كان بكسرها كان
 المعنى قل وهذا غير مناسب هنا وان جعل بعضهم صحيحا هنا على أن المراد بالقوله أنه
 لا نظير له ولا مثيل فلتنصحه أي يقال عز بضم العين وكسرها وفتحها ومعنى الثالث
 أعنى جل عظم من الجلالة وهي العظمة (قوله والدور محال) مرتبط بقوله لم الدور
 واعا كان محال لانه يلزم عليه تقدم كل من المحدثين على نفسه وتأنره عنها وبيان ذلك
 أنه لو فرض أن زيدا أوجد عمرا وأنه أوجد زيدا فقتضى ~~كون~~ زيد موجودا مع عمرو
 أنه متقدم عليه وقد فرضنا أن عمرا أوجد زيدا ومقتضاها أن يكون متقدما عليه
 ومعلوم أن المتقدم على المتقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء فيكون زيد متقدما على
 نفسه بواسطة تقدمه على عمرو والمتقدم عليها ومقتضى كون زيدا أحدثه عمر وأنه متأخر

لانه لا واسطة بين القديم
 والحادث فكل شيء انتفى عنه
 القدم ثبت له الحدوث
 واذا كان تعالى حادثا افتقر
 الى محدث محدثه واقتر
 محدثه الى محدث وهكذا
 فان تنف المحدثون لم
 التسلسل وهو تتابع الاشياء
 واحدا بعد واحد الى ما لا
 نهاية له والتسلسل محال
 وان انتهت المحدثون بأن قيل
 ان المحدث الذي أحدث
 الله أحدثه الله لم الدور
 وهو توقف شيء على شيء آخر
 توقف عليه فانه اذا كان لله
 تعالى عز وجل محدث كان
 متوقفا على هذا المحدث
 وقد فرضنا ان الله أحدث
 هذا المحدث فيكون المحدث
 متوقفا على الله والدور محال

عنه وقد فرضنا انهما أحدهما زيد ومقتضاه أن يكون متأخرا عنه ومعلوم أن المتأخر
عن المتأخر عن شيء متأخر عن ذلك الشيء فيكون زيد متأخرا عن نفسه بواسطة تأخره
عن عمرو المتأخر عنها وكذا يقال في بيان وجه كون عمرو متقدما على نفسه ومتأخرا
عنها فتقتض (قوله أي لا يتصور الخ) لو حذف هذا التفسير انكالا على وضوحه مما سبق
كما منع فغير متحدث لم يقل بعد قوله والتسلسل محال أي لا يتصور الخ لكان أولى فان قيل
ذكره للتوضيح رد بأن المناسب لذلك أن يذكره فغير متحدث أيضا (قوله إلى الدور والتسلسل)
أي أو التسلسل فالواو بمعنى أو ولهذا يظهر من أنه لم يؤد إلى الدور والتسلسل معا وإنما
أدّى إلى أحدهما كما يصرح به قوله فغير متحدثان لم تقتضيا الحدوثين الخ (قوله فيكون
حدوثه) مفرع على قوله والذي أدّى الخ وإنما أظهر حيث قال فيكون حدوثه مع أن
القسم للاختصاص بالإيضاح (قوله لأن كل شيء الخ) على التفريع كون حدوثه تعالى محالا
على قوله والذي أدّى الخ فكأنه قال وإنما كان كون حدوثه تعالى محالا مفرعا على ذلك
لأن كل شيء الخ (قوله لحاصل الدليل الخ) فيه اختصار ولو قال لحاصل الدليل أن
قول لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لاقترأ إلى محدث واقتصر محدثه إلى
محدث فليزم اما الدور أو التسلسل وهما محالان فأدّى إليهما وهو كونه حادثا محالا
لأنه أدّى إليه وهو انتفاء كونه قديما محالا وإذا كان ذلك محالا ثبت قدمه وهو المطلوب
لكن أحسن (قوله بأن كان حادثا) انما أتى بذلك المقصد للخصر لما تقدم من أنه
لا واسطة بين القديم والحادث فغير القديم مخصص في الحادث (قوله فليزم الدور
أو التسلسل) أي بواسطة افتقار محدثه إلى محدث كما علم مما مر (قوله فيكون الخ)
أي لأن ما أدّى إلى المحال محال كما ذكره قبل (قوله فثبت قدمه) أي لأن كل من استحال
عليه الحدوث ثبت له القدم اذ لا واسطة كما مر (قوله وهو المطلوب) أي من الدليل هذا
هو الأقرب ويحتمل أن المراد وهو المطلوب من المكلف وفيه بعد (قوله من رتبة
التقليد) أي من التقليد الشبه بالرتبة فالأضافة من إضافة المشبهة للمشبه والرتبة
بكسر الراء وقعها واحدة العرائق تكون في الرق بالكسر وهو جبل تشبه السخال
أي أولاد الضأن كما يؤخذ ذلك مما كتبه بعضهم على تقليد ذلك في شرح الكبرى (قوله
الذي يضاد) تقدم الكلام على الخلود فانظره وقوله صاحب أي المتصف به (قوله على
رأي ابن العربي والسنوسي) قد علمت أنه خلاف التحقيق

• (الصفة الثالثة) الواجبة تعالى البقاء (قوله ومعناه) أي البقاء لكن لا بقدر كونه
خصوص يشاء الذات ليسهل بقاء الصفات أيضا فانها متعقبة ويبقى هنا ما مر في أول
الكلام على القدم سواء الوجوب أو التنبه فان قيل هذا التعريف غير مانع اذ المتبادر أنه
تعريف لبقا ذاتاته ومعناه كما مر مع شموله لبقاء الجنة والنار الجيب بأجوبة أحسنها
أن المراد بقوله لم عدم الآخرة لعدم الواجب عقلا وحسنا فلا يشمل التعريف ذلك

أي لا يتصور في العقل
وجوده والذي أدّى إلى
الدور أو التسلسل المحالين
فرض حدوثه تعالى عز وجل
فيكون حدوثه تعالى محالا
لأن كل شيء يؤدّى إلى المحال
محال لحاصل الدليل أن
تقول لو كان الله غير قديم
بأن كان حادثا لاقترأ إلى
محدث فليزم الدور أو التسلسل
وهما محالان فيكون حدوثه
محالا فثبت قدمه وهو
المطلوب وهذا الدليل
الاجلي تقدمه تعالى وبه
يجزى المكلف من رتبة
التقليد الذي يفعله صاحبه
في النار على رأي ابن العربي
والسنوسي كما تقدم •
الصفة الثالثة الواجبة له
تعالى البقاء ومعناه

لأنه ليس واجب عقلا وإن كان واجبا شرعا (قوله عدم الآخرة) تقدم أن المراد
 بالآخرة هنا الانتضاء بعد قضاء الأشياء وقوله للوجود متعلق بالآخرة ولو حذفه
 لكان أولى اشتمال بقا غير الوجودى كمفاتيح السواب الأنا يقال مراده بالوجود مطلق
 التحقق والثبوت (قوله معنى الخ) تفرع على التعريف قوله (قوله والدليل على بقاءه
 تعالى الخ) تفرع بهذا الدليل مع إضاح أن تقول لو لم يكن باقيا لكان جائزا لوجوده لكن
 كونه جائزا لوجوده حال لانه لو كان كذلك لكان حادثا لكن حدوثه محال لما تقتضيه من
 وجوب قدمه تعالى وبذلك تعلم ما في كلامه عما لا يخفى (قوله لوجاز الخ) انما قال
 لوجاز أن يلحقه ولم يقل لو لحقه لان امتناع جواز لحوق عدم يستلزم امتناع لحوقه من
 باب أولى بخلاف عكسه فكان التعبير بذلك أولى (قوله فقطقراى محدث) أى لما مر
 من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه (قوله يلزم الخ) أى لأن هذا الحادث
 يقتضى إلى محدث آخر وهكذا فاما أن يدور الأمر أو تسلسل كما علم عامر (قوله
 توضيحه) أى الدليل (قوله لا نكل من لحقه الخ) تعليل لما قبله وكان المناسب لسباقه
 أن يقول لان كل من جائز أن يلحقه الخ (قوله وكل جائز الوجود الخ) من جهة التعليل
 كما هو ظاهر (قوله يكون حادثا) فيه أن الجائز أعظم من الحادث لان الجائز منه ما هو
 موجود ومنه ما هو معدوم بخلاف الحادث فانه خاص بالموجود ويمكن أن يقال المراد
 يكون حادثا لو وجد أن لم يكن موجودا بالفعل (قوله وكل حادث الخ) لو حذفه لكان
 أولى كما وافق على ذلك حين عرضته عليه (قوله وهو تعالى الخ) هذا أمر تبطل بكونه يتق
 عنه القدم (قوله وكل ما ثبت له القدم استحالة عليه عدم) هذه قاعدة كلية اتفق عليها
 كل العقلاء وأورد عليها عدم العالم في الازل فانه قد علم ومع ذلك لم يستحل عليه عدم
 وأجاب ابن ذكرى بأنها مفروضة في الموجود لانه هو الذى قام الدليل عليه وتعبه
 القهرى بانه لا حاجة لذلك لان عدم العالم في الازل يستحيل عنده اذ لو عدم لوجد العالم
 في الازل وهو محال فالإبراد من أصله مدفوع قال البوسى وهو ظاهر اه وأن خير بأن
 عدم العالم في الازل قد انعدم بانتهاء الازل فصدق عليه انه قد علم ولم يستحل عليه عدم
 وحسب ذلك فالإبراد باق بأصله ولا ينفصه الا الجواب الاول هكذا أظهر ثم رأيت لبعض
 المحققين ما يؤيد (قوله فدليل الخ) تفرع على قوله وكل ما ثبت له الخ ووجه ذلك أن
 القاعدة أن الدليل الذى أثبت المزوم دليل على اللازم قائل (قوله وحاصله) أى محصل
 تفرعه على وجه الاستدلال به على البقاء (قوله ان تقول الخ) هذا الدليل مركب من
 شرطية واستثنائية ونظمه هكذا الولي يجب له البقاء لا تنق عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه
 تعالى باطل فذكر الشرطية بقوله الولي يجب له الخ وأشار إلى الاستثنائية بقوله والقدم الخ
 (قوله بان كان الخ) تصور للثبوت (قوله للدليل المتقدم) أى الذى هو دليل القدم (قوله
 وهكذا كل عقيدة الخ) هذا قد علم عامر في قوله اعلم أنه يجب على كل مسلم الخ (قوله يجب

عدم الآخرة للوجود
 فحقى كون الله تعالى باقيا
 أنه لا آخر لوجوده والدليل
 على بقاءه تعالى أنه لو جاز
 أن يلحقه عدم لكان حادثا
 فيقتضى إلى محدث ويلزم
 الدور والتسلسل وقد تقدم
 تعريف كل واحد منهما ما في
 دليل القدم وتوضيحه أن
 الشيء الذى يجوز عليه عدم
 يتق عنه القدم لان كل من
 لحقه عدم يكون وجوده
 جائزا وكل جائز الوجود
 يكون حادثا وكل حادث
 يقتضى إلى محدث وهو تعالى
 ثبت له القدم بالدليل المتقدم
 وكل ما ثبت له القدم استحالة
 عليه عدم فدليل البقاء
 له تعالى هو دليل القدم
 وحاصله أن تقول لو لم يجب
 له البقاء بأن كان يجوز عليه
 عدم لا تنق عنه القدم
 والقدم لا يصح انتفاء عنه
 تعالى للدليل المتقدم وهذا
 هو الدليل الاجمالى للبقاء
 الذى يجب على كل شخص
 أن يعلم وهكذا كل عقيدة
 يجب

أن يعلمها) تفسر لقوله هكذا (قوله ويعلم دليلها الإجمالي) أي أو التفصيلي كما تقدم (قوله
فاذا عرف الخ) مفرع على قوله وهكذا أكل عقيدة (قوله ولم يعرف الباقي الخ) أي بأن
جرم من غير دليل

• (الصفة الرابعة) الواجبة له تعالى المخالفة للعوادث أي عدم المماثلة لها وانما لم يقل
كغيره للممكّنات مع أنها أهم من الحوادث لشهرها للمعدومات بخلاف الحوادث فانها
شامة بالوجودات لأن المماثلة لا تنوهم إلا في الموجودات لمشاركتها تعالى في صفة
الوجود فيحتاج الى نقضها بالمخالفة لها كذا يؤخذ من السكّاني لكن لا يجوز أن يقال
الله يماثل الحوادث في الوجود كما نقله اليوسي عن الارشاد (قوله قاله الخ) مفرع على
ما قبله ويستفاد منه أن أُل في الحوادث للاستغراق (قوله وغيرها) أي كالجملات
وقيمة الحيوانات (قوله فلا يصح الخ) يحتمل أنه مفرع على صدر العبارة ويحتمل أنه
مفرع على التفرع قبله (قوله بأوصاف الخ) الجمع ليس بقيد فالمراد بجنس أوصاف
الحوادث (قوله من شئ الخ) كان الأولى أن يقول كشي الخ لأن الأوصاف لا تنحصر
فيما ذكره كما يفهمه التعبير عن (قوله وجوارح) فيه أنه ليست من الصفات كما يقتضيه
كلامه ويمكن أن يقال بأنه على حذف مضاف والتقدير وثبتت جوارح والمراد بها هنا
الأعضاء المخصوصة كما يصرح به قوله بعلم من فهم وعين الخ وطلق أيضا كما في القاموس
على أُنات الخيل وعلى ذوات الصيادين الطير والسباع (قوله فهو تعالى الخ) تفرع
على قوله فلا يصح اتصافه بالنظر لقوله وجوارح وقوله عن الجوارح أي عن ثبوتها له
تعالى واعلم أنه اذا ورد في كتاب أو سنة مما يؤم خلاف ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه
عن ظاهره وهذا محل ففاق من السلف والخلف لكن السلف يقولون تأويله بجملة
أي من غير تعيين المعنى المراد لتقويضه تعالى فيقولون في قوله تعالى يد الله فوق أيديهم
أي المراد منها أن له الجارحة المعلومة ولا يعلم المراد منه إلا الله تعالى وأخلف يقولون
تأويله تفصيلا أي مع بيان المعنى المراد في هذه الآية ليس المراد منها أن له
الجارحة المعلومة وانما المراد أن له تعالى قدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة

• وكل نص أو هم التفسير • أوله وأقضى ويرم تنزيها

كذا يؤخذ من شرحها الشيخ عبد السلام (النايفة) سأل سيدي عبد الوهاب الشعراي
شيخه الخاص لماذا يؤول العلماء الموهوم الواقع من الشارع ولا يقولون ذلك من الولي
فقال أولئك الصوفاء لا يؤول ذلك من الولي بالأولى لأنه معذور بضعفه في أحوال الحضرة
بخلاف الشارع فإنه ذو مقام مكين (قوله وغيرها) أي كبد ورجل (قوله فكل ما خطر
الخ) مفرع على صدر العبارة ولا يخفى ما دخل تحت ذلك من التوحيد وعلم أن الشيطان
قد يلقى في وهم الإنسان صورة ويحضل له أن الله تعالى على هذه الصورة وأنه في مكان
أوجهة أو نحو ذلك فاذا أغمه بالدليل فرم بما يقول اذا لم يكن الله على صورة كذا فكيف

أن يعلمها ويعلم دليلها الإجمالي
فاذا عرف بعض العقائد
بدليله ولم يعرف الباقي
بدليله لم يكف في الإيمان
على رأي من لم يكف بالتقليد
• الصفة الرابعة الواجبة
له تعالى المخالفة للعوادث
أي المخالفة لما قاله تعالى
مخالف لكل مخلوق من
انس وجن وملاك وغيرها
فلا يصح اتصافه تعالى
بأوصاف الحوادث من
مشي وقعود وجوارح •
فهو تعالى منزّه عن الجوارح
من فهم وعين وأذن وغيرها
فكل ما خطر بآل

هو والجواب المختص من ذلك أنه لا يعرف الله الا هو ولا يلزم من عدم معرفته تعالى محدور
اذ العجز عن ذلك محذوح لا مذموم وما أحسن قول بعضهم

لا يعرف الله الا الله فاتخذوا * والذين دينان ايمان واثرائك
وللعقول حدود لا تتجاوزها * والعجز من ذلك الادراك ادراك

(قوله من طول الخ) كان الاولى كطول الخ ليقيد العموم (قوله تنزه الله الخ) قصده
بذلك اثبات التناهي عليه تعالى (قوله والدليل على وجوب الخالق له تعالى الخ) تقرير
هذا الدليل مع ايضاح أن تقول لو لم يكن محالاً للحوادث لم كانت محالاً له تعالى
لكن محالاً له تعالى باطله اذ لو كانت كذلك لكان حادثاً لكن كونه حادثاً محالاً لما
تقدم من وجوب قدمه (قوله أنه لو كان شيئاً من الحوادث الخ) كان مقتضى الظاهر
أن يقول أنه تعالى لو كان محالاً لشيء من الحوادث الخ لكنه عبر بذلك لان المتبادر
في المحاورات أي المخاطبات أن الشيء تستد اليه المماثلة أحاط وأنقص مرتبة من
الآخر مثلاً اذا قيل عمر وليس مثل زيد كان المتبادر أن عمر أحاط رتبة من زيد وأن كان
الكلام صادقا بأن يكون أعلى منه (قوله بمماثلة تعالى) أي ينظره ولو في وجه فالمراد
من المماثلة هنا المتماثلة وان كانت في الأصل بمعنى المساواة من كل وجه بخلاف كل من
المشابهة والمتماثلة فان الاولى المساواة في أكثر الوجوه والثانية المساواة ولو من
وجه واحد ولو اقل السبوطي لماسئل عن الفرق بين المثل والشبيه والنظير محال
أن المثل أخسر الثلاثة والنظير أعما والشبيه أعم من المثل وأخص من النظير
فهو أوسطهما وهذا وقد قال الشيخ أبو المعين في البصرة ان تصد أهل اللغة لا يمتدحون من
القول بأن زيداً مثل عمرو في الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد مسدده وان كان بينهما
مماثلة بوجوه وما يتوله الأشعرية من أنه لا مماثلة إلا بالمساواة من جميع الوجوه فاسد
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل وأراد الاستواء بالكيل لا غير
وان تفاوت الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة قال السعد والظاهر أنه لا تماثلة
لان مراد الأشعرية بالمساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل والفاشتر لل
الشيئين في جميع الوجوه رفع التعذر فكيف يصور التماثل اه وفيه شيء لا يخفى (قوله
أي اذا كان الخ) لو قال أي اذا فرض اتصافه تعالى الخ لم يحل محال هذا التركيب من
الافتقار واعمالاً في هذا التصريح ما قد يتوهم من قوله أنه لو كان شيئاً الخ من أن المعنى
لو كان شيئاً من الحوادث يتصف بقدرة كقدرته تعالى واردة كرادته وعلم كعلمه وهكذا
فأشار بهذا إلى أن ذلك ليس مراداً وانما المراد أنه تعالى لو اتصف بصفة من صفات
الحوادث الخ (قوله بشيء مما اتصف به الخ) منه يؤخذ أن المراد بالمماثلة هنا المتماثلة
كأمر (قوله لكان حادثاً) جواب لو في قوله أنه لو كان الخ وبأنه لا تعليل للملازمة
بين المتقدم والتالي في كلامه الاتي في الحاصل (قوله واذا كان الله تعالى الخ)

من طول وعرض وقصر
ومن فاعله تعالى بخلافه
تنزه الله تعالى من جميع
أوصاف الخلق والدليل
على وجوب الخالق له تعالى
أنه لو كان شيئاً من الحوادث
بمماثلة تعالى أي اذا كان
الله تعالى لو فرض اتصافه
بشيء مما اتصف به الحوادث
لكان حادثاً واذا كان الله
تعالى حادثاً لا يتقرر إلى محدث
ومحاله إلى محدث وهكذا

في قوة الدليل على الاستثنائية القائلة لكن حدوثه محال وهذا بعينه هو دامل القدم
كما يعني (قوله ويلزم الخ) الاولى فيلزم الآن يقال الوا وقد تأتي للتفريع كما تقدم
(قوله لو شابه الله الخ) مكان الانسب على سبق أن يقول لو شابه تعالى الخ والمراد
بالمشابهة هنا المناظرة أخذ من قوة في شيء (قوله لان ما جاز الخ) وجه ذلك ان ما ثبت
لأحد المثلين يثبت للآخر وهذا تعليل للشرطية (قوله وحدونه تعالى الخ) في قوة
الاستثنائية وقوله لانه تعالى الخ تعليل لها (قوله قل ليس يذم تعالى الخ) مفرع على
ما قبله (قوله قطعاً) أي جزماً من غير تردد (قوله كما تقدم) أي في الأدلة المتقدمة
* (الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام الخ) وهذه الصفة تزيد على ما قبلها بنوع كونه
تعالى صفة قديمة كما قاله القضي في خواشي الصغرى فليست لازمة لذلك بالنظر لما ذكر
(قوله بالنفس) جعل السكاني الاله لآلة ونحوه للشج يحيي الشاوي زاد وقائده
بالنسبة للمقابل وغرضه بذلك التخلص من جعل نفسه تعالى آلة لقيامه وقد سبق لك نظير
ذلك لكن كان الاولى أن يقال الاله السببية وقائده تظهر بالنسبة لما ذكر لان الآلة واسطة
الفعل كما في قولك قطعت بالسكين وهي لا تناسب هنا وجعلها بعضهم للتعدية وفيه نظر لان
مجرد الاله التي للتعدية مفعول به في المعنى كما في قوله تعالى ذهب الله بنورهم وجعلها
المأوى بمعنى في أي قيامه في نفسه بمعنى أنه ليس باعتبار شيء آخر كما يقال هذا العبد في نفسه
يساوي ما تقي درهم أي لا باعتبار شيء آخر وجعلها بعضهم للالاسية وفي كلامه إشارة
الى جواز إطلاق النفس عليه تعالى ولون غير مشاكلة وهو الحق كما نص عليه البيهقي
سلافاً في خصه بالمشاكلة فقد ورد إطلاقها من غيرها في كل من الكتاب والسنة فمن
الكتاب قوله تعالى كتب عليكم على نفسه الرحمة وقوله واصطنعتك لنفسى ومن السنة
قوله صلى الله عليه وسلم أنت كما أنبتت على نفسك وقوله حكاية عن الله اى حرمتم الظلم
على نفسى أو كما قال (قوله أي بالذات) استفيد منه أن النفس تطلق على الذات وتطلق
أيضاً على معانٍ آخر كما في القاموس منها الروح يقال خرجت نفسه أي روحه ومنها الدم
يقال مالا تقس له سائله لا ينبغي الماء أي مالا دمه الخ ومنها العقوبة قيل منه ويحذر
الله نفسه أي عقوبته ومنها الانفة والعظمة والعز والارادة (قوله ومعناه الخ) اعلم أن في
هذه الصفة اصطلاحين للمكلمين الاول أن معناه الاستغناء عن المحل والثاني أن معناه
الاستغناء عن كل من المحل والمخصص وعليه جرى السوسى في كتبه وتبعه الشيخ في ذلك
لانه أولى فيما يظهر وان جعل بعضهم الاول أولى معلا بأن الاستغناء عن المخصص علم من
القدم وخرج على كلا الاصطلاحين الصفات سواء كانت ساذجة أو قديمة أما الاولى فلا نحتاج
محتاجاً الى المحل والمخصص وأما الثانية فلا نحتاج الى المخصص فأنه
يجب ولا يجوز أن يقال مقرر لما فيه من اسماء الادب والحاصل أن أقسام الموجودات
أربعة كما ذكره السوسى في المقدمات الاول قسم غنى عن المحل والمخصص وهو ذات الله

ويلزم الدور والتسلسل وكل
منهما محال وجاصل هذا
الدليل أن يقول لو شابه الله
تعالى حادثاً من الحوادث
في شيء لكان حادثاً مثله لان
ما جاز على أحد المثلين جاز
على الآخر وحدونه تعالى
مستحيل لانه تعالى واجب
له القدم واذا اتفق عنه
تعالى الحدوث ثبت مخالفته
تعالى للحوادث فليس بينه
تعالى وبين الحوادث
مشابهة في شيء قطعاً وهذا
هو الدليل الاجبالي الواجب
معرفته كما تقدم (الصفة
الخامسة الواجبة له تعالى
القيام بالنفس) أي بالذات
ومعناه

تعالى والثاني قسم مفقور الهم وهو الصفات الحادثة والثالث قسم مفقور الى المخصص
دون المحل وهو اجرامنا والرابع قسم قائم بمحل ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى
فتأمل (قوله الاستغناء) أى الغنى فالسبب والتاء زائدتان (قوله والمحل الذات) انما
فسر المتكلمون المحل بالذات فقط ولم يجعلوا شاملا لذلك والمكان مع أنه تعالى كما هو
مستغن عن الذات مستغن عن المكان لأن استغناءه عن المكان يعلم من استغناءه عن
المخصص اذ لو لم يستغن عنه المكان لكان حادافه فقتر الى مخصص كذا قال السكاكي ونحوه
لبعضهم والمأخوذ من كلام السنوسى فى المستحيلات أنه اندرج فى المخالفة للعوادث
ولا مانع من حمل المحل هنا على مضمينه كما قاله الغنى لأنه قد تقر بأنه لا يستغنى فى هذا الفن
بجزء من لازم ولا بتمام عن خاص (قوله غنى) مفرع على قوله ومعناه الخ (قوله أنه غنى
عن ذات) أى فليس بصفة كما تدعيه النصارى حيث قال بعضهم الاله ليس ذات وانما هو
صفة فاعنه يعيسى وقال بعض آثراته مر كى من ثلاثة اقسام أقنوم الوجود ويعبرون عنه
بالاب وأقنوم العلم ويعبرون عنه بالابن وأقنوم الحياة ويعبرون عنه بروح القدس
والاقنوم كلمة يونانية والمراد بها فى تلك اللغة الاصل ومع نصريتهم ذلك اعتبروا بان
معبودهم جوهر فقبل لهم كيف وقد تركب من صفات فقالوا امر اذنا بالجواهر
الشيئ النفس وقد طوبوا بدليل الحصر فى الثلاثة المذكورة فقالوا لان الخلق
والابداع لا يتأتى الا بها فقبل لهم والقدر والارادة كذلك فاجعلوا الاقسام خمسة
ولا يفتى أن ذلك ككلمة مجرد هذان وصيرية (قوله وغنى عن موجد) أى فليس
بمحدث حتى يحتاج لذلك (قوله لانه تعالى الخ) فليس لكل من قوله غنى عن ذات الخ
وقوله وغنى عن موجد وان كان المفهوم يادى الى أن تعليل للثاني فقط ولو حذف
هذا التعليل لما ضرت لانا غنى عنه بالدليل المذكور بعد (قوله والدليل على أنه
تعالى قائم بنفسه) قد علمت ان الشيخ تبع السنوسى فى تفسير هذه الصفة بالاستغناء
عن المحل والاستغناء عن المخصص وقد ذكر لكل منهما دليلا فإشار الى دليل الاستغناء
عن المحل بقوله لو كان تعالى محتاجا الى دليل الاستغناء عن المخصص بقوله
ولو افتقر الخ ونظم الدليل الاول هكذا لو كان الله تعالى محتاجا للمحل لكان صفة لكن كونه
صفة باطل فذكر الشرطية بقوله لو كان تعالى محتاجا الى محل لكان صفة وأشار الى
الاستثنائية بقوله والله تعالى لا يصح أن يكون صفة ثم علل ذلك بقوله لانه تعالى الخ
ونظم الدليل الثانى هكذا لو افتقر تعالى الى موجد لكان حادافا لكن كونه حادافا باطل
لما تقدم من وجوب قدمه تعالى فذكر الشرطية بقوله لو افتقر الى موجد يوجد لكان
حادفا وأشار للاستثنائية بقوله ومحدث الخ على ما يأتى ان شاء الله تعالى (قوله كما افتقر
الخ) أى كافتقار الخ لمصدرية أى أنه فى سبيل ما بعده ما يصدر هذا وكان الانسب
أن يقول كما احتاج لكنه نظر لاتحاد المعنى (قوله لانه تعالى متصرف الخ) أشار بذلك

الاستغناء عن المحل والمخصص
والمحل الذات والمخصص
الموجد غنى كونه الله
تعالى قائم بنفسه أنه غنى
عن ذات يقوم بها وغنى
عن موجد لانه تعالى هو
الموجد للأشياء والدليل
على أنه تعالى قائم بنفسه
أن تقول لو كان الله تعالى
محتاجا الى المحل أى ذات
يقوم بها كما افتقر البياض
الى الذات التى يقوم بها
لكان صفة كما أن البياض
ملاصقة والله تعالى لا يصح
أن يكون صفة لانه تعالى
متصرف

الى قياس اقتراني قطعه هكذا الله تعالى متصف بالصفات وكل من كان كذلك ليس
بصفة فاشارة الى الصغرى بقوله لانه تعالى الخ واشارة الى تعليل الكبرى بقوله والصفة الخ
ونذكر النتيجة بقوله فليس الله تعالى الخ هذا هو الاوفق بكلامه ويصح أن يكون
استثنائيا ونظمه هكذا لو كان الله تعالى متصفا بالصفات لكن عدم اتصافه بها
باطل لما قام عليه من الأدلة فما أدى اليه باطل فنبت نقضه وهو المطلوب (قوله
بالصفات) المراد بالصفات المعاني والمعنوية كما يعلم مما يأتي (قوله والصفة) أي
الشاملة للقدسية والحادثية وقوله لا تصف بالصفات أي المعاني والمعنوية وأما الصفات
السلبية كالقدم والنقصية كالوجود فلا ريب في اتصاف الصفة كالتقدير بها ووجه
كون الصفة لا تصف بصفات المعاني والمعنوية أنه يلزم على اتصافها بما قياس
المعنى بالمعنى أما في الأولى فواضح وأما في الثانية فلأنها ملازمة للمعاني فإذن من
اتصافها بما اتصافها بالمعاني وأيضا يلزم على اتصافها بما ثبت الحكم لها بأنها قادرة
أولمالة أو متكلمة الى غير ذلك أما في التلبية فتظاهر وأما في الأولى فلأنها ملازمة
للمعنوية فيلزم من اتصافها بما اتصافها بالمعنوية بهذا كلبديهي البطلان (قوله ولو
افتقر الخ) قد علمت تقريره مع الاختصار مما سبق (قوله ومعه الخ) في كلامه
حذف والتقدير فيصالح لمحمد الخ (قوله ويلزم الدور الخ) لا يخفى ان لزوم
الدوران وقفت المحدثون على حذف لزوم التسلسل ان لم تقف (قوله فنبت الخ) فيه أنه
لم يعلم مما تقدم الا الاستثناء عن المحل والمخصص فكيف يفرع عليه ذلك ويوجب بأنه
يستفاد من الاستثناء عن المخصص الاستثناء عما عدا ذلك اذ لو افتقر الى شيء لكان
حادثا واذا كان حادثا افتقر الى مخصص فليست أم (قوله الغنى المطلق) اعلم ان الغنى
بالكسر والقصر ضد الفقر وهو ضربان أحدهما ارتفاع الحجابات أي انتفاؤها
بجميعها وهذا هو المعنى بالغنى المطلق والثاني قل الحجابات وهو المشار اليه بقوله تعالى
ووجدك عاتلا فأنى وهذا هو المعنى بالغنى المقيد بالكسر والمد الغنى بالفتح والمد
الفتح كذا اشتهر لكن في القاموس أن الفتوح المدودير بمعنى المكسور والمقصود قال
شاوره ومنه قول الشاعر

سيفني الذي أغنالك عنى * فلا فقر يدوم ولا غنا

قبل انما وجهه ولا غنا بالفتح والمد قاله ابن سبويه لا عبرة بانكار سيفني على المصنف
في ايراد الفتوح المدودير بمعنى المكسور اه بعض حذف (قوله أي غنى عن
كل شيء) ظاهره حتى عن صفاته وبذلك صرح الامام الرازي في مواضع كثيرة حيث قال
لا يحتاج المولى الى صفاته وانما اقتضاها كمال الذات وبذلك يقطع ما احتج به المعتزلة على
نفي الصفات من أنه يلزم من اثباتها افتقار الذات وهو محال لكن قال الشيخ بس ودعوى
الاستثناء عن الصفات مشكلة كيف والاستثناء عنها تجوز لا شداها تعالى الله عن ذلك

بالصفات والصفة لا تصف
بالصفات فليس الله تعالى
بصفة ولو افتقر الى موجد
وجوده لكان حادثا ومعه
يكون حادثا أيضا ويلزم
الدور أو التسلسل فنبت أنه
تعالى هو الغنى الغنى المطلق
أي غنى عن كل شيء

علوا كبيرا ومع ذلك لا يجوز أن يقال أنه تعالى مفتقر إلى صفاته لمخالفته من إساءة الأدب
 اهـ بزيادة لبعضهم (قوله فهو غنى مقيد) فلا يشب لاحد من المخلوق غنى مطلق أبدا
 لزوم الفقر لهم لاسيما إلى الله تعالى قال تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو
 الغني الحميد (قوله والله يتولى) هذه جملة دعائية منه لكل من وقف على هذه الرسالة
 (قوله هـ) أي هـذا ينك وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق شأنها أن توصل
 مطلقا أي سواء وصل بالفعل أو لم يصل لكن المراد هنا بقرينة مقام الدعاء خصوص
 الشئ الأول وخالف المعتزلة فخصوها بالدلالة الموصلة بالفعل هذا ما اشتهر نقله عن
 الفريقين كما نقله السعد وأورد على الأول قوله تعالى أنك لا تهدي من أحببت وعلى
 الثاني قوله تعالى وأما عود فهدى بهم كذا قال بعضهم أما الإرادة على الثاني فخطأ وأما على
 الأول فغير مسلم لأن المراد في الآية بالهداية أحد قريها وهو الدلالة الموصلة بالفعل
 وكأن المورد فهم أن أهل السنة يقيدون الدلالة بالاطلاق فلا تستعمل الهداية إلا في
 الدلالة المطلقة فأوردوا لا ينتظرا لعدم صحة تقي الهداية بمعنى الدلالة المطلقة وليس الأمر
 كما فهم هذا ومقتضى كلام الخطيب في تفسير هذه الآية أن معنى الهداية فيها خلق
 الإيمان والمعنى أنك لا تخلق الإيمان في قلب من أحببت وعلى هذا فالقتيد يعني أحببت
 لاجل الواقعة فإن الآية نزلت في شأن أي طالب (الصفة السادسة الواجبة لله تعالى
 الوحدانية) لما كان لمص هذه الصفة من العناية ما لا يخفى سمي هذا العلم بما يناسبها
 وهو التوحيد والمنه ورأى الوحدانية بفتح الواو على أنها نسبة للوحدة وجوز الشيخ يحيى
 كسر هاء على أنها نسبة إلى حدة كعدتها أصلها وحذف فعل به ما يفعل بعد فصار حدة يقال
 هذا على حدة ومعهم عما تقر بأن الباقية بالنسب كما قاله السكاكي وغيره وقوله أن المراد بهذا
 المبحث بيان الوحدة نفسها لا بيان شئ منسوب إليها كما في معنى اللب ولذلك اختار الشيخ
 يحيى أنها إياه المصدر التي تفسر الوصف مصدرها بمعنى جعل وحدان وصفا كسكران
 وأجيب بان هذا من نسبة الخاص للعالم لأن المراد هنا انما هو وحدة مخصوصة على أن
 الشئ قد نسب لنفسه مبالغة أو تجريدا (قوله في الذات الخ) أي المنسوبة للذات
 ففي معنى اللام (قوله بمعنى عدم التعدد) أي فيعز ذلك من الذات والصفات والاعمال
 واحترز بهذا التفسير عن الوحدانية لاجل هذا المعنى كوحدة الجنس ووحدة النوع
 ووحدة الشخص اذ ليس له تعالى جنس ولا نوع حتى يتحد مع غيره فيما ولا مشخصات
 تعنه عن غيره كطول وقصر يبقى أن في هذا التفسير قصورا لانه لا يشمل في الكم المتصل
 في الذات الآن يقال المراد من ذلك عدم التعدد مع الاتصال أو الانفصال فلما سئل
 (قوله بمعنى كون الله تعالى واحدا) هذا تفصيل وتوضيح لما أجله ولا يقوله بمعنى الخ
 وحاصل ما أشار إليه أن الكموم المستحيلة عليه تعالى خمسة كم متصل في الذات وكم
 منفصل فيه وهذا انتميا بوحدة الذات وكم متصل في الصفات وكم منفصل فيها وهذا ان

وأما غنى المخلوق فهو غنى
 مقيد أي عن شئ دون شئ
 والله يتولى هـ (الصفة
 السادسة الواجبة لله تعالى
 الوحدانية) في الذات
 والصفات والاعمال بمعنى
 عدم التعدد ومعنى كون
 الله تعالى واحدا

اتشبا بوحدة الصفات وكم منفصل في الافعال وهو متني بوحدة الالف
وسكت عن الكم المتصل فيها وصورة بعضهم بالفعل الحاصل بين اثنين بأن تعاوننا عليه
لانه مركب من فعل كل منهما وبعض آخر بتعدد الافعال الصادرة عنه تعالى وهو متني
بوحدة الالف ان قلنا بالاول دون الثاني كما هو ظاهر (قوله في ذاته) أي
بالنسبة لذاته كما مر (قوله ليست مركبة من اجزاء) هذا التني لاستفادته أنه تعالى
ليس جرم ولا جوهر افراد لكن ذلك قد استبعد من مخالفة العوالم (قوله والتكوين
يسمى الخ) المراد من التفعيل بالفعل كما في بعض النسخ وفي كون ذلك يسمى كما منفصلا
تسامع اذ هو المقدر القائم بما يقبل القسمة (قوله ويعني أنه) أي الحال والشان
وفي هذا التعبير ساهل كما لا يخفى ولو أوسط بمعنى لكان أولى وكذا يقال في نظره بعد
(قوله في الوجود ولا في الامكان) أي في الوجود وهو الموجودات ولا في ذي
الامكان وهو الممكنات فالمراد أنه ليس ذات تشبه ذاته تعالى لا فيما وجد بالفعل ولا فيما
يمكن وجوده (قوله وهذه المشابهة المستحيلة تسمى الخ) فيه قناع اذ الكم المنفصل
اسم للمقدار القائم بالتعدد لا للمشابهة (قوله فالوحدة في الذات الخ) مفرع على
قوله ومعنى كون الله واحدا الخ (قوله نفت الكمين الخ) ولذا قال السعد التفتازاني
وحدة الذات هي عدم الكثرة بحسب الاجزاء والجزئيات فالكثرة بحسب الاجزاء
هي المرادة بالكم المتصل والكثرة بحسب الجزئيات هي المرادة بالكم المنفصل (قوله
المتصل) هو وما بعده بدل من الكمين (قوله ومعنى وحدته تعالى الخ) عبرنا ونعني بأن
هذا وغيره فيما مر بقوله ومعنى كون الله تعالى الخ للتقنين الذي هو من المحسنات البديعية
(قوله أنه ليس له تعالى صفتان الخ) المراد في التعدد مطلقا أي اثنين أو أكثر (قوله في
الاسم والمعنى) أي وفي الاسم فقط وفي المعنى فقط وقد يقال الواو بمعنى أو والتي لا تمنع
الجمع وحديثه فلا يحتاج لهذه الزيادة (قوله خلافا لسهولة الخ) اعلم أن وحدة الصفات
لا خلاف فيها عند أهل السنة الا العلم والكلام أما الأول فخالف نفسه أو مهمل كما ذكره
الشيخ وأما الثاني فخالف فيه عبد الله بن محمد كذا يؤخذ من شرح الكبري لكن أثبت
بعضهم اختلاف في القدرة والارادة أيضا وعز المخالفة فسهل ما لا يسهل فليصر (قوله
القائل بأن الخ) رد عليه الجمهور بأنه يلزم على ذلك دخول ما لا نهاية في الوجود لان
معلومات الله تعالى لا تنهاى فيكون له علوم لا تنهاى وقد قام الدليل على بطلانه وبأنه
يلزم عليه أيضا خرق الإجماع اذ تعدد العلم بعدد المعلومات قد انعقد الإجماع على بطلانه
وناقش بعضهم في كل من هذين الوجهين أما الاول فلأن الدليل انما قام على بطلان
ذلك بالنسبة للحادث لا بالنسبة للقديم وأما الثاني فلان الإجماع غير منعقد فيه فكيف
يقال انه خرق الإجماع كذا استفاد من شرح الكبري بزايده من حاشيتها (قوله وهذا
أعني التعدد الخ) لما كان اسم الإشارة غير مصرح بجمعه فيما مر وان كانه هو مأمونه

في ذاته أن ذاته تعالى ليست
مركبة من اجزاء أو التركيب
يسمى كما متصلا ويعنى أنه
ليس ذات في الوجود ولا في
الامكان تشبه ذاته تعالى
وهذه المشابهة المستحيلة
تسمى كما منفصلا فالوحدة
في الذات نفت الكمين
المتصل في الذات والمتصل
فيها ومعنى وحدته تعالى
في الصفات أنه ليس له تعالى
صفتان متفتقتان في الاسم
والمعنى كقدرتين وعلمين
وارادتين فليس له تعالى
الاقدره واحدة وارادة
واحدة وعلم واحد خلافا
لأي سهل القائل بأن له
تعالى علوما بعدد المعلومات
وهذا اعني التعدد في
الصفات

فقط عبر بالعناية (قوله يعني كما متصل في الصفات) كذا اشتهر لكن قال بعضهم الحق
 أن الحكم المتصل لا يتأني في الصفات حتى يحكم عليه بالاستحالة أي لم أعلمت من أن المراد
 به المقدار القائم بالشيء الذي يقبل القسمة فدار على نفي أجزائه متصلة وعلى هذا فيسمى
 ذلك العدد كما منفصلاً قائل (قوله صفة تشبه صفة الخ) أشار بذلك إلى أنه لا يضطر
 بمجرد الموافقة في التسمية كأن يكون لغیر الله قدرة أو إرادة وإنما الذي يضر أن يكون
 لأحد صفة تشبه صفته تعالى بأن يكون له قدرة مؤثرة في المكثات أو إرادة غير معارضة
 أو علم محيط بالاشياء ونحو ذلك فتنبه له فانه دقيق (قوله وهذا أعني كون الخ) فيه
 مساحة لما مر (قوله فالوحدة الخ) تنريع على قوله ومعنى وحده تعالى الخ تطهير ما قبله
 (قوله أنه ليس لأحد من المخلوقات فعل) أي لا اختيارياً ولا اضطرارياً خلافاً للمعتزلة
 حيث قالوا يخلق العبد لفعله الاختياري كلساني وبلغ من شايح ما وراء النهر في فصلهم
 حتى جعلوا الجوس أسعد حالاً منهم لانهم أنعماً أنتوا شريكاً واحداً وهم قد أنتوا شركاء
 لا تعصى لكن التحقيق أنهم لا يكثر وزن ذلك كما قاله سعد الدين لانهم لم يجعلوا الخلق
 العبد كخليفة الله تعالى لاقتداره إلى الأسباب والوسائط بخلافه تعالى (قوله لانه تعالى
 الخ) هذا التعليل لا يفهم انهم اذ هو لا يسلبه (قوله من الاثنياء الخ) بيان للمخلوقات
 (قوله وأما ما يقع الخ) هذا رتباً قدر على قوله ليس لأحد من المخلوقات الخ وحاصل
 الإرادة كيف تقول ليس لأحد الخ مع أننا شهد أن الشخص اذا اعترض على ولي يموت
 أو يحصل له أذى كرمس ويحصل الرآن هذا ليس للولي فيه تأثير وإنما هو بخلق الله
 تعالى عند غضب الولي (قوله من موت الخ) بيان لما (قوله أو ايثامه) أي تأذيه
 بضموز من (قوله عند) ظرف لقوله يقع (قوله مثلاً) أي أو ضربه له أو نحو ذلك
 (قوله على ولي من الاولياء) قال البوسني فقلنا عن بعض الأئمة لا يكون الشخص ولياً
 الا بشرط أربعة الأول أن يكون عارفاً بأصول الدين حتى يفرق بين الخالق والمخلوق
 وبين النبي والمتمني أي مدعى النبوة الثاني أن يكون عالماً بأحكام الشريعة تقبلاً
 وفهماً بحيث لو أذهب الله علم أهل الأرض لوجد عنده الثالث أن يصف بالمجود
 من الاوصاف كالورع والاخلاص في كل عمل الرابع أن يلازم الخوف أبدأ بأن لا يجد
 طمأنينة طرفة عين اذ لا يرى أهو من فريق السعادة ومن فريق الشقاوة اه بعض
 حذف (قوله فهو بخلق الخ) جواب أما (قوله يخلقته) لوحذفه ما مره (قوله
 ولا تفسر الوحدة الخ) فيه تعرض للاعتراض على من عبر بهذه العبارة عن المسككين
 (قوله لانه يقتضي الخ) انما اقتضى ذلك لان القاعدة ان النسب اذا تسلط على مقيد
 وقيد كان منصبا على ذلك المقيد فقط ولي عبر بهذه العبارة ان يجب بأن هذه
 القاعدة أغلبية فقد يكون منصبا على المقيد فقط وقد يكون منصبا عليهما كما هما
 أصلاً لم تزل العبارة موهمة لذلك فالأولى ما عبر به الشيخ (قوله انه) أي الحال

يعني كما متصلاً في الصفات
 ويعني أنه ليس لأحد صفة
 تشبه صفته من صفاته تعالى
 وهذا أعني كون لأحد صفة
 إلى آخره يعني كما منفصلاً
 في الصفات فالوحدة في
 الصفات تمت الحكم المتصل
 والمنفصل فيها ومعنى
 وحده تعالى في الانفعال
 أنه ليس لأحد من المخلوقات
 فعل لانه تعالى الخالق
 لانفعال المخلوقات من
 الاثنياء والملائكة وغيرهما
 وأما ما يقع من موت شخص
 أو ايثامه عند اعتراضه
 مثلاً على ولي من الاولياء
 فهو بخلق الله تعالى يخلقته
 عند غضب الولي على هذا
 المعترض ولا تفسر الوحدة
 في الانفعال بقولك ليس لغیر
 الله فعل كقوله لانه يقتضي
 أنه لغیر الله فعل لكنه ليس
 كفعل الله وهو باطل

والشأن وفسره بقوله لغیر الله الخ على القاعدة من أن خبر الشأن مفسر بما بعده وقوله
لكنه ای اتعل وقوله وهو أى انه لغیر الله فعل الخ قوله بل هو الله الخ اضرب استقالي
عما قبله والضرب منه مستدأ والمقطع التبريد بل والخالق خبر المبتدأ ولو قال بل الله تعالى
هو الخالق الخ لكان أوضع قوله فالذى وقع الخ تفریع على ما قبله قوله قال
تعالى والله خلقكم وما تعملون هذا استدلال على قوله بل هو الله تعالى الخ لكن المعقول
عليه في الاستدلال هنا انما هو الدليل العقلي ووجه الاستدلال بالآية المذكورة
ان ما مصدرية بالتقدير والله خلقكم وعلمكم وحینئذ یصعب أن المصدر معطوف على
الضمير المنصوب وهو ظاهر ویصح أنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف لأنه لم يرد من
السياق والتقدير وعلمكم كذلك أى خلقه الله ولا یصح تقديره محذوف لکم اذ لا دلیل
عليه ویحتمل أن ما موصولة بمنجی الذى والعائد محذوف والتقدير والله خلقكم والذى
تعملونه أى والعمل الذى تعملونه وحینئذ یصعب أن تكون ما موصولة على ما ذكر وهو
واضح ویصح أن تم فی محل رفع على الابتداء على ما مر وظاهر أن كون ما مصدرية مع
العطف أولى لأنه لا یصح الخیال یصح خلاف ما عداه کما لا یجوز أن یقبل یحتمل أن یقدر
العائد مجروراً والتقدير وما تعملون فمأى الذى یقع علمكم فیها كالجارة والخشب كالمعد
یقتضيه مسبقاً الآية أجیب بأن شرط حذف العائد المجرور أن یجوز بما جری به
الموصول وهو مقتود هنا لعدم جز الموصول وعلى فرض وجوده فكونه منصوباً هو
الاصل فالجمل عليه أولى هذا وأخذت المعتزلة من استناد العمل للعباد فی قوله تعالى
تعملون وقوله أن العبد یخلق أفعاله الاختیار بقرینه السعدیان ذلك جهل منهم بعمل
التزاع یشناو بينهم الذى هو المعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى استدل به العباد
فما ذكر لأنه لا یحتاج لفاعل اذ هو أمر اعتبارى لا یلتحق به خلقه ومحصله عدم تسليم
أن المسند للعباد فیهما ذکر هو المعنى الحاصل بالمصدر الذى هو محل التزاع وانما هو المعنى
المصدرى الذى یفهم من كلام السنوسى فی شرح الکبرى تسليم ذلك لكن استناد
العباد انما هو على سبیل الکسب والتعلق مع كونه مسنداً لله تعالى على سبیل الخلق
والاشتراع أفاده الشيخ یحیی قوله وكون غیر الله تعالى فعل الخ فيه تسامح كما مر
قوله یسمى كما منفصلاً فی الانفعال وأما الکم التصل فیها فقد تقدم الكلام علیه قوله
فالواحدانية الخ مفرع على قوله ومعنى كون الله واحداً الخ وهو تفریع مجمل بخلاف
ما تقدم فهو تفریع مفصل الا انه لم یأت بالتفریع التصل فی وحدانية الأفعال لعله لعله
من سابعه قوله قالکم التصل الخ مفرع على قوله والتרכیب یسمى الخ مع نظیره فیما
بعده قوله ان یتكون لها ذات الخ جعله فیما مر نفس المشابهة وهنا وجود ذات تشبه
ذات محلاً باسمه وتعالى ولعله أشار إلى حصه أن برادیه کل منهما قوله ان یتكون الخ
جعله فیما تقدم التعدد وهو قريب عما هنا قوله مثلاً أى أوارادان أو علمان وهكذا

بل هو الله تعالى الخ لا
للافعال كلها فالذى وقع
منه من حركة يدل عند
ضرب زيد مثلاً یخلق الله
تعالى قال تعالى والله
خلقكم وما تعملون وكون
غیر الله تعالى فعل یسمى
كما منفصلاً فی الانفعال
فالوحدانية الواجبة لله تعالى
نقت التکون الخمسة
المستقلة فالکم التصل فی
الذات ترکها من أجزاء
والکم المتصل فیهما ان
یکون لها ذات تشبهها
والکم التصل فی الصفات
أن یتكون له تعالى قدرتان
مثلاً والکم المتصل فیهما
أن یتكون لغیره تعالى صفه
تشبهه صفته من صفاته تعالى
والکم المتصل فی الانفعال
أن یتكون لغیره تعالى فعل

ويصح أن يجعل راجعا للعدد أيضا (قوله وهذه الكموم الخ) هذه العبارة مستحقة
 عنها لم تر من قوله فالوحدانية الواجبة له تعالى فقت الكموم الخ وقوله اتقت
 بالوحدانية الخ أي بواسطة شمولها لوحدانية كل من الذات والصفات والأفعال (قوله
 ومعنى الكم العدد) أي مع الاتصال أو الانفصال فهو شامل لكل من الكم المتصل
 والمتفصل لكن قد علمت سابقا أن الكم هو المقدار لا العدد (قوله والتليل على وجوب
 الوحدانية له تعالى الخ) ظاهر سياقه السابق أن هذا الدليل لوجوب الوحدانية في الذات
 بقسميها أي عدم الكم المتصل فيها وعدم الكم المتفصل فيها ولوجوب الوحدانية
 في الصفات كذلك ولوجوب الوحدانية في الأفعال وهي قسم واحد أعني عدم أن
 يكون لخلق فصل من الأفعال ويمكن أن يركب ذلك قياس استثنائي قلعه هكذا لولم
 يكن واحدا في ذاته أو صفاته أو أفعاله لما وجد شيء من العالم لكن التالي وهو عدم
 وجود شيء من العالم باطل لوجود ذلك بالمشاهدة قبل التقدم وهو عدم كونه تعالى واحدا
 في ذاته أو صفاته أو أفعاله وإذا بطل ذلك ثبت نقضه وهو المطلوب إذا علمت ذلك علمت أن
 الشيخ قد استدل على وجوب الوحدانية له تعالى بجميع أقسامها لكنه اقتصر على
 بيان وجه الدلالة بالنسبة لوجوب الوحدانية في الذات يعني عدم الكم المتفصل فيها
 حيث قال إذ لو كان له شريك الخ ومحصله أنه لو كان له تعالى شريك في الألوهية فاما أن
 يتفقا واما أن يختلفا وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم أما الأول فلا يلزم
 اجتماع مؤثرين على أثر واحد أن أوجدهما معان غير معاونة ويجزهما أن أوجدهما معا
 معها بتفصيل الحاصل أن أوجدهما بتأويل الترجيح بلا مرجح أن أوجدهما أحدهما البعض
 والاخر البعض وكل منهما محال وأما الثاني فلا يلزم اجتماع المتناقضين أن نقض
 مرادهما ويجزهما أن لم يقض مراد واحد منهما ~~وكذا~~ أن نقض مراد أحدهما دون
 الآخر لأن الذي لم يقض مراده عاجز بلا ريب والاخر مشبه فيكون عاجزا أيضا وكل
 منهما محال وبذلك تعلم ما في كلامه فتأمل وقد رأيت أن أذكر بيان وجه الدلالة بالنسبة
 لما في الأقسام بحسب ما تنسب من الكلام فأقول وبالله التوفيق أما بيانه بالنسبة
 لوجوب الوحدانية في الذات يعني عدم الكم المتصل فيها فهو أنه لو تركبت ذاته تعالى من
 أجزاء فاما أن تقوم صفات الألوهية بكل جزء أو ببعض دون البعض الآخر أو بالجميع
 وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم أما الأول فلأن كل جزء يكون الها في ذات
 فيها لو كان هناك الهان وأما الثاني فلأن الجزء الذي لم تقم به عاجز وحيد يذبح
 عاجزا وأما الثالث فلا يلزم أن كل جزء عاجز ويجزب بوجوب مجموع الأجزاء وكل
 ذلك محال وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدانية في الصفات يعني عدم الكم المتصل
 فيها فهو أنه لو كان له تعالى قدرتان وأراد أن يلزم ما سبق فيما لو كان هناك الهان وأما
 بيانه بالنسبة لوجوب الوحدانية في الصفات يعني عدم الكم المتفصل فيها فهو أنه

وهذه الكموم الخمسة
 اتقت بالوحدانية الواجبة
 له تعالى ومعنى الكم العدد
 والتليل على وجوب
 الوحدانية له تعالى وجود
 العالم

الامر فاما أن يتفقا على وجود العالم بأن يقول أحدهما أنا أوجده ويقول الآخر أنا أوجده معك لتعاون عليه واما أن يختلفا فيقول أحدهما أنا أوجد العالم فيقضي ويقول الآخر أنا أريد عدم وجوده فان اتفقا على وجود العالم بأن أوجده معا ووجد بفعلهما لم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو محال وان اختلفا فلا يحتلوا أما أن يتخذ مراد أحدهما ولا يتخذ مراد أحدهما فان يتخذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي لم يتخذ مراده عاجزا وقد فرضنا انه مساو في الألوهية لمن يتخذ مراده فاذا ثبت العجز لهذا ثبت العجز للآخر لانه مثله وان لم يتخذ مرادهما كانا عاجزين وعلى كل سواء اتفقا أو اختلفا يستحيل وجود شيء من العالم لانهم ان اتفقا على وجوده يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد ان يتخذ مرادهما وذلك محال فلا يتأتى تنفيذ مرادهما فلا يصح أن يوجد شيء من العالم حيث دون اختلفا ويتخذ مراد أحدهما كان الآخر عاجزا وهذا هو الذي فلا يصح أن يوجد شيء من العالم لانه عاجز فلم يكن الله الواحد وان اختلفا ولم يتخذ مرادهما كانا عاجزين فلم يقدر على وجود شيء من العالم والعالم موجود بالمشاهدة فثبت أن الله الواحد

لو كان لاحد من الحوادث صفاته تعالى كان له قدرة كقدرته تعالى للزم أيضا ذلك وهذا الذي قبله خاصان كما ترى بصفات التأثير وأما بانه بالنسبة لوجوب الوحدة في الاعمال فهو أنه لو كان لاحد من الحوادث تأثر شيء من الممكنات لم يحزه تعالى عن ذلك الشيء وهو يستلزم العجز عن سائر الممكنات لان فرق هكذا يؤخذ من الممكنات وغيره وفيه مناقشات لا يحفل الحال ارادها (قوله فلو كان الخ) قد علمت أن فيه قصورا وقوله شريك أي مشارك فهو فعل بمعنى مفاعل كخبط بمعنى محاط وجلس بمعنى مجالس وقوله في الألوهية أي استحقاق العبادة (قوله لا يحتلوا امر) أي أمرهما وما يحصل منهما من ذلك بقوله فاما أن يتفقا واما أن يختلفا (قوله فاما أن يتفقا) هذا انما هو بديهي الرأي والافلا يتأتى اتفاق بين الهين اذا الألوهية تقتضي الغلبة المطلقة كما بشيعة قوله تعالى اذهب كل الهماء خلق ولعل بعضهم على بعض (قوله على وجود العالم) لم يجعلوا من الاحتمالات أن يتفقا على عدم وجود العالم لبط لانه بالبداهة (قوله بأن يقول الخ) كان عليه اذ أن بالحصر ان يستوفي الاحتمالات المذكورة فها هو (قوله فان اتفقا الخ) هذا اشارة الى برهان التوارد (قوله وهو محال) الا ترى أن الخط الذي لا عرض له لا يصح أن يرسم بقليل (قوله وان اختلفا الخ) هذه اشارة الى برهان التماثل المشارة بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لقد فسدنا والمراد بالفساد عدم الوجود فتكون الآلة نتيجة قطعية وقيل المراد به الخروج عن هذا النظام وبني عليه السعدان الآلة نتيجة اقناعية أي تمنع بها النظم والصحيح الاول (قوله فلا يخلو الخ) فيه أنه قد بقي من الاحتمالات أن يتخذ مرادهما وهو محال لانه يلزم عليه اجتماع المتنافين كما هو (قوله وقد فرضنا الخ) هذا هو الدائر بين الجاهل ويرى يحيى عن ابن رشد أنه كان يقول اذا قدر نفوذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي يتخذ مراده الهادون الآخر وتم دليل الوحدة انه أفاده اليوسي (قوله فاذا ثبت الخ) مفرع على قوله وقد فرضنا الخ (قوله لانه مثله) لاجابة لهذا التعليل للاسقاط عنه بالتقريع اذا مفرع على قوله وقد فرضنا الخ (قوله وعلى كل الخ) لو ذكر ذلك باثر قوله فاما أن يتفقا واما أن يختلفا لاستغنى عما وسطه بينهما وقوله سواء اتفقا الخ بيان للكلية فكانه قال من الاتفاق والاختلاف (قوله وذلك) أي اجتماع مؤثرين على أثر واحد (قوله حيث دون اتفقا) أي حين اتفقا (قوله وهذا مثله) أي يكون عاجزا أيضا (قوله فليكن الله الخ) هكذا وجد في النسخ لكن المناسب اسقاطه لانه من تمة عبارة مضر وبه علم وهي وقولنا ان يتخذ مرادهما باني قولنا لا يوجد شيء فلاحسن أن يقال فان يتخذ مراد كان هو الله والآخر غير الله فلم يكن الله الخ تتأمل (قوله والعالم موجود) هذا مرتبط بقوله فيهما وعلى كل سواء اتفقا أو اختلفا يستحيل عدم وجود شيء من العالم (قوله ثبت ان الله الواحد) أي انه ليس له نظير لانه هذا هو الذي يتفرع على مناقضهم

وهو المطلوب فوجود العالم

دليل على وحدانيته تعالى
وعلى أنه لا شريك له في فعل
من الأفعال ولا واسطة له
في فعل جل تعالى وهو الغنى
الغنى المطلق ومن هذا
الدليل يعلم أنه لا تأثر بشئ
من النار والكبر والاكل
في الاجراق والقطع
والشبع بل الله تعالى
يخلق الارقاق في الشئ
الذي مسته النار عند
سها له ويخلق القطع
في الشئ الذي يشره الكبر
عنده مباشرة الله ويخلق
الشبع عند الاكل والرى
عند الشرب فمن اعتقد
أن النار محرقة بطبعها
والماء يروى بطبعه وهكذا
فهو كافر باجماع ومن اعتقد
أنها محرقة بقوة خلقها الله
فهي انهو جاهل فاسق لعدم
علمه بحقيقة الواحد أنه
وهذا هو الدليل الاجالى
الذي يجب على كل شخص
معرفة من ذكر واتى ومن لم
يعرفه فهو كافر عند
السوسى وابن العربي
والله تعالى يتولى هدائه
والقدم والبقا والمخالفة
لحوادث والقام بالنفس
والوحدة اية صفات سلبية

(قوله وهو) أى كون الاله واحدا (قوله فوجود العالم الخ) أى بهذا الوطئة لما بعده
(قوله وعلى أنه لا شريك الخ) هذا مستغنى عنه بما قبله (قوله ولا واسطة له) المناسب
أن يراد بها القوة التي يدعى بعض الفرق الصالحة أن اقم خلقها في السامرة ولا وجه دلالة
وجود العالم على أنه لا واسطة له تعالى أنه لو كان له واسطة لكان محتاجا اليها فيكون عاجزا
فلا يصح أن يوجد شيأ من العالم مع أنه موجود بالمشاهدة (قوله جل تعالى) التظاهر أنه
على حذف العاطف (قوله ومن هذا الدليل) أى دليل الوحدة اية لكن بالنظر لوحدة
الافعال (قوله من النار الخ) يان لشيء فكأن كان الاول أن يقول كالنار الخ لانه
لا يحصر فيأ ذكره كما يفيد البيان (قوله والاكل) المناسب قراءته بضم الهمزة
(قوله في الارقاق الخ) راجع لمقابلة على ترتيب الف والمرد بالارقاق الاحتراق
فالمراد من المصدر أثره وكذا يقال في القطع (قوله بل الله تعالى الخ) اضراب اتقلى
عما قبله (قوله يخلق الارقاق) أى الاحتراق كما علت (قوله عندها) أى
بشرط اتقاء السلاوة ونحوها (قوله ويخلق القطع) أى أثره كما مر (قوله والرى
عند الشرب) الاولى اسقاطه لانه بصريحه فيما تركه أشار به الى عدم المحصر
فيأ ذكره (قوله فمن اعتقد الخ) اعلم ان الفرق في هذا المقام أربعة الاولى تعتقد أنه
لا تأثر لهذه الاشياء وانما التأثير مع إمكان التصف بينها وبين آثارها وهذه هي الفرقة
الناجبة الثانية تعتقد أن لا تأثر لذلك أيضا لكن مع التلازم بحيث لا يمكن التجف وهذه
الفرقة جاهلة بحقيقة الحكم العادى ويرى عاجزا لذلك الى الكفر بأن تترك ما خالف
العادة كالبعث الثالثة تعتقد أن هذه الاشياء مؤثرة بطبعها وهذه الفرقة تجمع على
كفرها الرابعة تعتقد أنها مؤثرة بقوة أودعها الله فيها وهذه الفرقة في كفرها قولان
والاصح أنهما ليستا كفر (قوله محرقة بطبعها) ضابط الابداع بالطبع عند القائلين
به فهم الله تعالى أن يتوقف على وجود شرط وانتفاء مانع كإسباتى والطبع والطبيعة
لغة الصبية التي جبل عليها الانسان كإفى القاموس واصطلاح الحقيقة والمعنى هنا فن
اعتقد أن النار محرقة بحقيقة ذاتها أى لا بقوة أودعها الله فيها الخ (قوله فهو كافر
باجماع) أى لأنه أنشأ الله غيره وجعل الابداع ليس مستداه أصلا (قوله فهو جاهل
فاسق) أى وليس ككافر على الاصح (قوله لعدم علمه) علمه لقوله جاهل فاسق (قوله
والقدم الخ) ترك الوجود لما تقدم أنه صفة سلبية (قوله صفات سلبية) وقيل القدم
والبقاء صفتان نفسيتان لان الاولى عن الوجود في الماضي والثانية عنه في المستقبل
وشد قوم فقالوا ان القدم والبقاء صفتان موجودتان كالقدرة والعلم وأضعف من هذا
قول من قال القدم سلبى والبقاء وجودى والحق انهما سلبيتان كما ذكره الشيخ وجعل
المخالفة امام الحرمين في الارشاد وأوجعهم في البرهان من الصفات النفسية وبزوده
كلام السيد الجرجاني في شرح المواقف والتحقيق أنها سلبية كما ذكره أيضا ونقل عن

القاضي وامام الحرمين أن الوحدةانية تقضية والتصديق أنها سلبية كما ذكره أيضا
(قوله أي معناها الخ) لما كان السلب يطلق على ما معناه سلب ما يليق وعلى الأمر
المسلوب بين أن المراد هنا المعنى الأول لا المعنى الثاني والاربع أن يثبت له تعالى الحدوث
وطروء العدم والمخالفة للمواد وهكذا (قوله وثاني) تفسيره قبله (قوله لأن
كلامهما مني عن الله الخ) لو قال لأن كلامهما سلب ما يليق عن الله عز وجل لكان
أوفق بما قبله

هـ (الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة) هـ هذا شروع في صفات العالي وهي تنقسم
أربعة أقسام قسم يتعلق بالمسكنات فقط وهو القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع
الواجبات والمخائرات والمسحليات وهو العلم والكلام وقسم يتعلق بجميع
الموجودات وهو السمع والبصر وقسم لا يتعلق بشئ وهو الحياة وانما تقدمها على
المعنوية لأنها كالأصل لها (قوله وهي صفة الخ) دخل في قوله صفة جميع الصفات
وخرج بقوله نوتر ما لا يؤثر منها بقوله الوجود والعدم والارادة بناء على الصحيح من أن
التقصير تأثيرا وعلى القول بأنه ليس تأثيرا فهي خارجة بقوله نوتر وحسبته ف قوله
الوجود والعدم لبيان الواقع (قوله نوتر) هذا إشارة إلى تعلقاتها التفسيرية الحادث كما
سنبينه عليه واستناد التأثير إليها مجاز كما سنبين في القرينة استعماله استناده لها على
الحقيقة لأنه لا يكون الاقدرة فلزم عليه قيام القدرة بالقدرة وهو باطل لما فيه من قيام
المعنى بالمعنى (قوله في الممكن) المراد به ما استوى إليه كل من الوجود والعدم بأن
يكون غمرا واجب وغير ممكن وخرج بذلك الواجب والتفصيل فلا تتعلق بهما كما سنبين
أن شاء الله تعالى (قوله الوجود والعدم) هذا يقتضي أنها لا تتعلق بالاحوال
الحادثة ككون زيد عالما لأنها لا تنصف بالوجود بل بالشئ فقط مع أن التصديق أنها
تتعلق بها ويحاجب بأن المراد بالوجود مطلق الشئ مجازا من سلام من إطلاق الخاص
وارادة العام على أن التصديق أن لا حال كما سنبين وقوله أو العدم أي على كلام الجمهور
كما سنبينه عليه (قوله فتتعلق الخ) هو مع قوله وتتعلق بالموجود الخ مقرر على قوله
نوتر الخ أذن لازم التأثير المتعلق ومعناه طلب الصفة أمرا زائدا على قيامها بالذات
فهو أمر اعتباري وقيل هو أمر وجودي وقيل واسطة بين الموجود والمعدوم فيكون
حالا وقيل هو من مواقف العقول فلا يعلمه إلا الله تعالى والتصديق الأول (قوله بالمعدوم)
أي سواء كان عدمه أصليا أو عارضا وقسمه مثل تعلقاتها الأول وأشار إلى تعلقاتها الثاني وهو
تعلقاتها باعتبارها كالكاف (قوله فتوجد) أي يوجد الله تعالى بها كما علم بحاضر
وهكذا يقال في نظيره (قوله كتملقها بك قبل وجوده) أي فتصيرها موجودا أو كان
الأولى أن يذكره ليناسب ما بعده (قوله الذي أراد الله الخ) فيه إشارة إلى أن تتعلق
القدرة تابع لتعلق الارادة فهو على طبقه (قوله أي لا شئ) أشار بهذا التفسير إلى

أي معناها سلب وثاني لأن
كلامهما مني عن الله عز وجل
ما لا يليق به هـ (الصفة
السابعة الواجبة له تعالى
القدرة) هـ وهي صفة تؤثر
في الممكن الوجود أو
العدم فتتعلق بالمعدوم
فتوجد كتملقها بك قبل
وجوده وتتعلق بالموجود
فتعدم كتملقها بالجسم
الذي أراد الله عدمه
فتصيرها معدوما أي لا شئ

أه ليس المراد بالمعذور الميت كما قد يتبادر إلى الفهم البارد (قوله وهذا التعلق الخ) اسم الإشارة عائنة لتعلق المفهوم من قوله فتتعلق بالمعذور الخ مع قوله وتتعلق بالموجود الخ (قوله بمعنى الخ) أي لا بمعنى أنها مصلحة فقط (قوله حادث) تقدم أن الحادث يطلق حقيقة على الموجود بعد عدم وهذا هو المراد هنا لأن التحقيق أن التعلق أمر اعتباري كما مر لا يقال يلزم على حدوثه أن الذات العلية محل للحوادث وهو محال لما يلزم عليه من حدوثها إذ محل الحادث حادث لا نقول فنمّر أنه من الأمور الاعتبارية وهي ليست بصفات حقيقة حتى يلزم ذلك (قوله ولها تعلق صالحي) بضم الصاد ويقال فيه صلاحه بضمها وقوله قديم بمعنى على الصحيح من ترادف القديم والأزلي وأما على القول الثاني فيقال له أزلي فقط كما يعلم مما سبق (قوله في الأزلي) هو عبارة عن أزمنة متوهمه غير متناهية في جانب الماضي وإلى هذا أشار بعضهم بقوله

أزمنة توهمت لانتهاى • إلى زمان حقق الأزلي هي

ووقع في عبارة السعد أنه عدم الأوليّة أو استقرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي أفاده البيهقي (قوله للأيجاد) أي وللعدم أيضاً والمراد بالأيجاد محال الأزل فادفع توقف بعضهم في ذلك حيث قال كيف يقال هي مصلحة لذلك مع أنه يستعمل وجوده في من العالم في الأزلي اه ومنشأ التوقف فهمه أن الأيجاد في الأزلي كما يقتضيه كلامه وليس كذلك (قوله لأن توجد زيدا) أي فيما لا يزال كما علت (قوله أو عريضا) وفيه بمعنى الواو كما عبر به في بعض النسخ ومقابله محذوف والتقدير وعريضا وغيره عريض (قوله مختص بالخال الخ) أي بخلاف التعلق الصالحي فانه لا يختص به إذ القدرة كما هي مصلحة لا تعطى زيد العلم مصلحة لا عطائه الجهل وكما هي مصلحة للعلم طويلا مصلحة بلمله قصيرا وهكذا (قوله فلها الخ) مضرع على ما تقدم (قوله وهو ما مر) يعني صلاحيتها في الأزلي للأيجاد (قوله ودو تعلقها الخ) هذا الصنيع يقتضي أنه لم يتقدم مع أنه قد ذكره فيما مر فلوقال فلها تعلقان تعلق صالحي قديم وتعلق تبصري حادث وقدم لكان أجود (قوله أعني تعلقها الخ) لو قال أعني تعلقها التبصري لكان أظهر (قوله ولها تعلق مجازي) قال السكاكي وجه كونه مجازيا أنه ليس على وجه التأنيروية بأنه يلزم عليه أن إطلاق التعلق على تعلق العلم ونحوه مجاز لعدم التأنيروية يجب بأن كلامه انما هو بالنسبة للقدرة والارادة قال بعضهم ما معناه اه يلزم عليه حينئذ أن إطلاق التعلق على صلاحية القدرة والارادة مجاز ولا فائز به اه لكن سرح بعض الحقين بخلافه حيث قال بعد بيان معنى التعلق وهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو التبصري وأما إطلاق التعلق على صلاحية الصفة في الأزلي لشيء أو على كون الشيء في الضمّة فهو مجاز اه وهذا هو الذي يؤمن من قول الشيخ فيما يأتي لكن التعلق الحقيقي الخ (قوله ويسمى) أي تعلقها بالموجود المذكور (قوله

وهذا التعلق تبصري بمعنى أنها تعلقت بالفعل والتعلق التبصري حادث ولها تعلق صالحي قديم وهو صلاحيتها في الأزلي للأيجاد فهي صالحة في الأزلي لأن توجد زيدا طويلا أو قصيرا أو عريضا وصالحة لا عطائه العلم وتعلقها التبصري مختص بالخال الذي عليه زيد فلها تعلقان تعلق صالحي قديم وهو ما مر وتعلق تبصري حادث وهو تعلقها بالمعذور فتوجدده وبالموجود فتعدمه وهذا أعني تعلقها بالموجود وبالمعذور تعلق حقيقي ولها تعلق مجازي وهو تعلقها بالموجود بعد وجوده وقبل عدمه كتعلقها بشيء بعد وجوده وقبل علمنا ويسمى تعلق قبضة بمعنى أن الموجود في قبضة القدرة ان شاء الله بقاءه على وجوده وان شاء عدمه بها

وكتعلقها بالمعدوم قبل أن يريده الله تعالى وجوده ~~كتعلقها~~ يزيد في زمن الطوفان فهو تعلق قبضة ايضا بمعنى أن المعدوم في قبضة القدرة أن شاء الله تعالى على عدمه وإن شاء أن يحرمه من العدم إلى الوجود بها وكتعلقها بنا بعد موتنا وقبل البعث فيسمى تعلق قبضة ايضا بمعنى ما تقدم فلها سبع تعلقات تعلق صالحي قديم وتعلق قبضة وهو تعلقها بنا قبل أن يريده الله وجودنا وتعلق بالفعل وهو ايجاد الله تعالى الشيء بها وتعلق قبضة وهو تعلقها بالشيء بعد وجوده وقبل أن يريده الله عدمه وتعلق بالفعل وهو اعدام الله الشيء بها وتعلق قبضة بعدمه وقبل البعث وتعلق بالفعل وهو ايجاد الله لنا يوم البعث لكن التعلق بالحقيق من ذلك تعلقان هو ايجاد الله بها واعدامها وهذا على التفصيلي وأما الاجالي فلها تعلقان كما هو الشائع تعلق صالحي وتعلق تبخيري لكن التبخيري خاص بالايجاد والاعدام وأما تعلق القبضة فلا يوصف بالتبخيري ولا بالصالحي القديم وما تقدم أنها تتعلق بالوجود والعدم هو أي الجمهور قال بعضهم لا تتعلق بالعدم فإذا أراد الله عدم شخص

وكتعلقها بالمعدوم الخ) ظاهر صنعه أنه معطوف على قوله كتعلقها بنا بعد وجودنا الخ وهو غير صحيح لما يزن عليه من أنه يكون تعلقا لتعلقها بالوجود ولا يفتقر بطلانه فعل هذا تحريف والصواب وتعلقها باسقاط الكاف ويستند بقرائن بالرفع عطفا على قوله تعلقها بالوجود الخ (قوله قبل أن يريده الله تعالى وجوده) أي قبل أن تعلق به أوادته تعالى تعلقا تحريزا إذا تعالى القول به ولو قال قبل وجوده لكان الظاهر وكذا يقال في نظائر بعد تأمل (قوله وكتعلقها بنا الخ) يحتمل أنه معطوف على قوله كتعلقها بزيد الخ وعلمه فراءه بالمعدوم في قوله وكتعلقها بالمعدوم ما يشتمل هذا العدم الأصلي وقد مثل له بقوله كتعلقها بزيد الخ وهذا العدم العارض وقد مثل له بقوله وكتعلقها بنا الخ ويحتمل وهو الظاهر أنه معطوف على قوله تعلقها بالوجود الخ وعليه فراءه بالمعدوم في ذلك خصوص الشيء الاول ويستند فالصواب اسقاط الكاف وقرائنه بالرفع عطفا على ذلك (قوله بعد موتنا) الاولى بعد فنائنا (قوله فلها سبع تعلقات) في تفسر هذا على ما تقدم خفاء لكنه نظر إلى أن التعلق التبخيري شامل لثلاثة أبعاد الاول التعلق بالعدم عدا ما صليا على وجه اليجاد والثاني التعلق بالمعدوم عدا ما عرضا كذلك والثالث التعلق بالوجود على وجه الاعدام فإذا ضمت هذه الثلاثة إلى التعلق الصالحي مع تعلقات القبضة الثلاثة كان المجموع ماذ كرفا لخاصل أن المجموع سبعة ثلاثة أفراد التعلق التبخيري ومثلها أفراد تعلق القبضة والسابيع التعلق الصالحي والظاهر أنها تتعلق بنا بعد البعث تعلق قبضة ايضا بمعنى أنه أن شاء الله أيضا على وجودنا وإن شاء أعدمنا لكن هذا يقطع النظر عن الادلة الدالة على يقائنا حينئذ وإذا ضمت هذا إلى ما سبق كانت الجمل ثمانية فليصور (قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله هوهم أنها كلها تعلقات حقيقية (قوله تعلقان) كان عليه أن يقول ندرت تعلقات التي هي أفراد التعلق التبخيري لكنه قد أجملها وجعلها تعلقان إذا الأول منها شامل لقردين ولا يفتقر ما وقع له في هذه العبارة (قوله وهذا) أي ماذ كرهه من عدها سبعة وقوله على التفصيل أي كأنه على الترجمة الفصل وقوله وأما الاجالي أي الجملي وكان المناسب لما قبله أن يقول وأما على الاجالي فلها الخ (قوله خاص بالايجاد والاعدام) أي بالفعل فلا يشتمل تعلق القبضة ولا الصالحي القديم (قوله فلا يوصف الخ) وانظر هل يوصف بالصالحي الحادث أولا والظاهر ثم ولذلك وجد في بعض النسخ مضروبا عليه وبني أن يكون صلاحا حادثا ولم يتعرضوا له (قوله أنه تعلق الخ) على حذف من بيان لما (قوله هو رأي الجمهور) ولا يعني أن مصب الخلاف هو تعلقها بالعدم وأما تعلقها بالوجود فهو متفق عليه (قوله وقال بعضهم لا تتعلق الخ) هذا القول مبني على القول بأن الاعراض لا تنطبق زمانين بدليل قوله بعد منع عنه الاعدادات وهذا القول مرجوح وكذلك ما بين عليه فكل من البني والبنى عليه ضعيف (قوله فإذا أراد الله

منع عنه الامدادات التي

هي سبب بقائه

*(الصفة الثامنة الواجبة

للعلى الارادة)* وهي

صفة تخصص الممكن

بعض ما يجوز عليه فزيد

مثلا يجوز عليه الطول

والقصر فالارادة خصصته

بالطول مثلا وأما القدرة

فهي تبرز الطول من عدم

الى الوجود فالارادة

تخصص والقدرة تبرز

والممكنات التي تتعلق بها

القدرة والارادة ستة

الوجود وعدم الصفات

كالطول والقصر والازمنة

والامكنة والجهات ونسبي

الممكنات المتبايلات

فالوجود يقابل عدم

والطول يقابل القصر

وجهة فوق تقابل جهة

فحتم ومكان كذا كغير

يقابل غيره كالشأ مثلاً

وحاصل ذلك أن زيدا قبل

وجوده يجوز عليه أن يبقى

على عدمه ويجوز أن يوجد

في هذا الزمان فإذا وجد

فقد خصت الارادة

وجوده بدلا عن عدمه

والقدرة ابرزت الوجود

وبجوز أن يوجد في زمن

الطوفان وفي غيره

(الح) هذه الناحية فصفة لانها أفصحت عن شرط محذوف قد رده وإذا كانت لا تتعلق بالعدم فكيف يعدم الشخص وحاصل الجواب أنه بعدم نفسه إذا قطع الله عنه الاعراض التي هي سبب في بقائه (قوله منع عنه الامدادات) أي الامور التي أتمدها وهي الاعراض المسكنة فإذا منع الله عنه تلك الامور انعدم بنفسه ونظير ذلك الفتيلة فانما تستمر متوقفة مادام فيها الزيت فإذا فرغ انطفأت بنفسها ولا تحتاج الى أن يقطعها أحد (قوله التي هي سبب في بقائه) فبقاؤه مسبب عن تلك الامدادات فإذا زالت زال

(الصفة الثامنة الواجبة للعلى الارادة) اعلم أنه قد كثر الخلاف في هذه الصفة على أقوال فعددنا هي صفة قديمة بجمودية قائمة بذاته تعالى وقيل هي صفة سلبية بمعنى عدم الكراهة وقيل غير ذلك والاول هو الحق (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله تخصص الح) أخرج به غير الصفة المعروفة وهي الارادة (قوله ببعض الح) الباء داخله على المقصور عليه فيه يظهر وان كان خلاف الغالب من دخولها على المقصور كما سرح به السهر في شرح التلخيص والسيد في حاشية المطول والكشاف كما نقله ليس في حاشيته على مختصر السعد اذ اياه ما نقله من أنهم ما وان اتفقا على جواز الامرين لغة اختلفا في الغالب استعمالا لاقوال السعد الغالب دخولها على المقصور وقال السيد دخولها على المقصور عليه وبهذا ذهب أن ما في النظم المشهور من نسبة القول بأن الغالب دخولها على المتصور الى السيد فقط ليس بجيد (قوله فزيد الح) تفرع على قوله تخصص الح) (قوله فالارادة الح) لو عبر بالواو بدل الفاء لكان أجود (قوله وأما القدرة الح) مقابل لقوله فالارادة الح) (قوله فهي تبرز الح) أي تنبئه بعد أن كان معدوما ولو قال فهي تبرز طويلا الح) لكان أنسب بما قبله وكذا يقال في نظيره عما يأتي (قوله فالارادة الح) مفرع على ما علم مما تقدم (قوله والممكنات الح) أشارنا ذلك بعضهم بقوله

الممكنات المتبايلات * وجودنا وعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات * كذا المقادير وروى النقات

(قوله ستة) لعله نظار لي جعل الوجود وعدم اثنين حتى يتم جعلها ستة على صفة متأمل (قوله والصفات) لعله ادرج فيها المقادير التي أفردها بعضهم في النظم السابق (قوله المتبايلات) أي المتنافيات (قوله فالوجود يقابل الح) مفرع على ما قبله لكنه اقتصر على غير الازمنة ولو قال بعد هذه العبارة وبالعكس في الجبع لكان أول ليم ذلك التفرع فان التقابل تعاقل من الجانبين كالأبني (قوله وجهة فوق الح) الأنسب ما فرع عليه أن يبرز هذا عما بعده كالأبني (قوله وحاصل ذلك) أي محصل ما ذكر من قوة والممكنات الح) لكنه اقتصر على غير الامكنة (قوله في هذا الزمان) لو أنه قطعه ماضره (قوله ويجوز أن يوجد الح) لو أخره عما بعده لكان أنسب (قوله

فإنه لا يخص وجوده في هذا الزمن دون غيره هو الإرادة ويجوز أن يكون مولى لا أو قصيرا فإذا يخص طوله لا عن القصير الإرادة ويجوز أن يكون في جهة فوق فالذي خصه في جهة تحت كالارض الإرادة والقدره والإرادة صفتان قائمتان بذاته تعالى موجودتان لو كشف غشا الخيال رأيا هما ولا تعلق لهما إلا بالممكن فلا تعلقان بالمستحيل كالذي من تنزه الله تعالى عنه ولا بالواجب كذا أنه تعالى وصفاته ومن الجهل قول من قال إن الله قادر أن يخذل الولد لا تعلق للقدره بالمستحيل واتخاذ الولد مستحيل ولا يقال أنه إذا لم يكن قادرا على اتخاذ الولد كان عاجزا لا نقول أن عاجلا لم يجز لو كان المستحيل من وظيفة القدره ولم تعلق به مع أنه ليس من وظيفتها إلا الممكن وللا إرادة تعلقان تعلق صالحي قديم وهو صلاحيتها للتخصيص إلا لافزاد الطويل أو القصير يجوز أن يكون على غير ماهو عليه باعتبار صلاحية الإرادة فهي صالحة لأن يكون زيد سلطانا وأن يكون زبالا باعتبار التعلق الصالحي ولها تعلق بتعريف قديم وهو تخصيص الله تعالى الشيء بالصفة التي هو عليها فالعلم الذي أنصف به زيد خصه به تعالى أن لا يارادته فتخصيصه بالعلم مثلا قديم

فإنه لا يخص وجوده في هذا الزمن الخ لم يتعرض للقدره هنا وفيما بعد وكان الانسب بما سبق التعرض لهما (قوله والقدره والإرادة صفتان الخ) كان الأحسن تأخير هذه الصاعه عن قوله وللا إرادة تعلقان الخ لاختصاصه بالإرادة (قوله ولا تعلق لهما إلا بالممكن) أي لذاته ولو كان واجبا أو مستحيلا عرضيين اذ لو لم تعلقا بالتساوي لهما متعلق لأن الممكن إما واجب عرضي متعلق علم الله وجوده وإما مستحيل كذلك لتعلقه بعده ونخرج بذلك الواجب والمستحيل الذاتيان فلا تعلقان بهما كما أشار به بقوله فلا تعلقان الخ المفرع على ذلك (قوله فلا تعلقان بالمستحيل) أي لذاته كما أشار به بالمثال وكذا يقال فيما بعد وإنما لم يعلقا بالمستحيل لأنه يلزم عليه تخصيص الحاصل وذلك أن تعلقا بعده وقلب الحقائق وذلك أن تعلقا بوجوده وكل من تخصيص الحاصل وقلب الحقائق محال وأورد بعضهم على الثاني أنه يجوز مسح الآدى فرد أمثلا وأجاب بأن معنى قولهم قلب الحقائق محال أن قلب بعض أقسام الحكم العقلي إلى بعض كان يصير الواجب سائرا أو مستحيلا محال (قوله ولا بالواجب) أي لأنه يلزم على تعلقها به تخصيص الحاصل وذلك أن تعلقا بوجوده وقلب الحقائق وذلك أن تعلقا بعده وكل منهما محال كما علت (قوله ومن الجهل الخ) أي عما ينشأ عنه والمراد الجهل المركب الذي هو اعتقاد الشيء على خلاف ماهو عليه كما سألنا في قوله من قال هو ابن حزم وقال بعضهم هو ابن العربي (قوله لأنه لا تعلق الخ) أي وإذا كان كذلك كان اعتقاده تعلق القدره بالمستحيل التي ينشأ عنه ما ذكره جهلا (قوله ولا يقال الخ) أشار به إلى رد ما قد يقال من جهة ذلك القائل كيف تقولون هدم تعلق القدره بالمستحيل مع أنه يلزم عليه المجتزئ وحاصل الرد أنه لا يلزم ذلك إلا لو كان معدا لها بحيث يكون من وظيفتها (قوله وللا إرادة تعلقان) أي على التحقيق كما سألنا (قوله وهو صلاحيتها للتخصيص) أي الممكن بأي يمكن من الممكنات ولو غير الذي وجد عليه فيما لا يزال بخلاف التعلق التجزئ فهو مختص بما وجد عليه الممكن فيما لا يزال (قوله فزيد الخ) مفرع على مجموع قوله صلاحيتها للتخصيص (قوله باعتبار صلاحية الإرادة) أي لا باعتبار تعلقها التجزئ لأنه لا يتخطى كإعمال عامر (قوله فهي صالحة الخ) تفريع ثان بعد التفريع الأول (قوله باعتبار التعلق الصالحي) لاحقة لذلك بعد قوله فهي صالحة المتضمن عن ذلك وقد يقال مراده بذلك أن صلاحيتها لما ذكره يقطع النظر عن التعلق التجزئ ولو عبر بذلك لكان أظهر (قوله ولها تعلق الخ) كان عليه أن يقول وتعلق الخ باسقاط الحار والحرور كما لا يخفى على المتأمل (قوله تخصيص الله الخ) قد تقدم أن يكون التخصيص تأثيرا أولا خلافا والعصم الأول (قوله بالصفة التي الخ) أراد بالصفة ما يشمل كونه في مكان كذا أو زمان كذا أو جهة كذا ونحو ذلك (قوله فالعلم الخ) مفرع على ما قبله (قوله فتخصيصه الخ) مفرع على التفريع قبله أو تفريع

ويسمى تعلقاتها تمييزاً قديماً
 وصلاحيته التفصيلية بالعلم
 وغير باعتبار ذاتها بقطع
 النظر عن التخصيص بالفعل
 يسمى تعلقاتها صلوحيه قديماً
 وقال بعضهم لها تعلق تمييزي
 حادث وهو تخصيص زيد
 بالطول مثلاً حين يوجد
 بالفعل فعلي هذا يكون لها
 ثلاث تعلقات لكن التحقيق
 أن هذا الثالث ليس تعلقاتاً
 بل هو اظهار لتعلق التمييزي
 القديم وتعلق القدرة
 والارادة عام لكل ممكن
 حتى ان الخطرات التي تخطر
 على قلب الشخص مخصصة
 بآرادته تعالى كما ذكره الشيخ
 الماوي في بعض كتبه واعلم
 أن نسبة التخصيص للارادة
 والابراز والابحاد لاقدرة
 مجاز لان المخصص حقيقة
 هو اقلته تعالى بآرادته والمبرز
 والموجود حقيقة هو الله
 جل وعلا بقدرته فقول
 العامة القدرة تفعل بفلان
 كذا ان أراد القائل أن
 الفعل للقدرة حقيقة أولها
 وللذات كفر والعباد بالله
 تعالى بل الفعل لذاته تعالى
 بقدرته

ثان بعد التفرع الأول وهذا هو الاظهر (قوله حين يوجد) فهو مقارن لتعلق
 القدرة التمييزي الحادث فلا ترتيب بينهما على ما يأتي (قوله فعل هذا) أي قول
 بعضهم بأن لها تعلقات تمييزاً حادثاً وقوله يكون لها ثلاث تعلقات أولها الصلوحى القديم
 ثانيها التمييزي القديم ثالثها التمييزي الحادث (قوله لكن التحقيق الخ) استدلاله
 على ما قبله الموهوم أنه هو التحقيق (قوله أن هذا الثالث) أي الذي يقوله هذا
 البعض (قوله ليس تعلقاتاً) أي مستقلة فلا ينافي أنه استقرار لتعلق التمييزي
 القديم (قوله بل هو اظهار الخ) فهو ليس تخصيصاً آخر وانما هو اظهار للتخصيص
 القديم والتعبير بالانظهار فيه مسامحة لانه في الحقيقة استقرار لتعلق التمييزي القديم
 كما مرث الاشارة اليه وليس هذا الانسراب للابطال وانما هو للائصال كما هو ظاهر (قوله
 عام لكل ممكن) غلظه يشمل الامور الاعتبارية فلا مانع منه لكنهم صرحوا بأنها ليست
 من متعلقاتها فليصر (قوله - حتى ان الخطرات) المراد بها ما يشغل مراتب القصد الخمسة
 المنظومة في قول بعضهم

مراتب القصد خمس حاجس ذكرها * فخطر غديث النفس فاسخها

يليه هم فمزم ككها رفعت * سوى الاخرة فيه الاخذ قد وقع

فالاول ما يلي في القلب ولا يدوم والثاني ما يلي فيه ويدوم مدة والثالث أعلى من ذلك
 والرابع قصد الشيء مع ترجع الفعل أو التلذذ والخامس قصد الشيء مع الجزم به بحيث يصعب
 عليه (قوله التي تخطر) بضم الطاء وكسرها كما يؤخذ مما نقل عن حاشية الشفاء
 للشمساني من أنه يقال خطر الشيء يخطى أو على بالي يخطر بضم الطاء وكسرهما بخلاف
 ما اذا قيل خطر الشيطان بقلب الانسان يخطر اذا وصل وسواسه اليه فان المضارع
 فيه بضم الطاء فقط ١٥ (قوله والابحاد) عطف تفسير (قوله مجاز) أي عطف من
 اسناد الشيء اليه فاليه في قوله بعد بآرادته وفي قوله بقدرته للسببية (قوله والموجود)
 عطف تفسير (قوله فقول العامة الخ) في تفريعه على ما قبله خفاء ولا يخصى ما في
 هذه العبارة من الزكاة من حيث الاخبار لكن شكك لصحتها بجعل الخبر محذوفاً
 والتقدير فقول العامة القدرة تفعل بفلان كذا فيه تفصيل ثم ذكر أحدث شي التمهيد
 بقوله ان أراد الخ وحذف الشيء الا غرو سيأتي بيانه فتأمل (قوله القدرة تفعل
 الخ) وكذلك قوله هم القدرة تفعل الخ وانظر فعل القدرة والقدرة تصرف (قوله ان
 أراد القائل الخ) أي وان أراد ان الفعل للذات فقط والقدرة سبب فيه أو أطلق
 فيصر ذلك لما فيه من الابهام وقيل بكرة فقط (قوله والعباد بالله تعالى) أي النصن
 من الكفر وأسبابه بالله تعالى (قوله بل الفعل الخ) مرتبط بمحذوف مفهوم
 مما قبله والتقدير فليس الفعل للقدرة لاعلى سبيل الاستقلال ولا على سبيل الشركة
 بل الفعل الخ

«الصفة التاسعة الواجبة للعلم» قد وجد للناس في هذه الصفة مذاهب منها مذهب أبي سهل وهو أن له تعالى علوما قديمة لأنها لها كمال ومنها مذهب أهل الحق وهو أن له تعالى علما واحدا قديما يتعلق بجميع الموجودات والمعدومات وبالكليات والجزئيات فعمل سبحانه وتعالى الأشياء كلها ازلا تفصيلا ما كان منها وما يكون وما لم يكن فدخل في ذلك ما علم عدم وجوده فعمله ويعلم كفيته التي يكون عليها لو وجد كما قال تعالى اخبرنا عن الكفار ولوردوا العاد والمأنها وعنه وانهم لكاذبون واختلف هل المولى سبحانه وتعالى يعلم الأشياء اجالا كما يعلمها تفصيلا أولا يعلمها الا تفصيلا والحق كما في المواضع أنه ان اشترط في العلم الاجبالي الجهل بالتفصيل كما يشير له قول الغزالي في عقيدته

والعلم بالشي على التجهيل * يلزم السهو وعن التفصيل
كالعلم بالارض وبالسما * والسهو عن كيفية الاجراء

امتنع والافلا (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله موجود فخرج بها ما ليس موجودا كصفات السلوب وقوله يتكشف خرج به ما ليس بالمتكشف كالقدرة والارادة وقوله المتكشوف خرج به ما يتكشف به خصوص الموجود وهو السمع والبصر واعتراض على هذا التعريف من وجوه الاول أنه غير مانع لشموله للكلام لانه يتكشف به المعلوم الثاني أن التعبير بمادة الانكشاف يوهم سبق الخفاء ليقال لا يهتكم مع قوله من غير سبق خفاء لان الابهام موجود من قول الامر الثالث أن قوله المعلوم معناه المتكشف فيصير التركيب يتكشف به المتكشف ولا خفاء في أن انكشاف المتكشف فيه تفصيل الحاصل الرابع ان المعلوم مشتق من العلم ومن المقرر ان المشتق متوقف على المشتق منه وقد أخذ في تعريفه والمعرف متوقف على التعريف فقد توقف كل منهما على الآخر وهو دور لكن لما كان هذا التعريف للسعد وغيره من الاكابر ذكره الشيخ تبعا لهم وان كل فيهما ذكر خصوصا وقد قيل ان غالب تعاريف العلم يدخله الخلدش ولك أن تقول بحجاب عن الاول بأن المراد يتكشف بها المعلوم لمن قام به العلم دون المطالع عليه بخلاف الكلام فانه يتكشف به المعلوم لمن اطالع عليه وعن الثاني بأنه لا ينظر لهذا الابهام لضعفه بالنسبة لله تعالى وعن الثالث بأن المراد المعلوم أي المتكشف به هذا الانكشاف كما قاله بعض المحققين في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتلا أعطى سلبه فلا يلزم تفصيل الحاصل اذ لا يلزم ذلك الا لو كان المراد أنه متكشف بغير ذلك الانكشاف وعن الرابع بأن المشتق منه هو العلم الذي هو المصدر والمعرف انما هو العلم الذي هو اسم للصفة فالتعريف ليس متوقفا على المعرفة (قوله انكشافا) مفعول مطلق مبين للتويع (قوله على وجه الاحاطة) أي على وجه هو الاحاطة فلا ضرورة للبيان والاحاطة هي العلم بالشي من جميع الوجوه لامن وجه فقط (قوله

«الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم» وهو صفة قديمة قائمة بذاته تعالى موجودة يتكشف بها المعلوم انكشافا على وجه الاحاطة

من غير سبق خفاء) صفة ثانية للانكشاف (قوله وتعلق) أى تعلقا يتميز يا قديما
 كما سنبه عليه والاولى التفرع لان ذلك علم من قوله ينكشف الخ وقد يجب بأن
 الواو تأتي للتفريع كما تقدمت (قوله بالواجبات) أى على وجه الثبوت وقوله
 والواجبات أى على وجه الثبوت بالنسبة لوجودها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة
 لغيره وقوله والمستحيلات أى على وجه الانتفاء فيعلم الاشياء على ما هي عليه والا تقلب
 العلم جهلا (قوله فيعلم ذاته تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله وصفاته) أى حتى علم
 فيعلم تعالى علمه (قوله بعلمه) لا حاجة اليه لانه معلوم من قوله فيعلم وكذا يقال في نظيره
 بعد (قوله ويعلم الموجودات) أى من الممكنات وقوله والمعدومات أى من الممكنات
 أيضا فلا يقال الموجودات تشمل ذاته تعالى وصفاته الوجودية والمعدومات تشمل
 المستحيلات فيكون في العبارة تكرار (قوله بمعنى أنه الخ) كان الانطهر أن
 يقول بمعنى أنه يعلم انتفاء ما لا ثبوتها والا تقلب العلم جهلا تنزه الله عنه (قوله ويعلم
 أنه لو وجد الخ) هذا ليس من جهة المعنى وانما هو مجرد فائدة (قوله وتعالى الخ)
 تأكيديا قبله (قوله وله تعلق يتميزي قديم فقط) أى لاصولحى قديم ولا يتميزي
 حادث خلافا لمن أثبت ما نحن آتيت الاول يقول اذا تعلق علم الله بوجد له مثلا في يوم
 كذا اصيل لان يتعلق بعددك فيه بقطع النظر عن ذلك التعلق ومن أثبت الثاني
 يقول اذا تعلق علمه تعالى بأشئ مستوجده ملام وجدته بالفعل فقد انقطع ذلك التعلق
 وتجدد التعلق بأنك وجدت والحق الذي عليه الجمهور أن علمه تعالى تعلق أزلا بما كان
 وما يكون على الوجه الذى عليه يكون وأنه لم يتجدد شئ زائد على ذلك والتعبير عما كان
 أو سيكون انما هو باعتبار العلوم لا باعتبار العلم (قوله فأنه تعالى يعلم الخ) مفرع
 على قوله وله تعلق الخ (قوله هذه المذكرات) أى التي هي الواجبات والمستحيلات
 والواجبات وقوله أزلا أى في الازل (قوله علما) مقول مطلق (قوله لاعلى سبيل
 الظن الخ) الاولى اسقاط هذه العبارة لانه لا حاجة لها بعد قوله فيعلم الله تعالى الخ
 وضافة سبيل الى ما بعده للبيان (قوله ومعنى قولهم الخ) كان الاولى ذكر هذه العبارة
 عقب التعريف لان ارتباطها به أشتمل ارتباط ما ذكره قبلها به (قوله وليس الله
 تعالى الخ) كان الاولى الايمان بقاء التفريع الآن يعتبر ما تقدم (قوله عن ذلك)
 أى كونه كان يجعلها ثم علمها (قوله وأما الحادث الخ) أشار بذلك الى أن علمه تعالى
 يخالف علم الحوادث في أنه أزلي لا ابتداء له ويخالفه أيضا في أن معلوماته لا تنتهي وفي
 أنه يتعلق بالشيء على سبيل التفصيل كما هو وفي أنه ليس ضروريا ولا نظريا كما أشار لذلك
 الغزالي بقوله

علم الاله الواحد القويم * ليس كمثل سائر العلوم
 لانه ليس له بداية * ولا لمعلوماته نهاية

من غير سبق خفاء وتعلق
 بالواجبات والواجبات
 والمستحيلات فيعلم ذاته
 تعالى وصفاته بعلمه ويعلم
 الموجودات كلها
 والمعدومات كلها بعلمه ويعلم
 المستحيلات بمعنى أنه يعلم أن
 الشئ مستحيل عليه
 تعالى ويعلم أنه لو وجد لترتب
 عليه فادتنزه الله عن
 الشئ وتعالى علوا
 كبيرا وله تعلق يتميزي قديم
 فقط فأنه تعالى يعلم هذه
 المذكرات أزلا علما تاما
 لاعلى سبيل الظن ولا على
 سبيل الشك لان الظن
 والشك مستحيلان عليه
 تعالى ومعنى قولهم من غير
 سبق خفاء أنه تعالى يعلم
 الاشياء أزلا وليس الله تعالى
 كان يجعلها ثم علمها تنزه
 سبحانه وتعالى عن ذلك
 وأما الحادث فيجعل الشئ
 ثم بعلمه

وعلمه لها على التفصيل • لاعتبار ضرورة ولادليل

(قوله لانه يقتضى الخ) لا يقال بجري مثل ذلك في القدرة لانه لا يلزم على كونهما سالمة للإيجاد والاعدام العجز وكذا يقال في الارادة فلا يلزم على كونها سالمة للتخصيص الكراهية بخلاف ما هنا فانه يلزم على كونه سالما لان ينكشف به كذا الجهل هذا وقد يقال قوله لانه يقتضى الخ لا يظهر الاول مثبت التعلق التصري القديم والقرض خلافه فحينئذ يكون سالما لان ينكشف به كذا مع كونه منك: فانه بالفعل كما قالوا في الارادة انها سالمة للتخصيص مع حصوله بالفعل وهذا لا غبار عليه لان التعلق بالفعل فرع عن الصلاحية

• (الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة) • (قوله وهي صفة الخ) الضمير راجع للحياة بقطع النظر عن كونها صفة له تعالى ليشمل التعريف الحياة في حق الحادث ودخل في قوله صفة جميع الصفات وقوله تصح الخ يخرج به جميع الصفات الا المعرفة فتقوله لمن قامت به الخ ليس للاحتراز عن شيء بل لبيان الواقع وقوله صفة أي وجودية ولو عبر به لكان أولى (قوله الادراك) مقول تصح لكن فيه تسامح اذ كان مقتضى الظاهر ان يقول الاتصاف بصفات الادراك والمعنى على ذلك كما أشار به بالتفسير فان قيل هي كما تصح الاتصاف بصفات الادراك تصح الاتصاف بغيرها من باقي الصفات فلم يثبت ذلك الموهوم أي أنها لا تصح غيره أجب بأن الادراك لا مفهوم له لانه جامد غير مشتق (قوله كالعالم الخ) الكاف استقصائية بناء على القول بعدم ثبوت صفة الادراك (قوله أي تصح أن يصف الخ) كان الانسب بسابقه أن يقول أي تصح أن يصف الخ (قوله بذلك) أي الادراك أي صفاته (قوله ولا يلزم من الحياة الخ) أي سواء كان في حق الله تعالى أو في حق الحادث لا يقال كيف لا يلزم منها ذلك في حقه تعالى مع أنه يجب انصافه به لا ما تقول وجوب ذلك ليس من الحياة أي ليس لاجل الحياة وانما هو لقيام الادلة عليه فهي لا يلزم منها شيء مطلقا لأنه واجب في حقه تعالى لقيام الادلة بما تفرق في حق غيره (قوله بشئ) المراد به معناه الفوق وهو مطلق الامر فيشمل المعلوم بقرينة ما بعد (قوله والدليل على وجوب القدرة الخ) انما جمع هذه الاربعة لاعتقاد دلماها ولا يخفى أن هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه المخالفات لأن وجود هذه المخالفات انما يتوقف على العلم بها كما يؤخذ من قوله ووجه توقف الخ فتأمل (قوله لانه لو اتقنى الخ) هذه الاشارة الى قياس استثنائي وتقريره أن تقول لو اتقنى شيء من هذه الصفات الاربعة لما وجد شيء من الحوادث لكن عدم وجود شيء منها باطل بالمساهدة فبطل ما أدى اليه وهو انتقائي من هذه الصفات الاربعة فنبت نفسه وهو عدم انتقائي منها وهذا هو المطلوب فذكر الشرطية بقوله لو اتقنى شيء الخ وحذف الاستثنائية وكان الاولى حذف الـ من الاربعة كما لا يخفى (قوله فلما وجدت

وليس العلم يتعلق بالصورة
يعني أنه صالح لان ينكشف
به كذا لانه يقتضى أن كذا
لم ينكشف بالفعل وعلم
انتقائه بالفعل جهل تنزه
الله تعالى عنه

• (الصفة العاشرة الواجبة
له تعالى الحياة) • وهي
صفة تصح لمن قامت به
الادراك كالعالم والسمع
والبصر أي يصح ان يصف
بذلك ولا يلزم من الحياة
الاتصاف بالادراك بالفعل
وهي لا تتعلق بشئ موجود
أو معدوم والدليل على
وجوب القدرة والارادة
والعلم والحياة وجود هذه
المخالفات لانه لو اتقنى شيء
من هذه الاربعة لما وجد
شيء فلما وجدت

الخلق (مفرع على قوله لانه لو اتى شيء الخ (قوله ووجه توقف الخ) أى المفهوم
 من قوله لو اتى الخ حيث جعل عدم وجود مخلوق لازماً لانفائضها منها والحاصل أن
 الفعل لا يصح بدون شيء من هذه الصفات لان تعلق القدر متموقف على تعلق الارادة
 وهو متوقف على تعلق العلم وكل من هذه الصفات متموقف على ثبوت الحياة فان قيل
 لا تسلم أنه لا يصح بدون ذلك لم لا يصح ويكون مستندا للكون قادرا والكون مراد
 والكون علما والكون حيا كما يقول المعتزلة أو يكون موجدا بالعلة أو بالطبع كما
 يقوله بعض الفرق أجب بأنه لما كان ذلك واضح البطلان لم يتطروروا هذا السؤال
 (قوله بالفعل) الاولى أن يقول به أى بذلك الشيء (قوله ثم يريد الخ) على حذف
 مضاف والتقدير ثم يريد فعل الامر وهذا الترتيب المستفاد من ثم في التحقق والتعقل
 بالنسبة للعادى وكذلك بالنسبة له تعالى أن يريد تعلق الارادة بالتمييز الحادث على
 القول به وأما أن يريد تعلقها بالتمييز القديم فهو ليس الا في التعقل وقوله وبعد
 ارادته الخ الترتيب المستفاد من ذلك في التحقق والتعقل بالنسبة للعادى وكذا بالنسبة
 له تعالى أن يريد تعلق الارادة بالتمييز القديم وأما أن يريد تعلقها بالتمييز الحادث على
 القول به فهو في التعقل لا في التحقق كما ذكره الشيخ يحيى الشاوى قال والامر التالى
 في فعله تعالى وهو محال لانه من شأن الحادث انه الذى يتأخر مراده عن ارادته مدة
 حتى يأخذ في أسبابه ونعقبه بعض المحققين بأنه لا مانع من أن يريد تعالى الشيء مؤخرا
 باختياره لا لسلكه فالحق أنه لا يمتنع الترتيب بينهما في التحقق هذا كله في غير التعلق
 الصاوى أما هو فلا ترتيب أصلا لتحقيقه ولا لتعقلا كما نص عليه الشيخ يحيى قال أما الاول
 فلان الازل لا ترتيب فيه وأما الثانى فلا نه لا مانع من تعقل صلاحية الصفة لكذا به طبع
 النظر عن غيرها من الصفات فلا يتوقف على تعقل صلاحية الصفة الأخرى (قوله يباشر
 فعله بقدرته) أى على سبيل التأثير بالنسبة له تعالى وعلى سبيل الكسب بالنسبة للعادى
 لانه لا تأثير للعبد في شيء من الاشياء كما هو مذهب أهل السنة وكذا يقال فيما بعد (قوله
 ومن المعلوم الخ) أى لانه لا يتأتى الفعل من غيرى وقوله لا بد وأن يكون حيا أى لا يخفى
 عن أن يكون حيا والواو زائدة في مثل هذا التركيب (قوله والعلم والارادة الخ) الاولى
 اسقاط العلم لان تعلقه تعلق انكشاف لا تأثير صفات التأثيرات على القدرة والارادة
 الا أن يقال المراد بصفات التأثير ما يتوقف عليه التأثير كما هو بريح التعليل لكن قد يقال
 كان علمه أن يريد جنس الحياة لانه يتوقف عليها التأثير كما علم ما يتوقف عليه يجب بأن علمه
 التسمية لا توجب التسمية (قوله لان الذى يريد الخ) علمه للعلة وهو على حذف مضاف
 كما تقدم (قوله ويقصده) تفسر (قوله مثلا) أى أمثلا مثلا (قوله فتعالى هذا الخ)
 مفرع على ما استفد مما تقدم لكن يقطع النظر عن التفسير بقوله في حق الحادث لان
 ما تقدم لا يختص بالحادث وقوله على الترتيب أى في التحقق والتعقل حكاه محله

الخلقات عرفنا ان الله تعالى متصف بهذه الصفات ووجه توقف وجود هذه الخلقات على هذه الاربعة ان الذى يفعل شيئا يشعده الا اذا كان عالما بالفعل ثم يريد الامر الذى يفعله وبعد ارادته يباشر فعله بقدرته ومن المعلوم ان الفاعل لا بد وأن يكون حيا والعلم والارادة والقدرة تسمى صفات التأثير لتوقف التأثير عليها لان الذى يريد شيئا ويقصده لا بد وأن يكون عالما به قبل قصدله ثم بعد قصدله يباشر فعله مثلا اذا كان شيء في يديك وأردت أخذه فعملك سابق على ارادتك لأخذه وبعد ارادتك أخذه تأخذه بالفعل تتعلق هذه الصفات على الترتيب في حق الحادث فأولا يوجد العلم بالشيء ثم قصد ثم فعله

(قوله وأما في حقه تعالى الخ) مقابل لقوله في حق الحادث وقوله لا ترتيب جواباً أما فكان الأولى أن يقرنها بالقاء لزومها في جوابها إلا في ضرورة أود وكما هو مقرر في محله (قوله في صفاته) أي في تعلقها كما يؤخذ من قوله تعلق الخ (قوله إلا في التعقل) هذا ظاهر بالنسبة لبعض التعلقات دون بعض كالمعنى مما تقدم (قوله فأولا لا تعقل) يصح قراءته بمنطقتين فوقيتين وبنون ثم مشتاقية لكن الأولى هو الموجود في ما وقعنا عليه من التمسك (قوله أن العلم سابق) انظر ما فائدة ذلك مع التصدير بقوله أولاً ولو قال فأولاً لا تعقل العلم وعقله عليه ما بعده لكن أحسن ثم لا يفتي أن الكلام انما هو في التعلق لا في الصفات نفسها فتقوله أن العلم سابق أي أن تعلق العلم سابق وقوله ثم الإرادة أي ثم تعلق الإرادة وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة لكن لا يظهر هذا الكلام إلا أن جعل الترتيب بين تعلق العلم وتعلق الإرادة التصري القديم ثم بين تعلقها التصري الحادث على القول به وتعلق القدرة التصري الحادث بناء على ما قاله الشيخ يجبي فيجاء (قوله أما في التأثير والخارج) كان لا يظهر أن يقول أما في التصق وهذا معلوم من قوله إلا في التعقل وقوله فلا ترتيب في صفاته أي في تعلقها كاعلم (قوله فلا يقال الخ) لا يفتي أن الذي انصب عليه ذلك انما هو الترتيب في التحقق (قوله ثم الإرادة) أي ثم تعلق الإرادة وهذا بالنسبة للتعلق التصري الحادث على القول به لأنه لا مانع من أن يقال ذلك كاعلم غير مرة وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة وهذا لا يظهر إلا بالنسبة لتعلق القدرة التصري الحادث وتعلق الإرادة التصري الحادث بناء على ما قاله الشيخ يجبي فافهم (قوله لا تفتي) أي الترتيب المستفاد من ذلك والقول المستفاد من يقال (قوله وانما الترتيب) أي في تعلق صفاته تعالى وأني هذا واضحاً وإن كان مستغنى عنه بقوله وأما في حقه تعالى الخ (قوله بحسب تعقلنا فقط) أي لا بحسب التحقق

(المعنى الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر) انما جمعهما المتكلمون لعدم معرفة ما يعبر كلاً منهما عن الآخر كما ساقى واعلم أن سمعه تعالى وبصره متعلقان لسمعنا وبصرنا حقيقة وتعلقاً أما الأول فلأن كلامنا سمعنا وبصرنا قوة خلقها الله في مقعر الصماخ وفي العينين بخلاف سمعه تعالى وبصره فانهما صفاتان موجودتان إلى آخر ما يأتي وأما الثاني فلأن سمعنا انما يتعلق بالاصوات وبصرنا انما يتعلق بالاجرام والالوان بخلاف سمعه تعالى وبصره فانهما يتعلقان بكل موجود على ما يأتي لكن اختصاص سمعنا وبصرنا بما ذكرنا انما هو بحسب العادة اذ يجوز أن يتعلق السمع بغير الاصوات كما وقع لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فانه سمع كلامه القديم الذي ليس بصوت وأن يتعلق البصر بغير الاجرام والالوان كروى ثنا للذات العلية المقدسة عن اللون والجريسة (قوله وهما صفتان الخ) لم يرد كل صفة منهما بتعريف لأن المقصود تميزهما عن غيرهما من بقية الصفات لا تمييز أحدهما عن الأخرى لعدم تأنيده وقوله يتعلقان بكل موجود أي فقط

وأما في حقه تعالى لا ترتيب في صفاته إلا في التعقل فأولا لا تعقل أن العلم سابق ثم الإرادة ثم القدرة أما في التأثير والخارج فلا ترتيب في صفاته تعالى فلا يقال تعلق العلم بالفعل ثم الإرادة ثم القدرة لأن هذا في حق الحادث وانما الترتيب بحسب تعقلنا فقط

«(الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر) وهما صفتان فاعلمنا بذاته تعالى

ونخرج به ما ليس كذلك من الصفات حتى العلم لانه لا يتعلق بالموجود فقط (قوله بتعلقان)
 أى تعلقا تعيينا قدما بالنسبة لذاته تعالى وصفاته وتعين باحدا ثالثا بالنسبة للسواد بعد
 وجودها وصلحا قديما بالنسبة لهم قبل كما سيأتى (قوله بكل موجود) خرج الاحوال
 والامور الاعتبارية والمعدومات كما نخص عليه بعض المحققين (قوله أى يشكف الخ)
 فى هذا التفسير تسجح لان حقيقة التعلق طلب الصفة أمر ازانة على الذات كما علم مما مر
 وكذا يقال فى تفسيره بعد (قوله واجبا كان أوجازا) تعمير فى الموجود وأتى به مع علمه
 من الكلية لاجل التفرع بعده (قوله فالسمع والبصر الخ) مفرع على قوله بتعلقان
 بكل موجود بالنسبة الواجب وقوله وزيد وعمر الخ مفرع عليه بالنسبة للجانز
 (قوله وصفاته) أى الوجودية كما قيد به فيما أتى وقد خل فيها سمعته تعالى وبصره فيسمعهما
 بسمعها ويبصرهما ببصره كأنه تعالى يعلم علمه بعلمه (قوله أى ان ذاته تعالى الخ) هذا معلوم
 من قوله أى يشكف بهم حاله لا يقال أن أتى به لاجل قوله زيادة على الانكشاف الخ لانا
 نقول كان الاحسن من هذا أن أتى به بعد قوله أى يشكف بهما كل موجود ليكون
 عاما فى القديم والحادث (قوله زيادة على الانكشاف بعلمه) دفع بذلك ما قد يقال ان ذلك
 اذا كان منكشفا بالعلم فلا يصح انكشافه بغيره لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل والحاصل
 الدفع أن هذا البرد الاول كان الانكشاف بهما هو عين الانكشاف بالعلم وليس كذلك
 بل هو غير خلافا لقول الكعبي وبعض المعتزلة بترجوع السمع والبصر للعلم بالمجموعات
 والمبصرات كما نقله الشهرستاني فى نهاية الاقدام فيجب علينا اعتقاد ذلك وان كالأخير
 بينهما وكذلك يجب علينا اعتقاد ان الانكشاف باحدهما غير الانكشاف بالآخرى
 وان كالأخير بينهما وبالجملة فيجب علينا أن كلامنا الثلاثة خلاف الآثرين وان كان
 لا يعلم حقيقة الا الله تعالى (قوله وزيد وعمر الخ) كان الانسب بما قبله أن يقول عطفها
 على ما تقدم ويتعلقان بزيد مثلا (قوله أى الصوت) انما فسرته لثلاثا يتوهم أنه عائد
 لصاحب الصوت (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال ينشأ عما قد يتوهم من قياس
 الغائب عنا وهو المولى تبارك وتعالى على الشاهد وهو الحادث والانكشافية التعلق
 غير ظاهرة وغير معلومة لنا مطلقا لانه لا يعلم الا الله تعالى (قوله غير ظاهر) كان الاولى
 أن يقول غير ظاهر بالعلم المسمى (قوله وكذلك تعلق البصر الخ) أى مثل ما ذكر فى عدم
 الظهور (قوله لان الاصوات الخ) علمه لقوله وكذلك الخ وقوله فقط أى لا يصح (قوله
 وأما كقصة الخ) أى صفته (قوله فاته تعالى الخ) مفرع على الجواب بكان الاولى
 أن يقول أيضا ويبصر صوت صاحب الصوت ولا تعرف كقصة التعلق لئلا يتفرع
 (قوله وليس المراد الخ) دفع بذلك ما قد يتوهم فى قول القائل الله يسمع ذات زيد أنه على
 حذف حضاف والتقدير يسمع مشى ذات زيد وقوله لان سماع مشيه الخ علمه لقوله وليس
 المراد الخ (قوله والله تعالى يسمع الخ) فى قوة قوله وهو ثابت له تعالى (قوله بل المراد

بتعلقان بكل موجود أى
 يشكف بهما كل موجود
 واجبا كان أوجازا
 فالسمع والبصر بتعلقان
 بذاته تعالى وصفاته أى أن
 ذاته تعالى وصفاته منكشفة
 له تعالى بجمعه وبصره
 زيادة على الانكشاف
 بعلمه وزيد وعمر والحائط
 يسمع الله تعالى ذاتهما
 ويبصرهما ويسمع صوت
 صاحب الصوت ويبصره
 أى الصوت فان قلت سماع
 الصوت ظاهر وأما سماع
 ذات زيد وذات الحائط
 غير ظاهر وكذلك تعلق
 البصر بالاصوات لان
 الاصوات تسمع فقط قلنا
 يجب علينا الايمان بأنهما
 متعلقان بكل موجود وأما
 كيفية التعلق فهي مجهولة
 لنا فاته تعالى يسمع ذات زيد
 ولا تصرف كقصة تعلق
 السمع بها وليس المراد أنه
 يسمع مشى ذات زيد لان
 سماع مشيه داخل فى سماع
 الاصوات والله تعالى يسمع
 الاصوات كلها بل المراد

أنه أي المولى نارك وتعالى وهذا انحراب استغالي عن قوله وليس المراد الخ (قوله
 وجسته) عطف تفسير (قوله مثلا) أي أو كلامه (قوله لكن لا تعرف الخ) استدراك
 على قوله بل المراد أنه الخ الوهم لأن تعرف كيفية ذلك (قوله تعلق سمع الله) لو قال تعلق
 سمع الله لكان أولى ثم وجدته هكذا في بعض النسخ (قوله بنفس الذات) الإضافة للسان
 (قوله) وهذا ما كلفه الشخص الخ لعل اسم الإشارة عائد على أنهما متعلقان بكل
 موجود (قوله من ذكر وأنتي) بيان للشخص (قوله وبالله التوفيق) تقديم الجار
 والمجرور يشهد الحصر أي لا يفعله ومعنى التوفيق لغة التأليف وشرعا خلق قدرة الطاعة
 في العبد ولا حاجته بأدب بعضهم وتسهيل سبل الخلو إليه بناء على ما قاله الأشعري من أن
 القدرة لا تتقدم على المقدور ونزول الكافر من أول الأمر وأما على ما قاله غيره من أنها
 تتقدم على المقدور وهو الراجح فيحتاج زيادة لاخراج الكافر من أول في الطاعة يحتمل
 كما قال بعضهم أن تكون الاستغراق وعليه لا يتعصبه الفاسق ولهذا كان عزيزا
 ويحتمل أن تكون للبشر فيصعبه الناسق لأنه خلق فيه قدرة الطاعة ولو الإيمان
 وهذا يقتضي كلامهم حيث اقتصر على إخراج الكافر (قوله والدليل على السمع
 والبصر الخ) لما جعلهما في تعريف واحد لاسر جمعهما أيضا في الدليل وأعلم أن الصفات
 قسمان قسم متوقف عليه الفعل وقسم لا يتوقف عليه وقد استدل المنكفون على
 القسم الأول بالأدلة العقلية وعلى الثاني بالجمعة وإنما فعلوا هكذا لأن الدليل التقني
 في القسم الأول لا ينعض للزوم الدور لأنه لو استدل عليه بكون متوقفا عليه ضرورة
 أن المدلول متوقف على الدليل وهو متوقف على المعجزة وهي متوقفة على هذا القسم لأنه
 لا يفضل إلا المتعصب فيه فآل الأمر إلى أن الدليل التقني متوقف على هذا القسم وهو
 متوقف عليه لكن بحث بعضهم في هذا الدور بأن الجهة منفكة ولأن الدليل العقلي
 في القسم الثاني لا ينعض لضعفه (قوله قوله تعالى أن الله سميع بصير) استشكل بأن غاية
 ما أقاد ذلك أنه سميع بصير ولم يقد أن له تعالى صفتين تسمى أحدهما السمع والأخرى
 البصر لا يمكن أن يكون المراد أنه سميع بصير بذاته كما يقول المعتزلة وأجيب بأن
 أهل اللغة لا يقيمون من سميع وبصير المصريح بهما في الآية إلا ذاتا ثبت لهما السمع
 والبصر فقد دل ذلك على ما ذكرنا واسطة ما فهمه أهل اللغة قائل (قوله وأعلم أن تعلق
 السمع والبصر الخ) حاصل ما ذكره أن لهما ثلاثة تعلقات صالحي قديم وتعبيري حدث
 وهذا بالنسبة للحوادث الأولى قبل وجودها والثاني بعده وتعبيري قديم وهذا بالنسبة
 لآله تعالى ومقامه (قوله تعلق صالحي) لا قال يلزم على هذا أثبت القصص له تعالى
 لأن الصالح لا يسمع وبصر غير سميع وغير مبصر بالفعل لا يمنع ذلك ألا يلزم النقص
 الأول كان شي من وظائفهما ولم يتلقاه والمعدوم ليس كذلك لأنه ليس من وظائفهما
 إلا الوجود (قوله أي أنها لا وجودها الخ) هذا قد علم محامر (قوله فلهما تعلقان)

أنه يسمع ذات قديم وجسته
 زيادة على جماع شمس مثلا
 لكن لا تعرف كيفية تعلق
 سمع الله تعالى بنفس
 الذات وهذا ما كلفه
 الشخص من ذكر وأنتي
 وبالله التوفيق والدليل على
 السمع والبصر قوله تعالى
 أن الله سميع بصير وأعلم
 أن تعلق السمع والبصر
 بالنسبة للحوادث تعلق
 صالحي قديم قبل وجودها
 وبعد وجودها تعلق تعبيري
 حادث أي أنها بعد وجودها
 مستكنة لله تعالى بسمعه
 وبصره زيادة على الاكتشاف
 بالعلم فلهما تعلقان

أى بالنسبة للحوادث (قوله وصفاته) أى الوجودية كما يصير حبه (قوله فسمع الخ) مفرع على قوله وأما بالنسبة له الخ (قوله الوجودية) خرج جميع الأحوال وصفات السلوب (قوله ولا ندري) عبداً ولا بقوله ولا نعرف ولا نيا بقوله ولا ندري فنفنا (قوله ان السمع والبصر الخ) بيان لما يتقديرون من (قوله وقيل ان السمع الخ) هذا القول مأخوذ من عبارة السعدون وفيه معنى تعالى يتعلق بالسموعات وبصره يتعلق بالمبصرات وأجرى بعضهم فيها احتفال فقال يحتمل أن المراد السموعات والمبصرات بالنسبة تعالى وهما كل موجود وعلى هذا يكون موافقاً لما قاله السنوسي ويحتمل أن المراد السموعات والمبصرات عادة فكيف مخالفاً له عبارة بعضهم تقتضي أنه لا خلاف إلا في السمع (قوله وسمع الله الخ) هذا مستفاد من مخالفة للحوادث (قوله ليس بأذن الخ) أى ليس مع أذن ولا صماخ وهو بكسر الصاد خرق الأذن ويطلق على الأذن نفسها وعلى القليل من الماء وأما بالضم فاسم لماء أفاذه في القاموس (قوله ليس بمعدة) هي سواد العين وهو المستدير وسط العين كما نقله شارح القاموس عن ابن دريد واليهما كالتى قبلها وقوله ولا اجفان مع جفن بفتح الجيم وكسرها وهو غطاء العين من أعلى وأسفل ويطلق أيضاً على غمد السيف وعلى شجر طيب الریح وعلى ضرب من الغيب كما يستفاد من القاموس

«الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام» قد اختلف فيه على أقوال كثيرة ومذهب أهل الحق ما ذكره الشيخ بقوله وهي صفة الخ (قوله ولا صوت) أى به لانه لا يابن من نفي الحرف نفي الصوت لانه أهم منه والقاعدة أنه لا يابن من نفي الآخر نفي الأعم (قوله عن التقدم والتأخر) جمع بينهما في الذكر مبالغة في التزيه والافتخار من نفي أحدهما نفي الآخر (قوله ولا أعراب والبناء) أى وغير ذلك من بقية صفات الالفاظ والتزيه عن ذلك قد علم في الحقيقة فمن قوله ليست بحرف ضرورة أن الأعراب والبناء ونحوهما لا تكون إلا بالحروف (قوله بخلاف كلام الحوادث) راجع لقوله ليست بحرف الخ (قوله وليس المراد الخ) المقام للتبريع وقد سأل في ذلك الكرامة فيهم الله تعالى فقالوا أن المنتظم من الحروف مع حدوده قائم بذاته تعالى (قوله المقرنة على النبي صلى الله عليه وسلم) استشكل كونها منزلة مع أنها من الأعراض غير القارة وهي لا يتصور فيها الإزالة ولو بالتبعية وأجيب بأن المراد المنزل مطلقاً وهو مجاز متعارف (قوله لأن هذه حادثة) وقد تعالي بعضهم حتى زعم قدمها وقدم الرسوم بل تجاوزهم هل بعضهم لغلط المحقق فعوذ بالله من ذلك فالحق أن ذلك كله حادث لكن لا يجوز أن يقال القرآن حادث أو كلام الله حادث لانه وإن كان المراد به الالفاظ لكن يومه الصفة القدسية ولذلك لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو كلام الله مخلوق وقد امتحن كثير من العلماء على القول بخلق القرآن (قوله وهذه مشقة على تقدم الخ) اسم الإشارة عائداً للالفاظ الشريفة وأشغالها على ذلك من احتمال الموصوف على الصفة

وأما بالنسبة له تعالى وصفاته
فتعليق تصديري قد يعنى أن ذاته
تعالى وصفاته منكشفة تعالى
أزلا بسمعه وبصره فيسمع تعالى ذاته
وجميع صفاته الوجودية من قدرة
وسمع وغيرهما ولا نعرف كيفية
التعلق ويصير تعالى ذاته وصفاته
الوجودية من قدرة وبصر وغيرهما
ولا ندري كيفية التعلق وما تقدم
أن السمع والبصر يتعلقان بكل
موجود هو رأى السنوسي ومن
تبعه وهو المرجح وقيل ان السمع
لا يتعلق إلا بالأموات والبصر
لا يتعلق إلا بالمبصرات وسمع الله
تعالى ليس بأذن ولا صماخ وبصره
ليس بمعدة ولا اجفان تزيه وتعالى
عن ذلك علواً كبيراً
«الصفة الثالثة عشر من صفاته
تعالى الكلام»
وهي صفة قدسية قائمة بذاته تعالى
ليست بحرف ولا صوت منزوعة عن
التقدم والتأخر والأعراب والبناء
بخلاف كلام الحوادث وليس
المراد بكلامه تعالى الواجب له
تعالى الالفاظ الشريفة المنزلة
على النبي صلى الله عليه وسلم لأن
هذه حادثة والصفة القائمة بذاته
تعالى قدسية وهذه مشقة على
تقدم وتأخر وأعراب وسور
وآيات

بالصفة للتقدم والتأخر والاعراب ومن استقال الكل على الجزء بالنسبة للسور
والآيات والمقصود من ذلك الفرق بين الالفاظ الشريفة والصفة القديمة (قوله على
تقدم الخ) أي وغير ذلك وقوله واعراب أي وبناء وكان الأولى التصريح به على قياس
ما قبله (قوله عن جميع ذلك) أي المذكور من التقدم والتأخر الخ (قوله فليس فيها
آيات الخ) أي ولا تقدم ولا تأخر ولا اعراب أخذنا من المخرج عليه (قوله لأن هذه)
أي الآيات وما عطف عليها (قوله كما تقدم) أي في التعريف (قوله وليست هذه
الالفاظ الخ) غرضه بهذا التورك على من عبر بهذه العبارة كالسنوسي وغيره من
المحققين وأجيب عنه بأنه ليس المراد أن الصفة القديمة تفهم منها بل المراد أن هذه
الالفاظ الدالة على مدلول الصفة القديمة فترجع عبارتهم إلى ما قاله الشيخ بتقدير مضاف
هذا وقال بعضهم إن مرادهم أن هذه الالفاظ الشريفة تدل على الصفة القديمة دلالة
عقلية استلزامة لأن جميع العقلاء لا يضيفون الكلام اللفظي إلا إلى له كلام نفسي
دون من ليس له ذلك كالمجاد وقد أضيفت هذه الالفاظ له تعالى فإنها كلام الله قطعاً بمعنى
أنه ليس لأحد في تركيبها كسب لا بمعنى أنها فاعلة تعالى وهذا هو المراد بقولهم القرآن
حدث ومدلوله قدم وفهم القرافي أن المراد المدلول الوضعي فقال منه قدم كمدلول
قوله تعالى الله لا اله الا هو الخ القيوم ومنه حدث كمدلول قوله تعالى خلق السموات
والارض ومنه مستحيل كمدلول قوله تعالى اتخذ الرحمن ولداً فاستأمل (قوله بل ما يفهم
الخ) اضرب اتفاقاً وقوله مساو لما يفهم الخ يقتضي أن ما يفهم من هذه الالفاظ ليس
عن ما يفهم من الصفة القديمة ضرورة أن المساوي لشيء ليس عين ذلك الشيء ويجب
بأنه وإن كان عينه مختلفاً بالاعتبار فالمعنى باعتبار كونه مدلولاً لهذه الالفاظ الشريفة
غيره باعتبار كونه مدلولاً للصفة القديمة فلا تغفل (قوله لو كشف عنا الجباب) أي الذي
يجبنا به عن ادراك ذلك (قوله لمخاضه) أي المذكور من قوله بل ما يفهم الخ (قوله
تدل على معنى الخ) أي كما في قوله تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه قد دل على معنى وهو طلب
الكف عن قربان الزنا وهذا المعنى مساو لما يفهم من الصفة القديمة فإن قيل إن
الخبار بطريق المضى في الالفاظ الشريفة كثير جداً كما في قوله تعالى أنا ربنا نوحاً
وقال موسى لقومه فمضى الرسول إلى غير ذلك فكيف يقال بالمساواة مع أن
ذلك منق في الازل أجيب بأن كلامه تعالى وإن لم يتحقق ذلك فيه في الازل يتحقق
فيه فيما لا يزال بحسب التعلقات وحدث الزمنة والافات وتحقق هذا الجواب
عسير جداً كما قاله السعد كذا يؤخذ من شرح الجوهرية لمؤلفها (قوله فانه يغلط فيه)
أي يخالف فيه الصواب (قوله ويسى كل الخ) أي على سبيل الحقيقة على التضيق
لكن إطلاق القرآن على الالفاظ الشريفة أشهر من إطلاقه على الصفة القديمة والكلام
بالعكس (قوله الآن الاضاط الخ) استدرك على قوله ويسى كل الخ لأنه قديم

والصفة القديمة خالصة من جميع
ذلك فليس فيها آيات ولا سور ولا
اعراب لأن هذه تكون للكلام
المشتمل على حروف وأصوات
والصفة القديمة منزوعة عن الحروف
والأصوات كما تقدم وليست هذه
الالفاظ الشريفة الدالة على الصفة
القديمة بمعنى أن الصفة القديمة
تفهم منها بل ما يفهم من هذه الالفاظ
مساو لما يفهم من الصفة القديمة
لو كشف عنا الجباب ومعناها
فماضيه أن الالفاظ هذه تدل على
معنى وهذا المعنى مساو لما يفهم
من الكلام القديم القائم بذاته
تعالى فاحرص على هذا الفرق فانه
يغلط فيه كثير ويسى كل من
الصفة القديمة والالفاظ الشريفة
قرآنًا وكلام الله الآن الالفاظ
الشريفة

منه ان اللفاظ الشريفة ~~صكا~~ الصفة من كل وجه (قوله مكتوبة) أي دوالها وهي
 القشور وحكي عن بعضهم ان كل حرف من أحرف القرآن في اللوح المحفوظ بقدر جبل
 قاف (قوله نزل بها الخ) هذا من على التحقيق من أن المنزل عليه صلى الله عليه وسلم
 اللفظ والمعنى والمراد نزل بها على التدريج كما ذكر بعد (قوله بعد انزلت) أي بعد
 ان نزلت مصفها التي كتبها فيها الملائكة نقلها عن اللوح المحفوظ كما أشار به بقوله كتبت
 الخ (قوله في ليلة القدر) أي أخذنا من قوله تعالى **انما نزلنا في ليلة القدر** بناء على أن
 المعنى **انما نزلناه** الى السماء الدنيا في بيت العزة في ليلة القدر وأما على القول بأن المعنى
انما نزلنا في شأن ليلة القدر والمراد من القدر التقدير للأمر وفي دواوين الملائكة
 أو الشرف أو الضيق فالعنى على الأقل ليلة التقدير للأمر وواضحة اليه لكونه فيها
 وعلى الثاني ليلة الشرف وأضيف اليه ~~لصكونه~~ صفتها وعلى الثالث ليلة الضيق
 وأضيف اليه لضيق القضاء بأزدام الملائكة فيها ومن هذا المعنى قوله تعالى فقد
 عليه رزقه وليلة القدر باقية على الصحيح واستدلال بعضهم على رفعها بعد بث خرجت
 لا عليكم بليلة القدر قتلاحي فلان وفلان رفعت مردودا بأن المراد رفع تعينها أخذنا من
 قوله في آخر هذا الحديث وعسى أن يكون خيرا لكم فالقصورها في العشر الاواخر
 رفعها بالمرأة لا خبر فيه ولا يتأتى معه التماس (قوله في بيت العزة) متعلق بمحذوف تقديره
 وضعت كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله في سماء الدنيا) هكذا في الدر المنثور وغيره وقال
 الشيخ زاده في حاشيته على البضاوى انه في السماء السابعة (قوله في مصف) جمع مصف
 وهي الكتاب (قوله قبل نزل الخ) حاصله انه اختلف فقيل انها نزلت في بيت العزة دفعة
 واحدة وقيل انه كان ينزل فيه ليلة القدر ما ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك
 السنة ثم اختلف أيضا فقيل نزل عليه صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وقيل في ثلاث
 وعشرين وقيل في خمس وعشرين (قوله دفعة) هي بفتح الدال اسم العزة من الشيء
 ويضعها الدفعة من المطر والمراد هنا الاول وقوله واحدة تأكيد لما قبله (قوله
 وقيل كان ينزل الخ) مقابل لقوله قبل نزل في بيت العزة دفعة كما لا يخفى وكان الاولى
 ذكر عقبه ليقيد ان الاقوال الثلاثة تجارية على كل من القولين (قوله بقدر الخ) اليه
 زائدة في القاعل وذلك مستكره عندهم فلو حذفها كان أولى (قوله ولم ينزل الخ)
 لو حذفه ماضر (قوله والذي نزل الخ) محصله ان الخلاف على قولين وتحت القول
 الثاني قولان فصارت الاقوال ثلاثة كما حكى عن الزركشي (قوله وقيل نزل عليه المعنى
 فقط) وهو معنى على القول بأن سيدنا جبريل كشف عنه الحجاب فسمع كلامه تعالى
 كما سمع موسى ففهم منه ذلك المعنى (قوله فقال بعضهم عبر الخ) واستدل لذلك بقوله
 تعالى نزل به الروح الامين على قلبك (قوله وقيل الذي عبر عنها الخ) كان الاظهر أن
 يقول الذي عبر عنها الخ ولعل عن معنى الباء (قوله والتعقيب أنها نزلت لفظا ومعنى)

مخلوقة مكتوبة في اللوح المحفوظ
 نزل بها جبريل عليه السلام على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان
 نزلت في ليلة القدر في بيت العزة
 محل في سماء الدنيا كتبت في مصف
 ووضعت فيه قبل نزل في بيت
 العزة دفعة واحدة ثم نزل عليه
 صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة
 وقيل في ثلاث وعشرين وقيل في
 خمس وعشرين وقيل كان ينزل
 في بيت العزة في ليلة القدر بقدر
 ما ينزل كل سنة ولم ينزل في بيت
 العزة دفعة واحدة والذي نزل عليه
 صلى الله عليه وسلم اللفظ والمعنى
 وقيل نزل عليه المعنى فقط واختص
 القائلون بهذا فقال بعضهم عبر
 الذي صلى الله عليه وسلم عن المعنى
 بالالفاظ من عنده وقيل الذي
 عبر عنها جبريل عليه السلام
 والتعقيب أنها نزلت لفظا ومعنى

وهذا هو مصدره فكان الاولى أن يقول والتعريف الاول (قوله وبالجملة) أي وأقول
 قولاً متباً بالاجال بعد القول المتبى بالتفصيل وهذا أو طئة لحكاية كلام المعتزلة
 (قوله واستشكل المعتزلة الخ) وذلك ذهبوا الى أنه لا يوجد كلام بلا صوت أو حروف
 وسبب تحييتهم المعتزلة مع أنهم كانوا أنفسهم أهل العدل والتوحيد كما حكاها السعد
 في شرح العقائد أن يتسهم وأصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري رحمه الله
 تعالى وصار يقرآن من تكب الكبيرة ليس يؤمن ولا كافراً ثبت منزلة بين المنزلتين فقال
 الحسن البصري قد اعتزل عنا (قوله من غير حروف) أي ومن غير أصوات (قوله وأجاب
 أهل السنة الخ) كان أهل السنة يقولون للمعتزلة كيف تستشكلون وجود كلام من
 غير حروف وصوت مع أنه متحقق وثابت كما في الحديث النفسي فان قيل المعتزلة ينكرون
 صحة حديث النفس كلاماً فلا يهض عليهم ذلك أجيب بأن أهل السنة لم يكتروا بما
 ذكر لا إطلاق العرب عليه كلاماً كما في قول الاخطي

ان الكلام لفي القوادخا ج جعل اللسان على القوادخا

(قوله وليس مراد أهل السنة الخ) أي كما قد يتوهمه بعض القاصرين (قوله ودليل
 وجوب الكلام الخ) انما يستدل بالدليل العقلي لضعفه وانا استشكل اثبات الكلام
 بالدليل النقلى بأنه يلزم عليه الدور لان الدليل متوقف على صدق الرسول وهو متوقف
 على المعجزه وهي متوقفة على الكلام لتزبطها منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ
 عنى وهو متوقف على الدليل وهكذا وأجيب بنوع توقف المعجزه على الكلام لان تنزيلها
 منزلة ما ذكر لا يقتضى توقفها عليه (قوله وكلم الله موسى تكليماً) أي أزال عنه الحجاب
 فسمع كلامه القديم قال بعضهم وكان جبريل معه فلم يسمع ما سمعه سيدنا موسى (قوله
 فقد أثبت لنفسه) أي لئانه كلاماً وهذا الرد على المعتزلة القائلين بأنه ليس لذاته كلام
 كقيمة صفات المعاني ويفسرون الآية بمعنى أنه تعالى خلق الكلام في جرم من الاجرام
 واسمعه سيدنا موسى (قوله يتعلق بما يتعلق به العلم الخ) أفاد أن العلم والكلام
 متساويان في المتعلق وان اختلفا في التعلق وههنا سؤال مشهور بين القوم وهو أن
 اثبات التعلق في الازل للكلام يلزم عليه انه متعلق ازل بالامر والنهى والاختيار
 والاستخبار وغير ذلك كما هو مذهب أهل الحق فيلزم من ذلك ثبوت الامر بلا أمور
 والنهى بلا منهى وهكذا وكل ذلك عبث لا تصح نسبته الى الحكيم ولهم عنه أجوبة
 المشهور منها بين الجمهور كما قاله السعدان العبث لا يلزم الا لو خطب المصدوم من غير
 تقدير وجوده وصبروته أهلاً للخطاب وأما مع تقدير ذلك فلا يلزم العبث كما في خطاب
 النبي صلى الله عليه وسلم بأمره ونواهيه كل مكلف الى يوم القيامة والله الشئ الاعلى
 ورسوله كذا يؤخذ من شرح الجوهره لمؤلفها وبهذا تعلم أن تعلق الكلام بتعريف قديم
 وأثبت بعضهم تعلقاً لاحقاً قديماً وتعييناً لاحقاً لفظاً للقول بأنه يشترط الامر مثلاً

وبالجملة فالصفة القائمة بذاته تعالى
 قد عرفت ليست بحرف ولا صوت
 واستشكل المعتزلة وجود كلام
 من غير حروف فأجاب أهل
 السنة بأن حديث النفس كلام
 يتكلم به الشخص في نفسه من
 غير حرف ولا صوت فقد وجد
 كلام من غير حرف ولا صوت
 وليس مراد أهل السنة تشبيه
 كلامه تعالى بحديث النفس لان
 كلامه تعالى قديم وحديث النفس
 حادث بل مرادهم الرد على المعتزلة
 في قولهم لا يوجد كلام من غير
 حرف ولا صوت ودليل وجوب
 الكلام لله تعالى قوله تعالى وكلم
 الله موسى تكليماً فقد أثبت لنفسه
 كلاماً والكلام يتعلق بما يتعلق به
 العلم

من الواجب والمجاز والمُسَّخِل

لكن تعلق العلم بها تعلق انكشاف
بمعنى انها مكشوفة له تعالى بعلمه
وتعلق الكلام بها تعلق دلالة بمعنى
أنه لو كشفنا عن الحجاب وسعنا
الكلام القديم لقهنا ما منه
(الصفة الرابعة عشرة من صفاته

الواجبة له تعالى كونه قادرا) *
وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير
موجودة وغير معلومة وهي غير
القدرة وبينها وبين القدرة تلازم
فهي وجدت القدرة في ذات وجد
فيها الصفة المسماة بالكون قادرا
سواء كانت الذات قديمة أو واحدة
فبدأت زيد خلق الله تعالى فيها
القدرة على الفعل وخلق فيها صفة
تسمى كون زيد قادرا وهذه الصفة
تسمى حالا والقدرة علم فيها في
حق الحوادث وأما في حق تعالى
فلا يقال القدرة علم في كون الله
تعالى قادرا بل يقال بين القدرة
وكونه تعالى قادرا تلازم وقالت
المعتزلة بالتلازم بين قدرة الحوادث
وكون الحوادث قادرا لأنهم
لا يقولون بتعلق الله الصفة الثانية
بل متى خلق الله القدرة في
الحادث نشأ عنها صفة تسمى كونه
قادرا من غير خلق

(الصفة الخامسة عشرة من صفاته
الواجبة له تعالى كونه مريدا) *

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير
موجودة

بالفعل وجود الأمور مثلا فالتعلق قبله صاوحى قديم وبعده تنصيرى حادث فليبدأ
(قوله من الواجب والمجاز والمُسَّخِل) ألقى كل منها للاستغراق (قوله لكن تعلق
العلم الخ) استدراك على ما قبله الموهوم أنهم متقدمان في التعلق والضرب في قولها عائد
لثلاثة المذكورة قبل ويحتمل أنه عائد لما نوافيت باعتبار هذه الثلاثة وقوله تعلق انكشاف
أى تعلق يلزم منه الانكشاف وكذا قوله تعلق دلالة (قوله بمعنى أنه) أى الحال والشان
(الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا) *

(قوله وهي صفة الخ) قد يقال هذا التعريف غير مانع لدخول صفات الاحوال فيه
فلو زاد في التعريف ملازمة للقدرة لكان أولى لسلامتهم من ذلك (قوله وهي غير القدرة)
فانضم بذاته تعالى صفتان احدهما وجودية وهي القدرة والاخرى واسطة بين الوجود
والعدم وهي الكون قادرا وهكذا يقال فيما ياتي والمتبادر أن الضمير عائد للكون قادرا
لا بقيد كونه صفة القديم أخذنا ما بعد (قوله تلازم) هو تفصال عن الجائين فكل منهما
لازم وملزوم وهكذا جاع ما يأتي (قوله فهي وجدت الخ) أى متى ثبت الكون قادرا
للذات ثبت لها القدرة كما يقتضيه التلازم وقوله في ذات أى لها فهي بمعنى اللام وقوله
وجد فيها أى ثبت لها ما هو معلوم من أن ذلك لا يتصف بالوجود الحقيقي (قوله فذات
زيد الخ) مفرغ على قوله فهي وجدت القدرة الخ بالنسبة لقوله واحدة (قوله على الفعل)
متعلق بالقدرة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أى على مذهب أهل السنة أخذنا من قوله
وقالت المعتزلة الخ (قوله تسمى حالا) أى معنوية لاحالا تنسب للمر من أن الحال ان
لازمت صفة معنى فهي حال معنوية والابان لازمت الذات فقط فهي حال نفسية (قوله
علم فيها) قد تقدم في محض الوجود أن المراد عند أهل السنة بكون الشيء علم في شيء آخر
أنه ملزوم لهما من غير تأثير فليس المراد بذلك أنه مؤثر كما يقول بذلك بعض من طبع الله على
قلبه اذا علمت ذلك علمت أنه لا فرق في ذلك بين القديم والحادث فقول الشيخ وأما في حق
تعالى الخ غير ظاهر إلا أن يقال مرادنا أنه لا ينبغي أن يقال ذلك لما فيه من الابهام واسامة
الادب (قوله بل يقال الخ) اضراب انتقالي (قوله وقالت المعتزلة بالتلازم) أى كما
خالف به أهل السنة والمقصود من ذلك قوله لأنهم الخ (قوله بين قدرة الحوادث الخ)
انما يقيد بذلك لانهم لا يثبتون القدرة كباقي صفات المعاني للمولى تبارك وتعالى بل يقولون
هو قادرا بذاته مريدا بذاته وهكذا والعصم أنهم لا يكتفون بذلك لانهم لا يثبتون اضدادها
(قوله الصفة الثانية) أى التي هي الكون قادرا ويجري عمل ذلك في الكون مريدا
وما بعده كما ينبغي عليه (قوله بل متى خلق الله الخ) اضراب انتقالي

(الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مريدا) *

(قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله غير موجودة الخ أخرج ما عدا صفات
الاحوال وكان عليه أن يزيد ملازمة للارادة لاخراج ما عدا المعروف من الاحوال كما مر

ولامعدومة ونهى تالاهى غير الارادة سواء كانت الذات قديمة أو خالدة فذات زيد خلق الله تعالى فيها الارادة لتقتل وشائق فيها صفة تسمى كون زيد مریدا أو ما تقدم ٧٨ من الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة في الكون فادابى جبرى مثله في الكون مریدا

نظيره (قوله ولا معدومة) لو قال وغير معدومة لكان أنسب وكذا يقال فيما يأتي (قوله ونهى حالا) أى منزهة بالمرز (قوله ذات زيد الخ) مفرع على قوله واحدة (قوله لا تفعل) متعلق بالارادة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أى على مذهب أهل السنة (قوله ويجرى مثله في الكون مریدا) أى فاهل السنة يقولون ان الله خلق للعد الارادة والكون مریدا كما ذكره قبل والمعتزلة يقولون خلق الارادة ونشأ عنها الكون مریدا من غير خلق الله

(قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة للعلم لا خارج غيره من بقية الاحوال (قوله ويجرى الخ) أى يقال في حقه تعالى هو صفة قائمة بذاته غير موجودة وغير معدومة وهي غير العلم (قوله ومثاله ما تقدم) أى نظيره ما تقدم بأن يقال فذات زيد خلق الله فيها العلم وكونه عالما فلهذا هو المراد بالثال (قوله جاويزه) أى أهل السنة يقولون خلق الله في زيد العلم والكون عالما كما علمت والمعتزلة يقولون لم يخلق الله الا العلم ونشأ عنه الكون عالما من غير خلق الله

(الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حيا) (قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة للصحة لما مرز (قوله وفيه جميع ما تقدم) أى من كونه يجرى فيه الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة وهو واضح علمت (الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه جمعا) (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للسمع لما مرز (قوله وفيه جميع الذى تقدم) قد مره قه على سبيل (الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا)

(قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للبصر لما مرز (قوله وفيه جميع ما تقدم) علمت فيما مرز (الصفة العشرون) أى تمام العشرون كما صرح به بعد قوله وهي تمام الخ (قوله وهي تمام ما يجب الخ) أى مقمة فالمصدر معنى اسم الفاعل (قوله ما يجب له تعالى على التفصيل) لو قال بدل ذلك ما يجب علينا معرفته على التفصيل من صفاته تعالى لكان أظهر وانما تقدم بذلك لان ما يجب معرفته على الاجمال لانهاية اذ كل كمال واجب له تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أى الصفة العشرون (قوله وهي) أى كونه تعالى متكاملا وقوله صفة الخ كان عليه أن يزيد ملازمة للكلام لما مرز (قوله وفيه جميع ما تقدم) قد علمت سابقا

(قوله تنبيه) هو في الاصل مصدره اذا أوقف ثم نقل في عرف المصنفين الى الصلح اللاحق المفهوم من الكلام السابق اجمالا والمراد به هنا المعنى الاصل لان المعنى العرفي لا يظهر هنا اذ لم يتقدم ما يفهم منه ذلك اجمالا (قوله من القدرة الخ) بيان لما (قوله يسمى) بالاكافى بعض التسع مراعاة للفظ ما وفى بعضها تسمى بالتمام مراعاة لغناها وكل صحيح لكن الاولى أولى (قوله صفات المعاني) اعلم ان أهل السنة يمنعون فيها التمايز بين الذات وأغريها فهي لا هي ولا هي غيرها لا يقال كيف هذا مع أن بين نتي العينية ونفى العيرية

(الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه تعالى حيا)

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير العلم ويجرى هذا في الحادث ومثاله ما تقدم والخلاف بين المعتزلة وأهل السنة جارئة

(الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى حيا)

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير الحياة وفيه جميع ما تقدم (الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى سمعا)

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير السمع وفيه جميع الذى تقدم (الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا)

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير البصر وفيه جميع ما تقدم (الصفة العشرون وهي تمام ما يجب الخ)

ما يجب له تعالى على التفصيل وهي كونه تعالى متكاملا وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير الكلام وفيه جميع ما تقدم (تنبيه) ما تقدم من القدرة والارادة والسمع والبصر والكلام يسمى صفات المعاني

تناقضا لان في العينية يستلزم اثبات الغيرية وتفي الغيرية يستلزم اثبات العينية لا ما تقول
 لان ذلك لان في العينية لا يستلزم اثبات الغيرية التي اصطلح عليها المتكلمون وهي أن
 يكون الشئان بحيث يمكن تفارقهما اذ يمكن ان تنفي العينية ~~ويكونا~~ اثبتين لا يمكن
 تفارقهما ولان في الغيرية المذكورة لا يستلزم اثبات العينية اذ يمكن ان تنفي الغيرية
 المذكورة ويكونا اثبتين لا يمكن تفارقهما وبهذا اقم ان معنى قولهم ليست عنها أنها
 ليست حقيقة هي حقيقة الذات فالافتقار مستحيل ومعنى قولهم ليست غيرا أنها ليست
 مع الذات شيئين يمكن تفارقهما فان أراد بالغيرية أن حقيقة لها ليست حقيقة الذات مع
 عدم امكان تفارقهما كانت صحيحة وتصدق لكن عنح إطلاقها لاهام الغيرية المصطلح
 عليها وكل ما فهم ولم يرده كتاب أوسنة صحيحة أو نحوها فلا يجوز إطلاقه ١١ يوسى
 يتصرف (قوله من اضافة العام للناس) وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة التي
 للبيان للمعاني بيان الاول والثاني فكأنه يقال المراد من هذا العام خصوص هذا
 الخاص فضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص باطلاق
 كافي قولهم خبر أرائك بخلاف البيانية فان ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه
 عموم وخصوص من وجه كافي قولهم خاتم حديد هذا وقيل لافرق بين الاضافة التي للبيان
 والاضافة البيانية والتعيين الاول (قوله أو الاضافة البيانية) الصواب كاقبل عن
 الشيخ اسقاطه للمعنى أن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص
 من وجه وما هنا ليس كذلك لعدم انفراد المعاني عن الصفات في شيء ولو قال أو من الاضافة
 التي على معنى من تخلص من ذلك وعليه فالمعنى صفات من المعاني وذلك ان أراد بالمعاني
 ما يشمل صفات الحادث كالبيض والواد ونحو ذلك والحاصل ان الاضافة هنا اما
 للبيان أو على معنى من وليست بيانية وهذا كله كما ترى انما هو بقطع النظر عن العلية
 والافلا يقال شيء من ذلك (قوله وما بعدها الخ) معطوف على قوله ما تقدم الخ (قوله
 وهو) بضمير التذكير وفي بعض النسخ وهي بضمير التأنيث وهو صحيح أيضا نظرا للمعنى
 (قوله تسمى) بالباء وبالهاء كالذي تقدم (قوله نسبة للمعاني) لا يقال اذا كان كذلك
 فحتم أن يقال معاوية لا ما تقول قاعدة التسمية انه اذا نسب للجمع انما نسب لفرده الا اذا
 شابه المفراد وذلك قال في الخلاصة والواحد اذا كان اسما للجمع وما لم يشابه واحدا بالوضع
 (قوله لانها تلازمها) يحتمل انه عليه لقوله نسبة للمعاني فكأنه قال وانما نسبت للمعاني
 لانها تلازمها ويحتمل انه عليه لقوله وتسمى الخ فكأنه قال وانما نسبت بهذا الاسم المشغل
 على هذه النسبة لانها الخ (قوله وتسمى الخ) تقدم ان التعبير بذلك بهم أنها ليست بخلق
 الله وهو مذهب المعتزلة فكان الاولى أن يقول لانها تلازمها في القديم والحادث
 (قوله على ما تقدم) أي من الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة (قوله هذا) أي انهم
 هذا والقصد بهذه الكلمة الانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر على حد قوله تعالى هذا وان

من اضافة العام للناس أو الاضافة
 البيانية وما بعدها وهو كونه تعالى
 قادرا الخ تسمى صفات معنوية
 نسبة للمعاني لانها تلازمها في القديم
 وتسمى صفات في الحادث على ما تقدم
 هذا

والماتريدي لشر ما تب (قوله وزاد الماتريدي الخ) أي بخلاف الأشاعرة فانهم لا يريدون
 ذلك وزاد بعضهم أيضا صفة أخرى وسماها الادراك وهل على ما قاله الماتريدي يزداد
 في المعنوية صفة ثامنة وهي كونه تعالى مذكورا وعلى ما قاله البعض المذكور يزداد صفة
 أخرى وهي الكون مدركا ولائم أيضا في ذلك لكن الأقرب الأول لان صفات المعاني
 تلازمها المعنوية (قوله صفة ثامنة) ظاهر انها صفة واحدة قال السعدو واليه ذهب
 المحققون من علماء ماوراء النهر قال وانما تتوعد بحسب التعلقات فان تعلقت بالحياة
 سميت احياء وان تعلقت بالموت سميت اماتة وان تعلقت بالوجود سميت ايجادا وهكذا
 وقيل انها صفات متعددة بعد هذه التعلقات والأقرب ما ذهب اليه الأولون اه افاده
 الومى (قوله كبرى صفات المعاني) أى المتفق عليها فلا ينافى انها من صفات المعاني
 (قوله بأن ما فائدة الخ) اسم أن ضمير الشأن وحق العبارة أن يقول ما فائدة القدرة بعد
 التكوين كما يعلم مما بعد (قوله لان الماتريدي الخ) لتعليل لتوجه الاعتراض من
 الأشاعرة لتعليم (قوله بعد ذلك) أى بعد تهيشة الممكن للوجود (قوله ورد) أى هذا
 الجواب وقوله من غيرتى أى من غيرتى يصير قابلا لذلك اذا لم يكن ما استوى نسبتا
 للوجود والعدم اليه وأجيب بأن قبوله لتلك امكاني والمراد هنا القبول الاستعدادى
 القريب من الفعل (قوله ومن أجل كونهم زادوا الخ) اعلم أنه وقع الخلاف بين
 الماتريدي والأشاعرة في صفات الأفعال هل هي قديمة أو حادثة فقال الأولون بالأول
 بناء على ما قالوه من انها عين صفة التكوين فكل من الخلق والرزق والاحياء الى
 غير ذلك ليس شيئا زائدا على صفة التكوين بل هو هي فلذلك كان قديما وقال
 الآخرون بالنسب بناء على ما قالوه من انها من تعلقات القدرة الحادثة فالخلاف
 بينهما في قدم صفات الأفعال وحدها مبنى على الخلاف في المراتب وبهذا تعلم
 ما في عبارة من التساهل (قوله كالخلق الخ) أى كدلول الخلق الخ لان المدلولات هي
 التي يقال لها صفات الأفعال لا الألفاظ (قوله لان هذه الألفاظ الخ) لا يقال لا يحتاج
 لهذا بعد قوله ومن أجل كونهم الخ لاننا نقول هي علم الله ولولاه لما صح التعليل
 تأمل (قوله والتكوين) لوحده واقتصر على قوله قديم بعد قوله موجودة عندهم
 لكن اولى (قوله فتكون الخ) نتيجة التعليل قبله (قوله لانه) أى دوالها لان
 صفات الأفعال هي عين التعلقات كما تقدم لاداسما لها وأن الألفاظ الدالة عليها
 هي أسماء التعلقات وقوله لتعلقات القدرة أى التحيزية الحادثة لا الصلوحية القديمة
 والاصح قوله وتعلقات القدرة عندهم حادثة (قوله فالاحياء الخ) بيان لما قبله (قوله)
 وتعلقات القدرة) انما أظهر لطول الفصل (قوله ومن الخمسين عشرون الخ) هذا
 شروع في بيان المستحيلات وقد تقدم ان هذه هي التي يجب علينا معرفة استحالتها
 تفصيلا وأما ما عداها فيجب علينا معرفة استحالتها اجلا بأن نعم أن الله عز عن كل

وزاد الماتريدي في صفات المعاني
 صفة ثامنة وسماها التكوين
 وهي صفة موجودة كبقية
 صفات المعاني لو كشف عنا
 الحجاب رأيناها كبرى صفات
 المعاني لو كشف عنا الحجاب
 واعتز بهم الأشاعرة بأن ما فائدة
 التكوين بعد القدرة لان الماتريدي
 يقولون ان الله وحده وبدعم
 بالتكوين فأجابوا بأن القدرة
 تهى الممكن للوجود أى تصيره
 قابلا للوجود بعد أن لم يكن
 والتكوين بعد ذلك يوجد بالفعل
 وردة الأشاعرة بأن الممكن قابل
 للوجود من غيرتى ومن أجل
 كونهم زادوا هذه الصفة قالوا ان
 صفات الأفعال قديمة كالخلق
 والاحياء والرزق والاماتة لان
 هذه الألفاظ أسماء للتكوين
 التي هي صفة موجودة عندهم
 والتكوين قديم فتكون صفات
 الأفعال قديمة وعند الأشاعرة
 صفات الأفعال حادثة لانها أسماء
 لتعلقات القدرة فالاحياء اسم
 لتعلق القدرة بالحياة والرزق اسم
 لتعلق القدرة بالمرزوق والخلق
 اسم لتعلقها بالخلق والاماتة
 اسم لتعلقها بالموت وتعلقات
 القدرة عندهم حادثة * ومن
 الخمسين عشرون

ما يليق به تعالى لا يقال ان وجوب العشرين السابقة يستلزم استحالة اضدادها
 فلا حاجة لذلك الا نقول قد تقدم غير مرة انه لا يستغنى في هذا الفن عن لزوم
 كما لا يستغنى فيه بعام عن خاص (قوله اضداد هذه العشرين) ان قيل كيف
 يجعل العشرين كلها اضدادا مع ان الضدين في اصطلاحهم هما الامر ان الوجوديان
 الخ اوجب بان المراد بالاضداد المعنى الاعوى وهو مطلق المتناقض للمعنى الاصطلاحي
 فالعنى ومن الحسين عشرون مناقبات لهذه العشرين (قوله وهي) أى العشرون
 واعلم انه رب هذه العشرين على ترتيب تلك العشرين فذكر ما تنافى الاولى ثم
 ما تنافى الثانية وهكذا (قوله ضد الوجود) قد علمت ان المراد بالصد مطلق
 المتناقض والافتقار بين العدم والوجود من التقابل بين الشيء والآخر من نقيضه
 اذ نقض الوجود لا وجود وهو اعم من العدم لشموله لثبوت الجبرد عن الوجود
 (قوله والثانية) لا يحنى انه كان عليه ان يسقط لنفث الثانية والثالثة وهكذا لسلامة
 قوله اولاهى العدم ولعله توهم انه قال الاولى العدم فغطف عليه ذلك وقوة الحدوث
 ذكره هو وما بعده وهو الفناء من ذكر الخاص بعد العام اما الفناء فظاهر واما الحدوث
 فكذلك ان فسر بمآله بعضهم من انه العدم السابق على الوجود والابان فسر بالوجود
 بعد عدمه فذلك باعتبار لازمه وهو العدم السابق عليه (قوله ضد القدم) التقابل
 بين الحدوث والقدم من التقابل بين الشيء والآخر من نقيضه اذ نقض التدم لا قدم
 وهو اعم من الحدوث لشموله لثبوت الوجود بعد عدمه هذا ان فسر الحدوث بمعناه الحقيقي
 وهو الوجود بعد عدمه فان فسر بمعناه المجازى وهو التجدد بعد عدمه فالتقابل بينهما
 من التقابل بين الشيء والمساوى لنقيضه قائل (قوله الفناء) أى العدم بعد
 الوجود والثبات بينهما وبين البقاء من التقابل بين الشيء والمساوى لنقيضه اذ نقض
 البقاء لا بقاء وهو مساو للفناء (قوله المعادلة) قد تقدم انها المساواة من كل وجه لكن
 المراد بها المساواة اول ومن وجه آخر اعم بعد التقابل بينهما وبين المخالفة من التقابل
 بين الشيء والمساوى لنقيضه اذ نقض المخالفة لا مخالفة وهو مساو للمعادلة (قوله
 فيستعمل عليه تعالى الخ) مفرع على عدم المعادلة من اضداد الواجبات (قوله
 فلا يعجز عليه تعالى زمان) قد وقع في معنى الزمان خلاف ثقيل هو حركة العالم الاعظم
 وقيل انقلب نفسه وقيل مقارنة متجدد موهوم كالقرفى قولك اسافر حتى طلوع
 الشمس لمتجدد معلوم كطلوع الشمس في ذلك المثال وقيل غرض ذلك كما يستعان من شرح
 الصكرى والحق ما قاله الاشعري من انه أمر موهوم كالمكان فهو امر اعتبارى
 لا وجود له لكن قد يجعل عليه علامات معلومة تتبدل باختلاف الاحوال كقولك
 احييتك اذ صليت العصر او اذ اجاز يد وقد يعرف بعلاماته فتدال بمعلوم يقارنه
 متجدد موهوم انزاله للابام (قوله وليس له مكان) أى يحل فيه تعالى الله عن ذلك

اضداد هذه العشرين وهي العدم
 ضد الوجود والثانية الحدوث
 ضد التدم والثالثة الفناء ضد
 البقاء والرابعة المعادلة ضد
 المخالفة فيستعمل عليه تعالى ان
 يتأمل الحوادث في شيء مما اتصفوا
 به فلا يعجز عليه تعالى زمان وليس له
 مكان

علاو كبرا (قوله وليس له حركة ولا يكون) فليس تعالى متحركا ولا ساكنا وقوله
ولا يتصف بالوان فليس تعالى أبيض ولا أسود ولا أحمر ولا شحوبا (قوله ولا يجهة) أى
ولا لا محلول في جهة لتغيره كما يؤخذ مما بعد (قوله فلا يقال فوق الجرم الخ) مفرع
على ما قبله وانما اقتصر على جهتي فوق وعين لم يغيرهما بالمقابلة (قوله وليس له
تعالى جهة) علم منه مع ما قبله أنه تعالى ليس في جهة وليس له جهة وهو أحد أقسام
أربعة تقتضيها القسمة العقلية ثانيا ما هو في جهة وله جهة كالإنسان والحجر ثالثها ماله
جهة وليس في جهة وهو كرة العالم بناء على ما قاله أهل السنة من أن بعدها فضاء كالقطرة
واما على ما قاله الفلاسفة من أنه ليس بعدها شئ فليست كذلك بل هي حينئذ من القسم
الأول رابعها ما هو في جهة وليس له جهة وهذا لا وجود له في الخارج وانما اقتضته
القسمة العقلية هذا هو التحقيق كما يؤخذ من كلام شيخنا وبعضهم يخص الجهة
بالإنسان فغيره كالجرم ليس له جهة مع أنه في جهة وعليه فالقسم الرابع موجود في الخارج
أيضا (قوله فلا يقال الخ) مفرع على ما قبله واقصر على جهة تحت لعم غيرهما بالمقابلة
(قوله فنقول العامة الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مشوش وقوله كلام منكراى
أنكره الشارع ونهى عنه (قوله يخاف الخ) أفاد ذلك أنه ليس بكافر وهو كذلك لأن
معتقد الجهة لا يكفر على الصحيح كما قاله ابن عبد السلام وقبده النورى بأن يكون من
العامة كما هو فرض الكلام هنا وانما خفف عليه ما ذكرناه من رعايته ذلك الى اعتقاده أن
المولى كالحوادث وهو كافر والعباديات تعالى (قوله الاحتياج الخ) قد علمت مما تقدم
أن قيامه تعالى بنفسه معناه الاستغناء عن المحل والمخصص على أحد الاصطلاحين الذى
جرى عليه الشيخ فيما مر وحينئذ يكون مقابله الاحتياج الى المحل والمخصص أو الى
أحدهما وأما على الاصطلاح الثانى وهو أن معناه الاستغناء عن المحل فقط فيكون مقابله
الاحتياج اليه فقط والتقابل بينهما من التقابل بين الشئ والمساوى لنقصه اذ ينقص
القيام بالنفس لاقام بالنفس وهو مساو للاحتياج للمحل والمخصص (قوله بمعنى التركيب
الخ) قد تقدم أن الكموم خمسة وقد نه عليه هذا فقله التركيب فى الذات إشارة الى الكم
المتصل فى الذات وقوله أو الصفات أى أو التركيب فى الصفات إشارة الى الكم المتفصل فى الذات
فى الصفات ويقدم ما قبله وقوله أو وجود نظير الخ إشارة الى الكم المتفصل فى الذات
والصفات والأفعال والأول والثالث متضمنان بوحداية الذات والثانى والرابع متضمنان
بواحدانية الصفات والخامس متضمن بوحداية الأفعال والتقابل بينهما من التقابل بين
الشئ والمساوى لنقصه اذ ينقص الواحدانية لا وحداية وهو مساو للتعدد بالهوى
المدكور (قوله الخبز) هو صفة وجودية لا تاتى معها التجرد ولا اعدام وقبل هو عدم
القدرة عما ن شأنه أن يكون متصفا بما فى الأول وهو التحقيق يكون التقابل بينهما
من التقابل بين الضدين وعلى الثانى يكون التقابل بينهما من تقابل العدم والمساواة (قوله)

وليس له حركة ولا ساكنون ولا
يتصف بالوان ولا يجهة فلا يقال
فوق الجرم ولا عن يمين الجرم
وليس له تعالى جهة فلا يقال انى
تحت الله فنقول العامة انى تحت
ربنا وان ربى فوقى كلام منكراى
يضاف على من يعقده الكفر
« الخامسة الاحتياج الى محلى أى
ذات يقوم بها أو الى مخصص
أى وجود تعالى الله عن ذلك
وهذا ضد القيام بالنفس « السادسة
التعدد بمعنى التركيب فى الذات
أو الصفات أو وجود نظير فى الذات
أو الصفات أو الأفعال وهذه ضد
الوحدانية « السابعة الخبز وهو
ضد القدرة

فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على عدا العجز من الاضداد وقوله عن يمكن تعالى يمكن
 أي يمكن كان فاعتلم يمكن وأقربها للدلالة على العموم فيشمل كل يمكن حتى إيجاد مثل
 ذلك العالم أو أحسن منه وأما ما نقل عن الفزائي أنه قال ليس في الامكان أبعد مما كان
 فأجيب عنه بأجوبة منها أنه ليس فيه ذلك لعلم الله تعالى بعدم وجوده وفي تصديره بالممكن
 اشعار بأن العجز لا يتعلق بالواجب والمستحيل وقوله من الممكنات لو حذفه ما ضربه (قوله
 الكراهة) اعلم أن الكراهة إما عقلية أو شرعية فالثاني التي عن الشيء غير جازم
 والاول شعاع بغض الشيء وعدم الميل اليه وعدم تعلق الارادة بالشيء وهذا الاخر أعني
 عدم تعلق الارادة بالشيء هو المراد هنا وبما ذكره أنه يصح أن يوجد الله الفعل مع كراهته
 لشرعوا لنفع ما قد يقال الكراهة انما تعاقب الارادة التي بمعنى الميل الى الشيء كما يقال
 أراد فلان كذا أي مال اليه وكذا أي لم يمل اليه وهذا استحصيل في حقه تعالى فهو
 ليس مراد أو انما المراد بالارادة في حقه تعالى صفة قديمة قائمة بذاته تعالى الخ وهي بهذا
 المعنى لا يقابلها الكراهة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على عدا الكراهة من
 الاضداد وقوله مع كراهته أي الله وقوله له أي لهذا الشيء أي لوجوده (قوله أي عدم
 ارادته) أي له وانما أتى بهذا التقسيم للاحتراز من الكراهة الشرعية ومن الكراهة بمعنى
 بغض الشيء وعدم الميل اليه (قوله بارادته) أي حال كونهما مخصصة بارادته وقوله
 واختياره فليست موجودة قهر اعنه تعالى فهو الفاعل المختار (قوله ويؤخذ من
 وجوب الارادة الخ) وجه الاخذ أنه لو كان وجود المخلوقات بطريق التعليل وبطريق
 الطبع لمكان العالم قد علموا هل لا تتعلق به الارادة كما لا تتعلق به القدرة ولهذا قال
 القائلون بذلك بانقسامهما كسائر صفات المعاني والمعنوية وهذا أحد الامور التي كفروا
 بها ثانياً قولهم يقدم العالم ثالثاً انكارهم علم الله بالجزئيات رابعاً انكارهم حشر
 الاجساد خامساً قولهم باكتساب النبوة أي بأنها تنال بالاجتهاد ومباشرة أسباب
 مخصوصة فجعله الامور التي كفروا بها خمسة لكن الذي اشتهر من ذلك ثلاثة فقط واليهما
 أسباب بعضهم بقوله

ثلاثة كفر الفلاسفة العدا * اذا أنكروها وهي حق مثبتة

علم بجزئ حدوث عوالم * حشر لاجساد وكانت مثبتة

فان قلت مقتضى الثالث انهم يشنون العلم بالكليات وهو مناف لقولهم بنى الصفات
 قلت قد نصوا على ان قدماء هم ينكرون العلم من أصله ثم اراى متأخروهم ذلك شعبة
 تستر واثبات العلم بالكليات دون الجزئيات (قوله أن وجود المخلوقات ليس الخ) يعني
 أنه ليس ناشئاً عن الله تعالى من غير أن يكون له ارادة واختيار فيه بأن يكون بطريق العلة
 أو بطريق الطبع والحاصل ان الفاعل إما فاعل بالاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل
 والترك وإما فاعل بغير الاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك وهذا القسم اما

فيستحيل عليه تعالى العجز عن يمكن
 تامن الممكنات الثامنة الكراهة
 وهي ضد الارادة فيستحيل عليه
 تعالى أن يوجد شيئاً من العالم مع
 كراهته له أي عدم ارادته
 فالموجودات الممكنات أو جديدها
 الله تعالى بارادته واختياره
 ويؤخذ من وجوب الارادة
 له تعالى أن وجود المخلوقات ليس
 بطريق التعليل ولا بطريق الطبع

فاعل بالتعليل وهو الذي لا يتوقف فعله على غيره علمه وأما فاعل بالطبع وهو الذي يتوقف
فعله على ثبوت شرط وانتفاء مانع والشق الأول من هذا القسم ثابت عند القائلين بالتعليل
والثاني ثابت عند القائلين بالطبع والحق عدم ثبوت كل منهما مقابلس بشابث الأول القسم
الأول وقد اتفق على ذلك أهل السنة والمعتزلة الآن أهل السنة خصوه بالتقديم وهو
المولى تبارك وتعالى إذ لا موجد سواه والمعتزلة لم يخصصوه بذلك جعلوه شاملاً للأحداث
وهو العبد لأنه عندهم يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدره فجعلها الله فيه كما أمر وأمرها
القول بالفاعل بالتعليل لقولهم بالتولد وهو أن يوجب الفعل لفاعله فعلاً آخر فإذا حرك
الشخص أصبعه تولدت عندهم حركة الخاتم فآل الأمر إلى أن حركة الأصبع علم
في حركة الخاتم (قوله والفرق بينهما) أي بين طريق التعليل وطريق الطبع وبحصل
الفرق أن الموجود بالتعليل لا يتوقف على غيره علمه وأن الموجود بالطبيعة يتوقف على
غيره من ثبوت شرط وانتفاء مانع (قوله كلما وجدت الخ) فيزمن من وجود الله وجود
معاوله مع كونها مؤثر فيه (قوله آخر) أي غيره علمه (قوله حركة الأصبع) هذا تمثيل
لله وقوله متى وجدت الخ بيان المراد من الله وقوله وجدت الثانية أي مع التأثير كما
علت فليس المراد مطلقاً لزوم بل المراد الزوم مع كون حركة الأصبع مثلاً أثرت
في حركة الخاتم عند القائلين بذلك (قوله وأن الموجود الخ) معطوف على قوله أن الموجود
الخ (قوله يتوقف على شرط وانتفاء مانع) لم يقل وعلى سبب لأنه لا حاجة للنص على ذلك
أذ هو عندهم نفس الطبيعة فلا سبب غريب هالكا غير هذا لأن ذلك هالك ذلك لم يكن
التأثير ذاتياً لها وليس كذلك عندهم فان قيل أين الشرط وانتفاء الخانع بالنسبة للمولى
تبارك وتعالى أجيب بأن الشرط الألوهية وانتفاء المانع عدم النظر وأجيب أيضاً بأن
الشرط وانتفاء المانع كل منهما متحقق في الواقع وإن لم نطلع على ذلك وقيل إن القائلين
بذلك لم يقولوا بالتوقف على ما ذكره إلا بالنسبة للعواضد وعليه فاطر الفرق بين طريق
التعليل وطريق الطبع بالنسبة له تعالى (قوله كاللاد) هذا تمثيل للمؤثر بالطبع المفهوم بما
تقدم (قوله لعنهم الله) أي طردهم عن رحمة وأبعدهم عنه وهذا من اللعن على الأوصاف
وهو جازم حديث لعن الله كل الربا وموكله وكاتبه وشاهده بخلاف اللعن على الذات
فانه لا يجوز مع التعيين ولو على الكافر ما لم يتحقق منه على الكفر (قوله بل الحق الخ)
هذا اضطراب إبطائي عما تضمنه الكلام قبله من أن النار تؤثر بطبعها وإن حركة الأصبع
تؤثر في حركة الخاتم بالتعليل (قوله يخلق الحراق) أي الاحتراق فهو من إطلاق
السبب وإرادة المسبب كما مر (قوله عند محاسنة النار) أي وعند انتفاء البلب (قوله فلا
وجود لشيء الخ) هذا وما بعده تفرع على قوله ويؤخذ من وجوب الإرادة له تعالى أن
وجود المخلوقات الخ (قوله نشأه الخ) أي من غير توقف على شيء آخر وهذا بيان للمراد
من كونه علمه (قوله وجد العالم الخ) أي مع التوقف على شرط وانتفاء مانع على ما مر

والفرق بينهما أن الموجود بطريق
التعليل كلما وجدت علمه وجد
من غير توقف على شيء آخر حركة
الأصبع فأنما علمه لحركة الخاتم
متى وجدت وجدت الثانية من
غير توقف على شيء آخر وإن
الموجود بطريق الطبع يتوقف
على شرط وانتفاء مانع كالنار فأنما
لا تحرق الأبرط الماسة للطبع
وانتفاء البلب الذي هو المانع من
أحراقه فالنار تحرق بطبيعتها عند
القائلين بالطبيعة لعنهم الله بل الحق
أن الله تعالى يخلق الحراق في
الحطب عند محاسنة النار كما يخلق
حركة الخاتم عند وجود حركة
الأصبع فلا وجود لشيء بالتعليل
ولا بالطبع خلافاً للقائلين بذلك
ويستحيل عليه تعالى أن يكون
علمه في العالم نشأ عنه بغير اختياره
أو يكون طبيعة وجد العالم
بطبيعته نزهة الله عن ذلك وتعالى
علواً كبيراً * التاسعة الجهل
فيستحيل عليه تعالى الجهل

وهذا بيان المراد من كونه طبيعة فيه ولم يقل هنا بغير اختياره ليعلم به مما قبله فقصه الخذف
 من الشاهد دلالة الاول (قوله يمكن) أى أو بواجباً ويجازى ولو زاد ذلك لكان أولى
 (قوله سواء كان بسيطاً الخ) أشار بذلك الى أن المراد به هنا الأعم من البسيط والمركب
 لكن متى اطلق عندهم انصرف لثاني لكونه حقيقة فيه مجازاً في الاول وهذا أحد
 القولين وقيل انه مشترك بينهما (قوله أو مركباً) ان قلت ما وجه تسميته مركباً مع أن كل
 مركب لابد له من أجزاء يتركب منها وهذا ليس له ذلك لانه شئ واحد وهو الادراك كما
 سيذكره قلت وجه تسميته بذلك انه استلزم جهلين وهما الجهل بالشيء والجهل بهذا الجهل
 فهو وان كان شيئاً واحداً استلزم شيئين فلذلك سمي مركباً (قوله على خلاف ما هو عليه)
 أى على حال خلاف وصف وحال هذا الشيء علمه (قوله ويستحيل عليه تعالى الغفلة الخ)
 جعل الغفلة والذهول من مناقبات العلم كما هنا أولى من جعلهما من مناقبات الارادة
 كما صنع السنوسي في الصغرى لانها مناقبات العلم بلا واسطة ومناقبات الارادة بواسطة
 مناقباتها لان العلم يلزم الارادة وما نافي للارادة كما في المزموم كذا يترخص من كلام
 بعضهم لكن في كلام غيره ما ملخصه أنهم ما مناقبات لكل منهما بلا واسطة ولا مانع من
 مناقبات شيئين أو أكثر وعليه فلا أولوية وعطف الذهول على الغفلة قبيل من عطف
 الماردف وقيل من عطف العام على الخاص لان الغفلة زوال الشيء من القوة المدركة
 فقط والذهول زوالها فقط أو نهائياً من الحافظة وقيل من عطف الخاص على العام
 لان الغفلة هي الغيبة عن الشيء سواء سبق الشعور به أم لا والذهول الغيبة عنه بعد
 الشعور به (قوله وهذا ضد العلم) اسم الإشارة عائداً للجهل والمراد بالضد معناه اللغوي
 وهو مطلق المتأني وهذا أولى من جعله ضد اصطلاحاً بالنسبة للجهل المركب ولغوياً
 بالنظر لغيره (قوله الموت) هو عدم الحياة عمل من شأنه أن يكون حياً وقيل هو عرض
 وجودى يضاد الحياة وردّه في المقاصد لكن قال الصغوى ان عدمه الموت ~~كانت~~
 منسوبة للقدورية ففشت هذا وذكر السيوطي ان طائفة من أهل الحديث ذهبوا الى انه
 جسم على صورة كبش والاحاديث والآثار مصرحة بذلك وأما المعنى القائم بالبدن عند
 مفارقة الروح فانه هو أثره فتسميته بالموت من باب الجواز ومن قبيل المشترك وهذا الجسم
 لا يتبرجى الامات كما أن الحياة التي هي على صورة قرص لا تتبرجى الاحياء ^ا وردّه ابن
 حجر حيث نقل الاتفاق على أنه ليس بجوهر ولا جسم قال وحديث يروى بالموت في صورة
 كبش الخ من باب التمثيل ^ا (قوله ضد الحياة) المراد بالضد معناه اللغوي أو
 الاصطلاحي على الخلاف السابق في تفسير الموت (قوله الصميم) هو عرض وجودى يضاد
 السمع وقيل هو عدم السمع عامان شأنه أن يكون جميعاً (قوله وهو ضد السمع) المراد
 بالضد معناه الاصطلاحي أو اللغوي على الخلاف مثل ما مر (قوله العمى) هو عرض
 وجودى يضاد البصر وقيل هو عدم البصر عامان شأنه أن يكون بصيراً (قوله وهو ضد

يمكن من المحاكاة سواء كان بسيطاً
 وهو عدم العلم بالشيء أو مركباً
 وهو ادراك الشيء على خلاف
 ما هو عليه ويستحيل عليه تعالى
 الغفلة والذهول وهذا ضد العلم
 العائدية الموت وهو ضد الحياة
 الحادية عشر الصميم وهو ضد
 السمع الثانية عشر العمى وهو
 ضد

البصر الثالثة عشر الخرس وفي معناه (٨٦) الكم وهو ضد الكلام الاربعة عشر كونه تعالى عاجز وهو ضد كونه تعالى قادر

البصر) فيه ما تقدم (قوله الخرس) هو عرض وجودى بضاد الكلام وقيل هو عدم الكلام عمن شأه أن يكون متكلما (قوله وفي معناه البكم) أى وفي قوته البكم ومقتضى ذلك أن الخرس مغاير للبكم وعبارة القاموس مصرحة بأنه عنه ونصها البكم محر ك الخرس انتهت. واعلم أن عندهم بكافسيا ولسايا وسكونا كذلك قال بكم النفسى عدم الكلام النفسى بجزا والبكم اللسانى عدم الكلام اللفظى كذلك والكسوت النفسى عدم الكلام النفسى من غير عجز والكسوت اللسانى عدم الكلام اللفظى كذلك ولا يخفى أن المراد هنا البكم النفسى لانه هو الذى يقابل الكلام النفسى وفي معناه الكسوت النفسى (قوله وهو ضد الكلام) فيه ما مر (قوله العشرون) أى مئة العشرين (قوله كونه أبكم الخ) لوقال كونه أخرس وفي معناه كونه أبكم لكان أنسب وأولى بما لا يخفى ومع ذلك يقتضى أن كونه أبكم مغاير لكونه أخرس وهو خلاف ما تنص به عبارة القاموس السابقة (قوله فهذه العشرون الخ) مفرغ على ما قبله على سبيل الأجل بعلما مرته في البعض على سبيل التفصيل (قوله واعلم أن دليل كل الخ) قد تلخص أن أدلة الوجود والصفات السلبية تثبت وتنتفى ضدّها وأدلة المعاني تثبت وتنتفى المعنوية وتنتفى اضدادها (قوله وأدلة السبع الخ) لوقته على ما قبله لكان أنسب (قوله فهذه) أى الامور المتقدمة من الوجود وما بعده (قوله وعشرون دليلا) معطوف على قوله أربعون وفيه أنه حيث كانت أدلة المعاني هي أدلة السبع المعنوية فالأدلة الثلاثة عشر فقط وقد يجاب بأنّها كانت أدلة المعاني باعتبار الاستدلال بها على المعنوية غيرها باعتبار الاستدلال بها على المعاني صر بالنظر لذلك جعل الأدلة عشري ن لكن قد يقال لوظنر لذلك لا تعتبر أدلة الاضداد بأضالجران مثل هذا التوجيه فيها (قوله قال بعضهم الاشياء الخ) قد تحصل أن في هذه المسئلة خلافا والقول الثاني هو مذهب الاشعري والجهوري لكن السنوسي يرى في كتركيبه على القول الاول مع اعترافه بأن مذهب الاشعري والجهوري في الحال وأن الحال محال وقال في شرح الوسطى بعد ذكر القولين والمفسر الى المذهب الاول أميل ثم قال وبالجملة فالمسئلة مشهورة الخلاف وأدلة الفريقين فيها مبسوطه في المطولات والجهل فيها لا يضر في العقائد اه أقاده البوسى (قوله في الصغرى) وكذا في كتركيبه وان اقتضى كلامه خلافه (قوله فعلى هذا تكون الصفات الخ) أى بعد الوجود صفة كاسميه عليه وفيه أنه قد بنى الكلام على القول بنى الاحوال وحسب ذلك لا يصح عدم الوجود صفة لان عدمه صفة معنى على أنه حال كما يقوله غير الاشعري ففي هذا الصنيع بنى لا يخفى لا يقال يحتل أنه جرى في ذلك على القول بأنه صفة معنى أو صفة سلبية لا نقول بعد كل البعد ارادته لذلك لانه من شدة الضعف فليجز (قوله لانه يسقط منها الخ) أى لان الكون قادر امثلا ليس صفة على هذا بل هو كناية عن قيام القدرة بالذات فهو أمر اعتبارى

الخامسة عشر كونه تعالى كارهها وهو ضد كونه تعالى مريدا السادسة عشر كونه تعالى جاهلا وهو ضد كونه تعالى عالما السابعة عشر كونه تعالى ميتا وهو ضد كونه تعالى حيا الثامنة عشر كونه تعالى أصم وهو ضد كونه تعالى سمعا التاسعة عشر كونه تعالى أعمى وهو ضد كونه تعالى بصيرا العشرون كونه تعالى أبكم وفي معناه الخرس وهو ضد كونه تعالى متكلما فهذه العشرون كلها مستحالات عليه تعالى «واعلم أن دليل كل واحد من العشري ن الواجبة تثبتاته تعالى وينتفى عنه ضدّها وأدلة السبع المعاني هي أدلة السبع المعنوية فهذه أربعون عسيده يجب الله تعالى منها عشرون وينتفى عنه تعالى عشرون وعشرون دليلا اجابا كل دليل أثبت صفة وتنتفى ضدّها (تنبيه) «قال بعضهم الاشياء اربعة موجودات ومعدومات وأحوال واعتبارات فالموجودات كذا تنزيه التي تراها والمعدومات كولد قبل أن يخلق والاحوال كالكون قادر والاعتبارات كنبوت القيام يدعى هذا أعنى ككون الاشياء اربعة جرى السنوسي في الصغرى لانه أثبت الاحوال وجعل الصفات الواجبة عشري ن وجرى في غيرها على نقي

الاحوال وهو الحق فعلى هذا تكون الصفات ثلاثة عشر لانه يسقط منها السبع المعنوية وهي كونه تعالى قادرا والحاصل

الى آخرها فليس له تعالى صفة تسمى

صكونه قادرا لان الحق نقي
الاحوال فليس هذا اتكون
الاشياء ثلاثة موجودات
ومعدومات واعتبارات واذا
سقط من العشرين الواجبة تسع
معنوية يسقط من الاضداد سبع
ايضا فليس هناك صفة تسمى
الكون عابرا الى آخرها فلا
يجتاح الى عددها من المستحيلات
فتكون المستحيلات ثلاثة فتنز
ايضا هذا ان عند الوجود صفة
وهو رأى غير الاشعري وأما على
رأى الاشعري فالوجود عين
الموجود فهو جوده تعالى عين ذاته
فيكون الوجود ليس بصفة فتكون
الصفات الواجبة اثني عشرة
القدم والابقا والمخالفة والقيام
بالنفس وبغيره بالاستغناء
المطلق والوحداية والقدرة
والارادة والعلم والحياة والسمع
والبصر والكلام ونسقط المعنوية
لان ثبوتها مبني على القول
بالاحوال والحق خلافه وان
أردت أن تعلم صفاته تعالى للامة
فأتبها أسماء مشتقة من الصفات
الذكورية فتمت ان الله تعالى
موجود قديم مخالف للعواد
مستغن عن كل شئ واحد قادر
مريد عالم حي سمع بصر متكلم
ويعلمون اضدادها * وأعلم أن
بعض الاشياخ

والحاصل أن الكون قادر والكون مريد والكون عالما الى آخرها ثابتة بخلاف
الآن مثبت الاحوال بفسرها بالواسطة ونافي الاحوال بفسرها بالامر الاعتباري حتى
ان المعتزلة وافقوا على ثبوتها غير أنهم قالوا انها واجبة تعالى لذاته لا على قائمها
واستثنوا من ذلك كونه متكلما فوافقوا على أنه واجب لكلام لكن ليس قائمها بل
بعض الاجرام واستثنى معتزلة البصرة أيضا كونه مريدا فوافقوا وجوبه لارادة لكن
ليست قائمها به فعلم أن المعتزلة وان نقوا المعاني لا يثبتون الكون قادرا الى آخرها بل
يثبتون لذاته وأن مثبت الاحوال يثبت المعاني والمعنوية ويفسر الثانية بالواسطة وأن
نافي الاحوال يثبتها أيضا لكن لا يفسر الثاني بالواسطة بل بالامر الاعتباري (قوله
الى آخرها) أي واثته الى آخرها بأن تقول وكونه مريدا وكونه عالما وهكذا (قوله
فعلى هذا اتكون الخ) لوقال وتكون الاشياء الخ ويكون معطوفا على ما قبله لكان أولى
(قوله هذا ان عند الخ) قد علمت ما فيه (قوله واما على رأى الاشعري فالوجود الخ)
قد تقدم أن الحقيقتين على تأويل عبارة الاشعري مع مريد يعني الرجوع اليه (قوله
فوجوده تعالى عين ذاته) من ذكر ان الخاص بعد العام لاجل ما بعده (قوله القدم
والبقاء الخ) تفصيل لما قبله فهو بدل متصل من يحمل (قوله وبغيره بالاستغناء المطلق)
وذلك لما مر من أن معناه الاستغناء عن الحمل والمخصص وأنه يستلزم الاستغناء عن غيرها
كما تقدم سيانه (قوله وان أردت أن تعلم الخ) الانسب تأخير ذلك عن الفرق التي
(قوله فأتبها) أي بدوها وقوله أسماء مشتقة أي حال كون تلك الدوال أسماء
مشتقة وانما كانت تلك الاسماء الدالة على الصفات لانها الدالة على الذات المتصلة بهذه
الصفات بل نقل عن الاشعري أن مدلول القادر مثلا نفس الصفة التي هي القادرة من
حيث اتصاف الذات بها لكن المشهور عند الاشاعرة أن مدلوله الذات باعتبار اتصافها
بتلك الصفة والحاصل أن الاقسام ثلاثة ما يدل على الذات ويشعر بالصفة كقادر وما يدل
على الذات ولا يشعر بالصفة كالقوة والحلافة وما يدل على الصفة فقط كالقدرة ١١ أفاده
البوسى (قوله من الصفات) أي من اللفاظ كالقدرة والارادة (قوله فيقال)
المناسب فقل بصفة الامر (قوله قديم مخالف للعواد) هكذا في النسخ لكن لعل فيه
سقطا والاصل قديم باق مخالف للعواد (قوله متكلم) لم ينبه على المعنوية جريا على
الحق من أنه لا حال وأن الحال محال (قوله ويعلمون اضدادها) أي بأن يقال يستحيل
عليه تعالى أن يكون معدوما حادنا الى آخرها (قوله واعلم أن بعض الاشياخ الخ)
حاصل هذه النسخة أن الشيخ العدوي قرأ من كلام الاحوال الاعتبارات غير موجود
وغير معدوم لكن الفرق بينهما أن الاولى لها قيام بالذات بخلاف الثانية فانه لا قيام لها
بالذات ومع ذلك هي متحققة خارج الازهان فلم يسلم لذلك بعضهم معترضا بأنه يلزم عليه
محذور وهو قيام الصفة بنفسها فذلك اختار أنه لا يتحقق لها الا في الازهان وردة بعض

المحققين بأنه لا يرد الأول كان الامر الاعتباري وجوديا أو واسطة وليس هو كذلك بل هو
 أنزل درجة من الواسطة فهو في حكم المعدوم فلا يقال فيه انه قائم بنفسه ولا قائم بغيره
 ولذلك لم يزم على قول الاشاعرة بحدوث صفات الافعال أن الذات اولى محل للعوائد
 وقد راجعوا الصكبري فظهر أن الحق مع الشيخ العدوي وقد وقفت على عبارة سم
 في الآيات الينيات فوجدتها مصرحة بذلك ونصها المقر المشهور أن الامر الاعتباري
 معين أحدهما له تحقق في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر الآتية ليس من
 جهة الاعيان والثاني ما له تحقق باعتبار الاعتبار ولو قطع النظر عن ذلك لم يكن له تحقق
 وأن الخارج أيضا معين أحدهما خارج الاعيان والآخرة خارج الذهن وهو معنى
 نفس الامر وظاهر أن هذا أعم من الأول وقد صرحوا بأن النسبة الجزئية مع كونها
 من الامور الاعتبارية من الموجودات الخارجة بالحق الثاني للخارج انتهت فالنتيجة
 ما قاله الشيخ العدوي على أنه يزم على ما قاله هذا القائل من أن الاعتباريات لا تحقق لها
 الا في الذهن أن الكون قادرا مثلا لا تحقق له في الازل وذلك لان التحقيق أنه أمر
 اعتباري بمعنى قيام القدرة بالذات اذ لا ذهن حينئذ حتى يتحقق فيه ذلك وذلك محذور
 وقول بعضهم ان ذلك لا يضر بظاهر كيف هذا مع لزوم عدم قيام صفات المعاني بذاته
 تعالى فليست أملا ويحذر (قوله والاعتبارات) أي القسم الثاني منها وهو الانتزاع اخذ
 من باقي كلامه (قوله فقال الخ) محط الفرق قوله الآن الحال الخ (قوله بل له الخ)
 اشتراب اتفاق (قوله وقيام) أشار بذلك الى أن الكلام في التمام بالذات أي على
 وجه التمام لا مطلقا (قوله واعترض عليه الخ) محصله أنه يزم على هذا الفرق محذور
 وهو قيام الصفة بنفسها وذلك لان الاعتبار صفة وقد قلت انه يتحقق خارج الاذهان
 ولا قيام له بالذات وحينئذ فالصفة ليست قائمة بوصف بل بنفسها وقد علمت ما فيه (قوله
 فالخلق الخ) تبع فيه بعضهم وفيه ما قد علمته (قوله اختراعي) نسبة الى الاختراع وهو
 أن يفرض الشخص شيئا لا أصل له في الخارج (قوله كفرضك الخ) أي متعلق فرضك
 الخ وهو البخل الذي فرضته والعلم الذي فرضته (قوله اختراعي) نسبة الى الاختراع وهو أن
 يتبرع الشخص بشيء له أصل في الخارج (قوله واتصاف زيد الخ) هذا بذات زيد ما تقدم من
 أن الامر الاعتباري له تحقق خارج الذهن والتأويل فيه نكف (قوله الجازي) أي
 جواز الاختراع فهو على حذف مضاف وهو الممكن بمعنى وهو ما استوى اليه نسبة كل
 من الوجود والعدم خبرا كان أو شرا وقوله في حقه أي بالنسبة لذاته في معنى لام النسبة
 والحق بمعنى الذات (قوله فيجب الخ) مخرج على ما قبله بالنظر في كونه من العقائد
 الواجب اعتقادها (قوله الخير والشر) قد عبر عنهما بالحسن والتسبيح قال كثير من
 أهل السنة المراد بالاول ما ليس منها بغيره فيشمل الواجب والمندوب والمباح وبالثاني
 المنهي عنه فيشمل الحرام والمكروه وخلاف الاول وقالت المعتزلة المراد بالاول

فرق بين الاحوال والاعتبارات
 فقال الحال والاعتبار كل منهما
 غير موجود ولا معدوم بل له تحقق
 في نفسه الآن الحال له تعلق
 وقيام بالذات والاعتبار لا تعلق
 له بالذات ويقول ان الاعتبار
 يتحقق في غير الاذهان واعتراض
 عليه بأن الاعتبار صفة وإذا
 كان لا تعلق له بالذات ويتحقق
 في غير الاذهان فأين موصوفه
 والصفة لا تقوم بنفسها بل لا بد
 لها من موصوف فالخلق أن
 الاعتباريات لا تحقق لها الا في
 الذهن وهي قسمان اعتبار
 اختراعي وهو الذي لا أصل له في
 الوجود كفرضك الكرم بخيلا
 والجاهل عالما واعتبار انتزاعي
 وهو الذي له أصل في الخارج
 كنبوت قيام زيد فانه منتزع من
 قولك زيد قائم واتصاف زيد
 بالتسام ثابت في الخارج (العقيدة
 الحادية والاربعون الجازي في
 حقه تعالى) فيجب على كل مكلف
 أن يعتقد أن الله تعالى يجوز في
 حقه أن يخلق الخير والشر فيجوز
 أن الله تعالى يخلق

ما لا يكون سببا في العقاب وبالتالي ما يكون سببا فيه وعليه فالتعريف شمل كلا من المباح والمكروه وقال امام الحرمين ان المكروه ليس بجبر ولا شر (قوله الاسلام) المراد به هنا الايمان أخذنا من مقابلته بالكفر وقوله المكفر قيل هو عدم الايمان عما شأته أن يكون متصفاه وقيل هو الضاد بالكسر أي مع ما علم بحجج الرسول به ضرورة فالتقابل بينه وبين الايمان على الأول وهو الحق كما قاله السعدني تقابل العدم والملكة وعلى الثاني من تقابل الضدين (قوله أيضا) أي كما يجب اعتقاد ما تقدم (قوله أن الامور الخ) لكن لا يجوز الاحتجاج بذلك قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له وكذا بعده ان قصد التفرع عما أوجبه ذلك الذنب من حد أو تعزير أو الأبان قصد منع التعبير به جاز (قوله خيرها وشرها) فقد علمت المراد بكل منهما فان قيل من المعلوم أن ذلك شامل للمعاصي ولو كانت بقضاء الله لوجب الرضاها واللام غير صحيح لان الرضا للمعصية معصية فكيف يكون واجبا والاولى في الجواب أن يقال ان المعاصي جهتين جهة كونها منها عينا وجهة كونها مقضية ومقتدرة لله تعالى والواجب انما هو الرضاها من الجهة الثانية وأما الرضاها من الجهة الاولى فهو معصية فتنبيه (قوله واختلف في معنى القضاء والقدر فقيل الخ) ذكر قولين وبني اقوال أخر منها ما قاله السنوسي في شرح رسالة الخوض أن القضاء ابراز الكائنات على وفق علمه تعالى والقدر تحديد كل شيء بحجته الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر الى غير ذلك أزلنا على هذا القول فاقضاء حادث والقدر قد علم عكس ما قاله الشيخ لان الأول هو تعلق القدرة التخييرية بالحادث والثاني تعلق الارادة التخييرية القديم ومنها انهما بمعنى ارادته تعالى ومنها انهما بمعنى قدرته تعالى ومنها أنهما بمعنى كل منهما ما علم اقتضاه على القولين المذكورين لشهرتهما ولذلك اقتصر عليهما الشيخ على الاجهوز في قوله

ارادة الله مع التعلق * في ازل قضاؤه لحق
والقدر الایجاد للأشياء على * وجه معين أو ادهملا
وبعضهم قد قال معنى الأول * العلم مع تعلق في الازل
والقدر الایجاد للأمور * على وقاؤه المذكور

(قوله وتعلقها الازلي) هل اعتبار التعلق في ذلك وما بعده على سبيل الشرطية أو الشرطية ومقتضى قوله هنا فإرادة الله الخ وقوله بعد نعم الله الخ الأول ومقتضى النظم المار الثاني فليحذر (قوله على وفق الارادة) أي حال كون هذا الایجاد كائنا على حال موافق لتعلق الارادة أي لما تعلق به (قوله عالما وسلطانا) أي مثلا (قوله فليكن بعد وجودك) لو أخر عن قوله أو السلطنة ليكون راجعا لها أيضا كقوله على وفق الارادة لكان أولى (قوله والایجاد) فيه اظهر في مقام الاضمار وكذا في ال فيما بعده ونكتة الاظهار في ما بعده أنه لو اضررنا انهم أن الضمير عائد على القدرة وحيد فالتعريف في الاظهار هنا مناسبته

الاسلام في زيد والكفر في عمرو والعلم في أحدهما والجهل في الآخر وما يجب اعتقاده أيضا على كل مكلف أن الامور خيرها وشرها بقضاء وقدر واختلف في معنى القضاء والقدر فقيل القضاء ارادة الله تعالى وتعلقها الازلي والقدر ایجاد الله تعالى الاشياء على وفق الارادة فإرادة الله تعالى المتعلقة أزلنا بأنك تصبر عالما أو سلطانا قضاء وإيجاد العلم فليكن بعد وجودك أو السلطنة على وفق الارادة قدر وقيل القضاء علم الله الازلي وتعلقه بالمعلوم والقدر ایجاد الله الاشياء على وفق العلم فعلم الله المتعلق أزلنا بأن الشخص يصبر عالما بعد وجوده قضاء وإيجاد العلم فيه بعد وجوده قدر وعلى كل من القولين فالقضاء قديم لانه صفة من صفاته تعالى أما الارادة أو العلم والقدر حادث لانه ایجاد الایجاد والایجاد من تعلقات القدرة وتعلقات القدرة حادثه

لما بعد (قوله وال دليل على أن الممكنات جارية الخ) قد تضمن هذا الدليل دليلين من الاول على كون الممكنات ليست بواجبة والثاني على كونها ليست بمشقة فقد أشار الى الاول بقوله فلو وجب الخ والى الثاني بقوله ولو امتنع الخ وكل منهما يحتمل أن يكون اقترايا مر كما من شرطية فذ كشرطية الاول بقوله فلو وجب الخ وشرطية الثاني بقوله ولو امتنع الخ وذ كحلتها بما بقوله واقلاب الجائر الخ ويحتمل أن يكون استثناءيا مر كما من شرطية واستثنائية لان قوله واقلاب الجائر الخ في حق قوله لكن انقلاب الخ ثم الممكنات بمعنى الجائرة كما لا يخفى وحينئذ فمصدر التركيب هكذا والدليل على أن الجائرة جائرة الخ ولواثمة لذلك كذا قاله بعضهم وأنت خير بأن الممكنات بمعنى الجائرة في ذاتها وقوله جائرة الخ مقصد لجوازها بقصد كونها في حقه تعالى خلافاً لما أرجب بعض الممكنات كالصلاح والاصل ولما حال به فيها كل رسالة كما يأتي وهذه فائدة أى فائدة (قوله أنه اتفق على جوازها) أى في ذاتها فهي جائرة في ذاتها باجاء جميع الفرق غاية الامر أن بعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حقه تعالى وبعضهم قال باستحالة بعض الممكنات كذلك فليتأمل (قوله فلو وجب الخ) ويحتمل الدليل كما علم بما ذكر (قوله باطل) أى لما ياتى عليه من قبح الحقائق وهو مستحيل (قوله خلافاً للمعتزلة في قولهم الخ) وهذا انما جاءهم كما قاله المتشوخ من قول الفلاسفة ان الموجود في العالم هو أقصى الممكن اذ لو كان في الممكن أعلى منه ولم يفعل لكان بخلاف ما ناض جود الجواد الحكيم فقالوا هذا النظام الكامل ولا يجوز أعلى منه وقد وقعت المناظرة في هذا المسئلة بين الأشعري والجبائي فنقل الأشعري ما تقول في ثلاثة أشخاص مات أحدهم قبل البلوغ والثاني بعد البلوغ وكافرا والثالث بعد البلوغ مؤمناً فقال الجبائي أما الصغير ففي الجنة وأما الكبير الكافر ففي النار وأما الكبير المؤمن ففي الدرجات العالية قال الأشعري ما بال الصغير قصره عن درجة الكبير المؤمن فقال الجبائي لأنه لم يعمل قدر عمله فقال الأشعري من حجته على مذهبكم أن يقول يا رب كان الأصلح في حق أن تبقى حيا حتى أصل بالعمل الدرجة العليا فقال الجبائي جوابه أن يقول الله علمت أنك لو بقيت الى سن التكليف لكفرت فتخلص في النار فالأصلح في حقك موتك صغيراً كما فعلت بك لئلا منك من الخلود في النار فقال الأشعري فإذا يقول الثالث بل وغيره من بقية الكفار يا رب كنت ارضى منك بأدنى مرتبة من هذا العسي لو أمتني قبل التكليف فلم أبقيتني بعده مع علك مني الكفر بعده فبنت الجبائي فقال الأشعري وقف جدار الشيع في العقبة ثم قال تعالى أن توزن أحكام ذى الجلال بيزان الاعترال فأقاده في شرح الكبرى (قوله أن يفعل الصلاح) أى والأصلح فقيهه اكتناء للإشارة الى أن المسئلة مشهورة حتى أنه متى عبر بوجوب الصلاح أو الأصلح كان ذاك لقباعى المسئلة بقسمها فلا حاجة لتعرض للفتن معاً يقال كيف يجب الصلاح

والدليل على أن الممكنات جائرة في حقه تعالى أنه اتفق على جوازها فلو وجب عليه تعالى فعل شيء منها لانتقل الجائر واجبا ولو امتنع عليه فعل شيء منها لانتقل الجائر مستحلاً وانقلاب الجائر واجباً ومستحلاً باطل وبهذا تعلم أنه تعالى لا يجب عليه شيء خلافاً للمعتزلة في قولهم أن الله تعالى يجب عليه أن يفعل الصلاح بالعباد

والاصلح مع أنهم متقايان ومتى ثبت الوجوب لاحدهما امتنع الآخر لا تقول ليس
مرادهم أنه اذا كان شيان أحدهما صلاح والآخر أصل كانوا جبين حتى يأتي ذلك
بل مرادهم أنه اذا كان شيان أحدهما صلاح والآخر ساد كان المصالح واجبا دون
مقابله واذا كان شيان أحدهما صلاح والآخر أصل كان الاصالح واجبا دون مقابله
فتبينه (قوله أن رزقه) الرزق عند أهل السنة ماساقه الله الى الحيوان فاستقع به بالفعل
ما كولا وغيره وأما اذا لم يتقنع به بالفعل فلا يسمى رزقا وان كان معدا للاتقاع به وبهذا
ظهر قول بعض الاكابر ان كل أحد يستوفي رزقه وانه لا يأكل أحد رزق غيره واما عند
المستزلة فهو الممول سواء انتفع به أم لا ورزقانه يقتضي ان ماسبق للدواب والعبيد
لا يسمى رزقا وليس كذلك (قوله وهذا) أي قوله ما ذكره وهو بضم الزاي يطلق على
معان كمال القاموس منها الكذب وهو المراد هنا فقوله وكذب عطف تفسير وأما بفتح
الزاي فأعلى الصدر الى الكتفين كافي القاموس أيضا (قوله خلقه الايمان الخ) مفرع
على قوله أنه لا يجب عليه شيء (قوله واعطاه العلم) التعبير عائلته والمتعلق بمخدوف
والتقدير وأعطاه العلم (قوله من غير وجوب) توضيح لما قبله (قوله وبعمارد) بضم الزاي
من الرأى وبكسرهما من الورد (قوله من الاسقام) جمع سقم كقفل أو سقم كجبل أو سقام
كسحاب وهو المرض كافي القاموس فهو له والامر اض عطف تفسير (قوله ولو كان
الصلاح واجبا الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائي قطعه هكذا لو كان الصلاح واجبا عليه
تعالى لما نزل الضرر بالاطفال لكن النال باطل بالمشاهدة فطل ما أتى اليه وهو وجوب
الصلاح عليه تعالى فثبت تقبضه وهو المطلوب فذكر الشرطية بقوله ولو كان الصلاح الخ
وعمل الملازمة فيها بقوله لانهم يقولون الخ وحذف الاستثنائية (قوله لان ترك الواجب
الخ) على الثاني قوله (قوله وانابته الخ) معطوف على قوله خلقه الايمان الخ (قوله طاعة)
قد فرق شيخ الاسلام بينها وبين كل من القرية والعبادة بأن الطاعة امتثال الامر والنهي
مطلقا والقرية ما تقرب به بشرط معرفة المقرب اليه وان لم يحجج الى ينة والعبادة ما تعبد
به بشرط النية ومعرفة المعبود وعليه فالطاعة أعجم والعبادة أخصها والقرية أوسطها
وتعقبه بعضهم بأن ذلك ليس مشترفا في الاصطلاح ولا لميل اليه واختار أن الثلاثة متحدة
بالاداء مختلفة الاعتبار فالصلاة مثلا من حيث الامتثال والاقتداء يقال لها طاعة ومن
حيث التقرب بها الى الله تعالى تسمى قرينة ومن حيث الخضوع والتذلل تسمى عبادة فم
قد شاع تخصيص العبادة بالله تعالى فانك تقول أطيع الأمير وأتقرب اليه ولا تقول أعبد
(قوله معصية) هي خلاف الطاعة ويراد بها الذنب والخطيئة والسيئة والجرعة (قوله
لانه النافع الضار) وحيث قد يفتني للعبدان يكون اعتماده عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا
يخشى أحدا غيره تعالى وحكي عن سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أنه
شكى ألم سنة الى الله تعالى فقال له خذ الحبيشة القلانية وضعها على سنك تسكن الوجع

فقيب عليه تعالى أن رزقه
وهذا زور عليه تعالى وكذب
تسخر الله عن ذلك خلقه
الايمان في زيد مثلا واعطاه
العلم من فضله من غير وجوب
وبعمارد على المستزلة أن
الاطفال ينزل بهم الضرر
من الاسقام والامر اض
وهذا الصلاح فيه الاطفال
ولو كان الصلاح واجبا
عليه تعالى لما نزل الضرر
بالاطفال لانهم يقولون
ان الله لا يترك الواجب
عليه نقص والله تعالى عزه
عن النقص بالاجاع وانابته
تعالى للمطيع فضل منه
وعقابه للعاصي عدل منه
اذ لا تقصه تعالى طاعة ولا
تضره معصية لانه النافع
الضار

في الحال ثم بعد مدة عاوده ذلك الوجع فأخذ تلك الحشيشة ووضعها على سنه فزاد الوجع
اضاعاف ما كان فاستغاث الى الله تعالى فقال الهى أألت أمرى بهذا ودلتنى عليه
فقال تعالى يا موسى أنا الشافى وأنا المعافى وأنا الضار وأنا النافع قصدنى في المرة الاولى
فأزلت مرضك والآن قصدت الحشيشة وما قصدتني اه فهو الذي يصدر ومنه النفع
والضرر فلا خير ولا شر ولا نفع ولا ضرر الا هو منه مندوب اليه سبحانه (قوله له شيب
وبعاقب) فيه انه ينشر مرضه (قوله له قرب) أى سعاده فالتقرب معنوى لا حسى وقوله
خذلانه هو يكسر الخاء ضد التوفيق فهو خلق قدرة المعصية في العبد وقال بعض شراح
الرسالة المالكية ان الخذلان مرادف للكفر (قوله له خميع الاده ومن افعال الخ)
لكن لا يجوز نسبة القبيح اليه تعالى فلا يجوز ان يقال انه تعالى خالق الشر والمعاصي
والقاذورات والفسدة ونحو ذلك ادبا معه تعالى واختار بعضهم الجواز حيث لا ايهام
ومحل المتع اذا كان على سبيل التعمين كما تقدم والا فلا يمنع فيجوز ان يقال انه تعالى خالق
كل شئ ونخال العالم ونحو ذلك أفاده البوسى (قوله له وما عمل العبد) قد يشعر بان مافى
الاية موصولة حيث جعل لها عائدا وتقدم ان الاولى ان تكون مصدرية وقد سبق
الكلام على الاية مستوفى (قوله له وما يجب اعتقاده الخ) أى زائدة على التبيين عقيدة
كتنظيره مما يأتى وقوله ان الله تعالى يجوز الخ أى خلافا للمعتزلة كما سنبينه عليه وقوله
ان يرى أى ذاتا وصفات بافئاد أهل السنة في الذات وعلى قول الجمهور في الصفات
وقوله في الآخرة يقتضى أنه لا يجوز ان يرى في الدنيا وهو أحد قولين والتحقيق بانهم
وهو أنه يجوز ان يرى فيها وقد صح ابن عباس وغيره وقوعها صلى الله عليه وسلم ليلة
الاسراء وظاهر أن هذا كله في الرؤية التى فى البقطة وقد وقع الخلاف فى التى فى المنام فقبل
بأنها لا تجوز وقبل بجوازها بل بوقوعها وهو مذهب المعبرين وحكى عن كثير من السلف
والمرضى ان كان بوجه لا يستحيل عابه تعالى فهو هو تعالى والابان كان بصورة رجل من لا
ليس هو بل هو مثال بخلفه المولى تارك وتعالى ويقال حينئذ انه رأى ربه فى الجلة لحكمة
تظهر فى تعبير الرؤيا بان يقال يدل على كذا وكذا وقيل هو هو أيضا وكونه بهذا الوجه
انما هو باعتبار ذهن الرائي وأما فى الحقيقة فليس هو تعالى كذلك وقد قال بعض الصوفية
انه رأى ربه فى منامه على وصفه فقبل له كفى بأنه قد قتل انعكس بصرى فى بصيرتى
فصرت كلى بصرا فرأيت من ليس كمثل شئ وقوله للمؤمنين الذى ينبغى أن التقيد بالموثوقين
للو قوع لا للبو اذوا لا فيجوز ان يرى الكافرين أيضا بل قيل بالوقوع لهم ثم يجبون
ليكون ذلك عليهم حسرة وندامة ولهذا شاهد عن الحسن البصرى ثم ان المراد بالمؤمنين
ما يشعل المؤمنين فنيه تغليب فانه يرى ربه تعالى على الصحيح وعمومه يشمل الملائكة
والمؤمنين من الجن ومن الامم السابقة فيقتضى أنهم يرونه تعالى وهو كذلك على الصحيح
كما يؤخذ مما نقله البوسى عن السموطى (قوله لان الله تعالى على الخ) فيه أنه قد دل ذلك

وانما هذه الطاعات
والمعاصى علامة على ان
الله تعالى شيب ويعاقب
من اتصف بهم ما نحن أراد
قربه وفتح للطاعة ومن أراد
خذلانه وبعده خلق فيه
المعصية لجميع الامور ومن
أفعال الخير والشر يخلق
الله تعالى لانه تعالى خلق
العبد وما عمله العبد لقوله
هو وجعل والله خلقكم
وما تعملون وما يجب
اعتقاده أن الله تعالى
يجوز ان يرى فى الآخرة
للمؤمنين لان الله تعالى
علق الرؤية على استقرار
الجبل فى قوله تعالى فان
استقر مكانه فسوف ترائى
واستقرار الجبل جائز
فيكون المعلق عليه من
الرؤية جائزا لان المعلق
على الجبل جائز

على جوازها في الدنيا والمستدل عليه جوازها في الآخرة الآن يقال بعدم الفرق وقد
أشار بذلك إلى قدام اقترافي نظمه هكذا رؤيته تعالى سعلقة على جائز وكل ما كان كذلك
فهو جائز ينتج رؤيته تعالى جائز وقدم منع المعتزلة الصغرى قائلين إن المراد فان استقر
مكانه حال تصور كونه ليس بجائز بل محال والمعلق على المحال محال ولا يخفى أن هذا يقول
باطل إذ لا دليل عليه ولا داعي يدعو إليه قلنا مل (قوله لكن رؤيته تعالى بلا كيف)
استدلوا على قوله أن الله تعالى يجوز الخ لانه قد يتوهم منه القاصر أن رؤيته تعالى
بكيف كما في رؤيته بعضا بعضا واعتراض أن المرئي بحاسة البصر لابد أن يكون له كيفية من
الكيفيات فكيف يقول لكن رؤيته الخ واجب بأن المنسحق انما هو الكيف باعتبار
في رؤية الأجسام كما أشار لذلك الشيخ بالتعريف فرو رؤيته تعالى بكيف باق به لا بالكيف
المعهود في رؤيته بعضا بعضا وقد نكت الرمحسرى على أهل السنة في ذلك حيث قال

لجماعة سواها وهم سنة * وجماعة جرحهم موكفة

قد شبهوه بخلفه قفوفوا * شخ الورى قستروا بالبل كفة

وردد عليه بعضهم بقصيدة طويلة يقول فيها

سميت جهلا صدرا مة أجد * وذوى البصائر بالجبر المو كفة

ورميتهم عن نزعته سؤلها * ربح الوليد غدا عجز مصففة

أترى الكلم أتى بجهل مأتى * وأنت شموخك ما أتوا عن معرفة

نطق الكتاب وأنت تغلق بالهوى * فهو الهوى بك في المهاوى المتففة

وردد عليه بعضهم أيضا بقوله

هل نحن من أهل الهوى أو أنتم * ومن الذى منا جبر مو كفة

اعكس نصب فالوصف فيكم ظاهر * كالشمس فارجع عن مقال الزخرفة

يكفيناك في ردى عليك بأنتا * فتهيج بالآيات لا بالسففة

وبنى رؤيته فأنت حمتها * ان لم تقل بكلام أهل المعرفة

فنراه في الآخرة بلا كيفية * وكذا نحن غير ارتسام للصففة

(قوله فلا يرى تعالى في جهة الخ) فلا يرى فوقا ولا يمينا ولا أماما ولا نحوها من سائر

الجهات ولا أبيض ولا نحوها من سائر الألوان ولا يرى جسمًا فيصار العبد في العظمة

والجلال حتى لا يعرف اسم نفسه ولا يشعر بحوله من الخلاق فإن العقل يحجز هناك

عن القهم ويتلانى الكل في جنب عظمته تعالى (قوله ونفى الرؤية الخ) مما استدلوا به

قوله تعالى لا تدركه الأبصار وأجاب أهل السنة عنه بوجوه منها أن الإدراك الرؤية على

وجه خاص بأن تكون على وجه الاحاطة بالمرئي لا مطلق الرؤية حتى يستدل بنفسه على

نقصها ومنها أنه محمول على الدنيا (قوله وهى من عقائدهم الخ) الضمير للعقدة المفهومة بما

ذكره قوله الزائفة أى المائلة عن الحق فقوله الباطلة كالتفسير (قوله قولهم ان العبد

لكن رؤيته تعالى بلا
كيف أى ليست رؤيته بعضا
بعضا فلا يرى تعالى في جهة
ولا باون ولا يرى تعالى
جسما تنزه الله وتعالى عن
ذلك علوا كبيرا ونفى الرؤية لله
تعالى الماهية قبحهم الله تعالى
وهى من عقائدهم الزائفة
الباطلة ومن عقائدهم
الفاصلة أيضا قولهم ان
العبد

الخ) ومثل العبد غيره من سائر الحيوانات إلا أنه لما كان بعض الأدلة لا يجري إلا فيه
 خصوصاً بالذكر هذا وسرّح الخبالي بأن المراد به هنا كل مخلوق عاقل كان أو غيره وقد وقع
 النزاع فيما يصدق من النائم من الفعل ففصل بخلق الله تعالى كنهل المضطر وقيل بخلق
 النائم كنهل المختار وتوقف بعضهم وقوله بخلق الخ لكن المتفقون منهم لا يسمون العبد
 خالقاً لافعاله وإنما يسمونه موجد القرب عندهم بالسلف المجعوب على أنه لا خلق إلا الله
 تعالى ثم لم يطل الزمان تجاسر متأخروهم على خرق الإجماع وقالوا إن العبد خالق لافعاله
 وقوله أفعال نفسه أى الاختيارية بخلاف الاضطرارية فإنها مخلوقة لله اتفاقاً كما مر غير
 مرة (قوله يسمون القدر به) وهذا الفرقه أخرى تسمى القدرية أيضاً لخصمهم فى القدر
 بمعنى سبق العلم بالاشياء حتى تقوم وزعموا أن الأمر أفعى مستأنف لله علماً عند وقوعه
 له دم سبق العلم به وقوله لأنهم يقولون الخ عند العليلة فكأنه قال وإنما كان قولهم بذلك
 على تسليمهم بالقدرية لأنهم يقولون الخ وفيه أنه حدث كانت العلة ما ذكرنا مناسب
 القدرية بضم القاف وسكون الدال نسبة للقدرية كما أشار إليه السعدى قال البوسى ويمكن
 أن يتسامح فى إطلاق القدر على القدرة فيصير ذلك ويكون نسبة للقدر المراد منه القدرة
 (قوله كما سمت الطائفة الخ) وتسمى أيضاً بالجهمية نسبة إلى مقدمتهم جهم بن صفوان
 وقوله القائلون بأن العبد الخ فهو عندهم كشيء معلقة فى الهواء (قوله بالجزيرة) يسكون
 البياض فتشك كلمة القدرية (قوله نسبة إلى قولهم الخ) لوقال نسبة للجزيرة لقولهم يجبر
 العبد لكان أولى (قوله وقهره) تفسير (قوله وهى) أى هذه العقيدة (قوله والحق أن
 العبد الخ) تحصل من كلامه أن المذاهب ثلاثة كما حتره السنوسى وظاهر أن مذهب أهل
 السنة ليس بالاجبار والمحض ولا بالقهر والمحض بل أمر بين الأمرين يخرج من بين فرث ودم
 لسان حاله ما تغال لشار بين وقد حكى أنه قبل الحسن البصرى رضى الله عنه أجبر الله عباده
 فقال الله أعدل من ذلك ففصل أفضى اليهم فقال هو أعز من ذلك ثم قال لو جبرهم لما
 عندهم ولو فوض اليهم لما كان للأمر معنى ولكنها منزلة بين المتزدين والله فيه سر لا تعلمونه
 (قوله لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة) أى واضحة والافتد عبر وأعنه بعبارات لكنها
 لا تخلو عن خفاء أشهرها أنه علق قدرته بالمقدور لاعلى وجه التأثير فيه (قوله بل
 الشخص يجدر الخ) يعنى أن هذا علامة واضحة عليه وقوله وبين ما ذكرها الخ كان
 الانسب وبين حركتها إذا حركها الهواء الخ الزاين بين الثانية للتأكد (قوله ومن
 الحائر عليه الخ) أى عند أهل السنة وخالف المعتزلة وأجوبه عليه تعالى لأنه هو الأصل
 قد نبه على ما قالوه من وجوب الصلاح والأصلح عليه تعالى وخالف أيضاً البراهمة فقالوا
 باستحالته كذا نقله السنوسى عنهم لكن سرّح كلام السعدى أنهم لا يقولون بذلك بل القائل
 به غيرهم وبعبارة فى شرح المقاصد المتكرونة النبوة منهم من قال باستحالته ولا عذر ادعاهم
 ومنهم من قال بعدم الاحتياج إليها كالبراهمة (قوله إرسال جميع الرسل) * (تنبيه) *

يخلق أفعال نفسه ولاجل
 قولهم هذا يسمون بالقدرية
 لأنهم يقولون بأن أفعال
 العبد بقدرته كما سمت
 الطائفة القائلون بأن العبد
 مجبور على الأفعال التى
 يفعلها بالجزيرة نسبة إلى
 قولهم يجبر العبد وقهره
 وهى عقيدة زائفة أيضاً
 والحق أن العبد لا يخلق
 أفعال نفسه وليس مجبوراً
 بل إن الله تعالى يخلق
 الأفعال الصادرة من العبد
 مع كون العبد اختياريها
 قال السعدى شرح العقائد
 وهذا الاختيار لا يمكن أن
 يعبر عنه بعبارة بل الشخص
 يجبر بين حركته إذا حركها
 هو وبين ما إذا حركها
 الهواء قهره أعنه فرقا •
 ومن الجائز عليه تعالى
 إرسال جميع الرسل فأرساله
 تعالى لهم عليهم أفضل
 الصلاة والسلام بفضل لا
 بطريق الوجوب لأنه تعالى
 لا يجب عليه شئ كما مر

قد اشهر ان بين الرسول والنبي عموما باطلاق لانه يعتبر في الاول الامر بالتبليغ دون الثاني
وقيل ان بينهما عموما من وجه لانه كما يعتبر في الاول ما ذكر يعتبر في الثاني ان يختص بعض
الاحكام فيجتمعان ان اختص باحكام وامر تبليغ احكامه ويشترط الاول ان امر بتبليغ
الكل ويشترط الثاني ان لم يؤمر بتبليغ شيء وقيل ان بينهما القراء في الاعتبار الامر بالتبليغ
فيهما وعلى هذا ان لم يؤمر بالتبليغ لا يسمى باسم منهما **(قوله ان افضل المخلوقات الخ)**
أورد عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني على يونس بن متى وقوله عليه الصلاة والسلام
لا تفضلوني بين الانبياء وشعور ذلك من الاحاديث وأوجب بأن المراد النهي عن التفضل
المؤدى الى اعتقاد متفصلة في المفضل عليه وبأن ذلك كان قبل اعلامه صلى الله عليه وسلم
بما في الواقع وبغير ذلك فيلتزم وهل هذا التفضل بسبب المزايا التي وجدت في القاضل
دون المفضل أو لا والتحقق الثاني وهو الذي اخبره ابن عباد في رسالته الكبرى وعليه
الجمهور **(قوله وعلى آله)** المراد بهم في هذا المقام مطلق الاتباع فدخل فيهم الاصحاب لانهم
أشد الناس اتباعا له صلى الله عليه وسلم وقوله وعلى أهل بيته من عطف انطباع على العام
لان أهل البيت عند الجمهور على وفاطمة والحسن والحسين وقيل من اجتمع معه صلى الله
عليه وسلم في رحم وقيل غير ذلك وقد اشتهر أربعة ألفاظ الاول الآل وأهل البيت وقد
علمنا ما دون الفرق في وهم أهل البيت على قول الجمهور والمراد الروى عن ابن عباس أنه لم يزل
قوله تعالى قل لا أسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين
أمرنا الله بوجوبهم قال على وفاطمة وابناهما والعتره وهم العشيرة وقيل الذرية كذا
يستفاد من شرح القاضي على الدلائل **(قوله وعليه صلى الله عليه وسلم في الفضيلة بقية)**
أولى العزم على ترتيبهم المذكور بعد فلسو في مرتبة واحدة كما قد فهمه العبارة
والمراد من العزم هنا الصبر وفعل المساقاة والخزم كما فسر به ابن عباس في الآية **(قوله)**
وهم) أى البقية وقد تقدموا في بيت وهو

محمد ابراهيم موسى كلبه * فبسي فنوحهم وأولو العزم فاعلم

(قوله وقيل أولو العزم أكثر من ذلك) فقبل انهم جميع الرسل وقبل انهم جميع الانبياء
الا يونس وقبل انهم جميع الرسل وقبل غير ذلك فانظره **(قوله وبلى أولى العزم في)**
الافضلية بقية الرسل الخ) ثم هم في الافضلية ليسوا بمل متفاوتين فيما بينهم عند الله
تعالى لكن يمنع الهجوم على التعيين لانه لم يرد فيه توقيف ولذلك أبهم الشيخ حيث أجل
في ذلك بقوله وبلى أولى العزم الخ وكذا يقال في نقله والحاصل أن الواجب اعتقاده
أفضلية الافضل على طبق ما ورد الحكم به تفصيلا في التفصيلي واجمالا في الاجمالى
ولا يجوز التعيين فيما لم يرد فيه توقيف **(قوله ثم الملائكة)** ظاهره أن جميع الملائكة
أفضل من أولياء البشر كائى بكر والتحقق خلافه وهو أن ذلك قاصر على رؤسائهم كجبريل
فبلى الانبياء رؤساء الملائكة فأولياء البشر فعوام الملائكة فعوام البشر **(قوله أيدهم)**

* وما يجب اعتقاده أن
أفضل المخلوقات على
الاطلاق نبينا صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وعلى أهل بيته
أجمعين وعليه صلى الله عليه
وسلم في الافضلية بقية أولى
العزم وهم سيدنا ابراهيم
فسيدنا موسى فسيدنا
عيسى فسيدنا نوح وهم في
الافضلية على هذا الترتيب
وكونهم خمسة نبينا صلى
الله عليه وسلم والاربعة
بعده هو الصحيح وقيل أولو
العزم أكثر من ذلك وبلى
أولى العزم في الافضلية
بقية الرسل ثم بقية الانبياء
على نبينا وعليهم الصلاة
والسلام ثم الملائكة ويجب
أن يعتقد أن الله تعالى
أيدهم

بالمجزات) الضمير عائذ الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمجزات جمع مجزة وهي الامر الخارق للعادة القرون بالحدى الموافق للتعوى مع عدم امكان معارضته فدخل في الامر جمع الامور وخرج عاذا كمن القود الامر المعتاد فانه ليس خارفا للعادة وكن كل من الكرامة والارهاص فانه ليس مقرونا بالحدى الذي هو دعوى النبوة والمخالف للتعوى ككاشفاق القمر عند قول المتحدثي آية صدق احياء الموتى ونحو الصبر فانه يمكن معارضته وقد جمع بعضهم اقسام الخارق للعادة في قوله

اذا ما رأيت الامر يتخرق عادة * فمجززة ان من نبى لنا صدر
وان بان منه قبل وصف نبوة * فالارهاص سمع تتبع القوم في الاثر
وان جاء يوما من ولى فانه الكرامة في التحقيق عند ذوى النظر
وان كان من بعض العوام صدوره * فكوه حثا بالمعونة واشهر
ومن فاسق ان كان وفق مراده * يسمى بالاستدراج فيما قد استقر
والا قصدى بالامانة عندهم * وقد تفت الاقسام عند الذى اختر

لكن زيد عليه السحر والابتلاء والاول هو ما يظهر على ايدى الاشقياء مرتبعا بأسباب خاصة والثانى هو ما يظهر على ايديهم قسمة لن يرد الله ضلاله فيتعبههم (قوله بأنه خاتم الرسل) أى والانبياء قد حذفت الواو مع ما عطف وكان الاولى التصريح بذلك فلا رسول ولا نبي بعده تبدأ نبوته ورسالته وبهذا التقيد ادفع ما قد ورد من أن سيدنا عيسى ينزل آخر الزمان كما ثبت في الحديث الصحيح ووجه الاندفاع انه لا تبدأ نبوته ورسالته حينئذ لسبقهما له قبل رفعه الى السماء (قوله وبأن شرعه لا ينسخ الخ) بخلاف شرع غيره فانه نسخ قطعاً (قوله وعيسى الخ) جواب عما قيل قال كيف تقولون بأن شرعه لا ينسخ الخ لمع ان عيسى سينزل فيحكم بين الناس ومحصل الجواب انه لا منساقاة الاول كان يحكم بشرعه هو وليس كذلك بل يحكم بشرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فان قلت عيسى بعد نزوله لا يقبل الجزية من الكفار مع أن نبينا قبلها منهم ومقتضى ذلك أن عيسى يحكم بشرعه لا بشرع نبينا قلت قد غاب نبينا صلى الله عليه وسلم قبلها بنزل عيسى فذلك الحكم من شرعه كما هو ظاهر (قوله فقيل يأخذه الخ) علم منه أنه لا يظله أحد من المجتهدين وقوله فيتعلمه منه صلى الله عليه وسلم منه يعلم أنه صلى الله عليه وسلم حتى في قبره كبقية الانبياء حديث الانبياء احياء في قبورهم (قوله واعلم أنه نسخ الخ) أى سواء كان الناسخ والمنسوخ من القرآن أو من السنة أو الناسخ من القرآن والمنسوخ من السنة أو بالعكس واذا كان المنسوخ من القرآن فقد يكون منسوخ التلاوة والحكم معا وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك لا يقال كيف يقع النسخ في القرآن مع قوله تعالى لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لا نأقول لا منساقاة لان الضمير عائذ للقرآن باعتبار مجموع وهو لا ينسخ قطعاً (قوله كأنسخ الخ) لا يقال

بالمجزات واختص نبينا صلى الله عليه وسلم بأنه خاتم الرسل وبأن شرعه لا ينسخ حتى يقتضى الزمن وعيسى عليه الصلاة والسلام بعد نزوله يحكم بشرع نبينا فقيل يأخذه من القرآن والسنة وقيل يذهب الى القبر الشريف فيتعلم منه صلى الله عليه وسلم * واعلم أنه ينسخ بعض شرع نبينا بعضه الآخر كأنسخ وجوب كون عدة المرأة المتوفى عنها زوجها سنة بوجوب كونها أربعة أشهر وعشرا ولا نقص في ذلك

شرط الناسخ أن يكون متأخرا عن المنسوخ وما هنا ليس كذلك لأن الآية المدالة على
 التأخير هي قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية متقدمة
 عن الآية المدالة على المنسوخ وهي قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
 وصحة الآية لا تقول هي وإن كانت متقدمة في السلاوة متأخرة في النزول
 كما قاله الخطيب في تفسيره (قوله أن يعرف الخ) قال الشيخ الماوي يكفي في الايمان
 بكل منهم أن يكون بحيث لو سئل عن رسالته لا عترف بها فلا يجب أن يسردهم عن
 حفظ وقوله الرسل المذكورة في القرآن الخ إنما خصوا بذلك لانهم على التفصيل صاروا
 معلومين من الدين بالضرورة (قوله ويصدقهم) إنما ذكر ذلك بعد المعرفة لانه لا يلزم
 منها التصديق كما تقدم (قوله وأما غيرهم فيصيب الخ) أي بأن يصدق أن الله أنبياء
 غير هؤلاء (قوله أنه يكفي الاجمال) أي حتى في الرسل المذكورة في القرآن كما لا يخفى
 قوله حتم أي حتم وقوله معرفة أي وتصديق وقوله على التفصيل متعلق بمعرفة وقوله
 قد علموا أي اشتهروا وقوله منهم أي من الانبياء المذكورين وقوله ثمانية من سد عشر
 وهم ابراهيم واسحق ويعقوب ونوح وداود سليمان وأيوب ويوسف وموسى وهرون
 وزكريا ويحيى وعيسى والياس واسماعيل واليسع ويونس ولوط وقوله سبعة تقديم السين
 المهملة وقوله هرد على حذف العاطف وكذا ما بعده وقوله أي النظم (قوله أن أصحابه
 صلى الله عليه وسلم الخ) الاصل في هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم خبر القرون قرني ثم
 الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (قوله أفضل القرون) أي المة السمة والمتأخرة والقرون جمع
 قرن وهو أهل زمن واحد مشترك في أمر من الامور المقصودة وقيل هو قدر متوسط من
 الزمن وقيل عشرة أعوام وقيل عشرون عاما وهكذا كل عقد الى ثمانين وقيل هو مائة
 وقيل مائة وعشرون وقيل كل من العشرة والمائة والعشرين وما بينهما يسمى قرنا
 والماسب هنا الاول (قوله ثم التابعون لهم ثم اتباع التابعين) وهل من بعده هؤلاء
 متفانون أيضا بالسبقية قرنا بعد قرن أو لا قولان والمرجح الاول فكل قرن أفضل من
 بعده كما يدل حديث ما من يوم الا والذي بعده شر منه وانما يسرع بخباركم (قوله وأفضل
 الصحابة أبو بكر الخ) هذا ما عليه أهل السنة وذهب الخطاية الى تفضيل عمر رضي الله عنه
 والراوندي الى تفضيل العباس رضي الله عنه والشيعة الى تفضيل علي كرم الله وجهه
 ويشهد لذلك أهل السنة حديث ابن عمر كما تقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع
 خبر هذه الامة بعد نبيا أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فلم ينهنا وقد قال السعد على هذا وجدنا
 السلف والخلف (قائلة) من أنكر محبة أبي بكر كفر لنص القرآن عليها في قوله تعالى اذ
 يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا بخلاف غيره فاذا بعض من كتب على الجزائية (قوله
 فعلي) ظاهر ما أنفق بعده هؤلاء ولأنه مرض تفضيل بعض غيرهم على بعض وهي إحدى
 طرفتين والثانية وهي المرجحة أن بقية العشرة المبشرين بالجنة بعد علي في التفضيل وهم

ويجب أيضا على كل مكلف من
 ذكر وأنثى أن يعرف الرسل
 المذكورة في القرآن تفصيلا
 ويصدقهم تفصيلا وأما غيرهم
 فيصيب الايمان بهم اجالا لكن
 نقل الصدق في شرح المقاصد أنه
 يكفي الاجال لكنه لا يتبع وتطمعها
 بعضهم فقال
 حتم على كل ذي التكليف معرفة
 بأنبياء على التفصيل قد علموا
 في تلك تجسنا منهم ثمانية
 من بعدهم ويبقى سبعة وهم
 ادريس هود شعيب صالح وكذا
 ذوالكفل آدم بالخيار قد حققوا
 اه وما يجب اعتقاده أن أصحابه
 صلى الله عليه وسلم أفضل القرون
 ثم التابعون لهم ثم اتباع التابعين
 وأفضل الصحابة أبو بكر فعمر
 فعثمان فعلي على هذا الترتيب

طلحة بن عبيد الله والزيبر بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعد بن زيد وأبو عبيدة بن الجراح وطلحة بن عبيد بن ربيعة أهل غزوة بدر ثم بقية أهل غزوة أحد ثم بقية أهل حجة الرضوان اه افاده البعض المذكور (قوله لكن قال العلقمي الخ) انظر لمخص سيدتنا فاطمة وسيدنا ابراهيم بالذكري ان بقية اولاده كذلك كما يقضيه عموم كلام سيدنا مالك (قوله حتى من الخلفاء الاربع) لاحاجة اليه بعد قوله على الاطلاق والخلفاء هم الذين تولوا الخلافة عنه صلى الله عليه وسلم في مصالح المسلمين وقدين صلى الله عليه وسلم مدتها بقوله الخلافة بعدى ثلاثون اى سنة ثم تصير ملكا عضوا اى لانهم يضررون بالبيعة حتى كانوا منهم يعضون عضائهم ولاها أبو بكر رضى الله عنه سنتين وثلاثة أشهر وعشرة أيام وتولاها بعده عمر رضى الله عنه عشرين سنة وستة أشهر وعشرة أيام وتولاها بعده عثمان رضى الله عنه احدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا وتسعة أيام وتولاها بعده علي رضى الله عنه وكرم وجهه أربع سنين وتسعة أشهر وسبعة أيام فالجميع تسعة وعشرون سنة وستة أشهر وأربعة أيام فلم تكمل المدة التي عنها النبي صلى الله عليه وسلم الا بأيام الحسن ابن علي رضى الله عنهما كذا مر السيوطي (قوله وكل سيدنا مالك يقول) غرضه ينقل ذلك بقوة كلام العلقمي لكن قد علمت أن كلام سيدنا مالك ليس صاحب سيدتنا فاطمة وسيدنا ابراهيم ككلام العلقمي بل هو عام لجميع اولاده صلى الله عليه وسلم (قوله على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم) البضعة بكسر الباء ونقصها التقطعة من اللحم والجمع ضع كدر وبضاع كحان أو بضاعت كجذات (قوله وهذا هو الذي يجب الخ) يعني أنه اختار ذلك وهو كذلك (قوله ولدي في مكة) عبارة بعضهم بعث بمكة (قوله ويجب على الآباء الخ) كذا في معنى العباب ومشبه لابن السمعاني وقال الرملي في شرح العباب ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاكسبة لا الوجوب اه لكن واقف ابن حجر على الوجوب الآتية ناقش في الاختصار على ذلك واختار أنه لا بد أن يعلم من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يجيزه غيره ولو وجه فيجب أن يعلم أنه محمد الذي من فريسي واسم أبيه كذا واسم أمه كذا وبكذا اني الله ورسوله الى الخلق ككافة اه (قوله قال الاجهوري ويجب الخ) ونص عبارة في شرح التفة السيرة ورايت في شرح عقيدة ابن الحاجب للسبكي عن القرافي ما يفيد أن معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم ولم الى عدنان واجبة ونحوه مستناد من شرح عقيدة ابن الحاجب أيضا لابن زكريا بل يستفاد منه أن معرفة نسبه من جهة أمه واجبة أيضا الى كلاب اذا ما بعده يشترك فيه نسب أبيه وأمّه انتهت ثم نقل عبارة الاول وهي صريحة في أنه يجب معرفة جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ونصها وقد ذكر القرافي في ذخيرته وأشار اليه في شرح الاربعين أن جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ترجع الى العقائد لا الى العمل فيجب البحث عنها التحصيل كمال المعتقد بذلك انتهت (قوله من جهة أبيه) أي الى عدنان

لكن قال العلقمي سيدتنا فاطمة وأخوها سيدنا ابراهيم أفضل من العصابة على الاطلاق حتى من الخلفاء الاربع وكان سيدنا مالك يقول لأفضل على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد وهذا هو الذي يجب اعتقاده ونلقى الله عليه ان شاء الله تعالى وما يجب اعتقاده أيضا أنه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة ونفى في المدينة ويجب على الآباء أن يعلموا اولادهم ذلك قال الاجهوري ويجب على الشخص أن يعرف نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه وسبأتي ان شاء الله تعالى ذكر ذلك في الخاتمة

فقط كما علم عامة وأما من بعده فلا يجب معرفته بل يجوز فقط كإذهب إليه ابن إسحق وابن
جرير وغيرهما وكرهه الإمام مالك رضي الله عنه أفاده الأجهوري في الشرح المذكور
وقوله من جهة أمه أي إلى كلاب فقط كما علم أيضا ليقال النسب لا يكون إلا لآباء لآنا
نقول المراد به هنا معناه اللغوي وهو يشمل ما ذكر (قوله أن يعرف ساداته) أي عتبة
وترتيباً (قوله سادات الامة) من معاني الامة الجامعة الذين أوصل إليهم رسول وهو المراد
هنا ومنها الرجل الجامع الخير ومنها الامام ومنها غير ذلك (قوله لكن لم يصرحوا بالخ) أي
لم يصرحوا بأنه ينبغي فقط وهو محتمل لأن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل التنب
(قوله لكن قياس نظائره الوجوب) أي لكن القياس على نظائره كسببه صلى الله عليه
وسلم (قوله وأولاده صلى الله عليه وسلم الخ) بيان لعديتهم وقوله وترتيبهم الخ بيان لترتيبهم
(قوله على الصحيح) وهو قول أكثر أهل النسب وقال الدارقطني هو الاثبث ومعه سببه
أقوال منها أنهم ثمانية أربعة أئمة أي التي ذكرها وأربعة ذكر القاسم وإبراهيم
والطاهر والطيب ومنها أنهم تسعة بزيادة عبد الله على تلك الثمانية ومنها أنهم أحد عشر
بزيادة المغلب ولدمع الطيب في بطن والمطهر ولدمع الطاهر في بطن ومنها أنهم اثنا عشر
بزيادة وليد يقال له عبد مناف ولدي قبل المبعث (قوله وترتيبهم في الولادة الخ) رمز الشيخ
إلى ذلك بقوله

قول زكارياء النفوز الأعز * ترتب أولاد النبي المطهر
ألائهم وأزلف بعد خير رفقة * وقد كانوا سبعة بقول محرز

فالقاسم لسيدنا القاسم وأزاي لسيدتنا زينب والراء لسيدتنا رقية وأفاء لسيدتنا
فاطمة والهمزة الأولى لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدتنا عبد الله والهمزة الأخيرة لسيدتنا
إبراهيم لكن لا يعلم كون الهمزة الأولى لسيدتنا أم كلثوم والأخيرة لسيدتنا إبراهيم من
جوهر النظم إذ يحتمل العكس فلا بد من غرض على ذلك (قوله وهو أول أولاده) لاجحة
إليه لعل من قوله وترتيبهم الخ وليكون أول أولاده كني به فكان صلى الله عليه وسلم مشتهراً
بأبي القاسم وقد نصوا على أنه يجر على غيره صلى الله عليه وسلم التكني بذلك سواء مدة
حياه عليه الصلاة والسلام وبعد هاجلي الصحيح وقد عاش سيدنا القاسم مئتين كذا قيل
وقال مجاهد سبع ليال وخطأ بعضهم وقال الصواب أنه عاش سبعة عشر شهراً (قوله ثم
زينب) فهي بعد القاسم في الولادة وقبل ولدت قبله أدركت الاسلام وهاجرت وهي أكبر
بناته صلى الله عليه وسلم على الأصح كما سأتى (قوله ثم رقية) كانت ذات جلال وذو كرم
بعضهم أنها أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وصحبه الجرجاني والأصح الذي عليه الأكثر ما مر
من أن زينب أكبرهن وماتت والنبي صلى الله عليه وسلم يدري لما عزي بها قال المحدث قد دفن
البنات من المكرمات كأخريه الدوالي عن ابن عباس (قوله ثم فاطمة) يروى مر فوعا
أنها سميت فاطمة لأن الله تعالى قد فعلها وذربتها عن النار يوم القيامة وروى مر فوعا

قال العلماء وينبغي أن يعرف كل
شخص عتبة وأولاده صلى الله عليه
وسلم وترتيبهم في الولادة لأنه ينبغي
للشخص أن يعرف ساداته وهم
سادات الامة لكن لم يصرحوا
فما رأيت بوجوب ذلك أو نفيه
لكن قياس نظائره الوجوب
وأولاده صلى الله عليه وسلم سبعة
ثلاثة ذكر وأربعة إناث على
الصحيح وترتيبهم في الولادة القاسم
وهو أول أولاده صلى الله عليه
وسلم ثم زينب ثم رقية ثم فاطمة

أيضا لأن الله تعالى فطمها ومحجبها عن النار وتسمى البتول من البتيل وهو القطع
 لا تقطعها عن الدنيا إلى الله تعالى وقيل لا تقطعها عن نساء زمانها حسب ما وينا وكانت
 أحب أهل صلى الله عليه وسلم إليه وكان إذا أراد سقرا يكون آخر عهد بها وإذا قدم أول
 ما يدخل عليها روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني فمن أغضبها
 أغضبني ولم يكن له صلى الله عليه وسلم عقب إلا منها فاختار نسلا منها من جهة السبطي
 الحسن والحسين رضي الله عنهما (قوله ثم أم كلثوم) انما تعرف بهذه الكنية فلا يعرف
 لها اسم وماتت سنة تسع من الهجرة وفي البخاري جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على القبر وعيناه تذرفان وقال هل فيكم من أحد لم يجامع الله فقال أبو طلحة أنا فقال
 انزل قبرها فقتل وقدر في رقبة وهو وهم لما تقدم من انها ماتت وهو صلى الله
 عليه وسلم يدور (قوله ثم عبد الله) قد علمت ان الاصح انه هو الطبيب والطاهر فقوله وهو
 الملقب بالخجري على الاصح (قوله لا اسم شخصين الخ) أي كاقبل (قوله وكلهم) أي
 الستة المذكورة وقوله من سيدتنا خديجة هي أول امرأت تزوج بها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يتزوج غيرها حتى ماتت واختلف هل هي أفضل أو عائشة سئل داود أيهما
 أفضل فقال عائشة أقرأها النبي السلام من جبريل وخديجة أقرأها جبريل من ربه
 السلام على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهي الأفضل قبله فمن أفضل خديجة
 أو فاطمة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني فلا أعدل بضعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد وإذا قبل

ثم أم كلثوم ثم عبد الله وهو الملقب
 بالطبيب وبالطاهر فهما القبان
 لعبد الله لا اسم شخصين مغايرين
 له وكلهم من سيدتنا خديجة
 والسابع سيدنا ابراهيم

فضلي التابنت عمران ففاطمة • خديجة ثم من قدر الله

وقد اختلف في عدة أزواجه صلى الله عليه وسلم والمتفق عليه منهن إحدى عشرة مات
 منهن في حياته صلى الله عليه وسلم ثنتان خديجة وزينب أم المساكين وتوفى صلى الله عليه
 وسلم عن تسع وهي عائشة وميمونة وزينب بنت جحش وحفصة وجيرة وحفصة وزميلة
 وهند وسودة وقدر من الشيخ المين بقوله

عشت ملجأ زاد حسنا جاله • صفار شأه ندي بهل للفتن

لخذأ حرفا من أول الكلم تستقد • نساء توفى عنهم المصطفى المكي

والمتنقص فيه منهن ثمانية فذاضت الى تلك كانت الجملة ثلاثا وعشرين (قوله
 سيدنا ابراهيم روى كافي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال له ولادته ولحق الله
 غلام يسميه باسم أبي ابراهيم الحديث ومنه يؤخذ شروع التسمية من حين الولادة
 وأما حديث الامر بتسمية المولود يوم السابع فالمقصود منه أنه لا تؤخر عنه لأنها
 لا تكون الا قبله بل هي مشروعة من حين الولادة اليه وعاش سبعين وما قبل سنة عشر
 شهرا وعناية أيام وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام وقد انكسفت الشمس يوم موته فقال
 الناس انما كفت طلوت ابراهيم فقال صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آياتان من

آيات الله لا ينكشفان لموت أحد رواده الشيخان وقد روى لعاش إبراهيم لكان نبيا لكن
قال النورى انه باطل وجسارة على الكلام في الغيبات ومجازفة و هجوم على عظيم وقد
نعمه في ذلك ابن حجر بأنه عجيب مع ورود ما ذكر عن ثلاثة صحابة قال وكأني لم يظهر له فقال
في انكاره ما قال وكيف يظن بالصحابي المجهوم على مثل هذا بالظن وقد اشتهر الجواب
عنه بأن القضية الشرطية لا تقتضي الوقوع أفاده في المواهب (قوله من مارية القبطية)
كانت سرية له صلى الله عليه وسلم أهداها له المقوقس القبطي وأهدى معها اختها سمرين
وخصيا يقال له مابور وألف مثقال من ذهب وعشرين ثوبا لثما وبغلة شهية وهي دلدل
وجار أشبه وهو صغير ويقال له بعفور وعسلا من عسل بينها فأعجب العسل النبي صلى
الله عليه وسلم ودعا في صل بها بالبركة وكانت سراوية صلى الله عليه وسلم أربعة كما
أفاده في المواهب وقد نظره بعضهم أولاده صلى الله عليه وسلم على ترسيمه في الولادة
في بيتين وذيلهما بيت ذكر فيه ان كلهم من سيدتنا خديجة الأسيد مارية إبراهيم فخر مارية
القبطية فقال

أولاد طه قاسم فزنب * رقية ذات الجمل الباسم

فأم كلثوم فقاطم فعبس * سد الله إبراهيم وهو الخلقه

وامهم خديجة الابراهيم * فامه مارية تكن عالمه

وهو مخالف لما جرى عليه الشيخ من تقديم فاطمة على أم كلثوم فليحزر (قوله هذا) أي
افهم هذا (قوله الصدق للرسول) أي مطابقة خبرهم للواقع هذا هو معنى الصدق
وأما معنى الحق فهو مطابقة الواقع للغير فالمطابقة وان كانت متفاعلة من الجانبين إلا أنها
تسند في تفسير الصدق للغير وفي تفسير الحق للواقع كذا اشتهر واختار بعض المحققين
انهم ما شئ واحد وهو مطابقة الخبر للواقع وذلك لان الواقع امر ثابت فالانطباق يقاس
عليه غيره لا العكس بأن يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة له غيره وان كانت المتفاعلة من
الجانبين ألا ترى أنه يقال جالس الوزير السلطان ولا يقال جالس السلطان الوزير هذا
والذي في كلام السعد على العقائد تفسير الحق بالحكم المطابق وأما المطابقة فعملها تفسير
للحقية فليراجع واعلم أن جميع ما قبل في حق الرسل يقال في حق الانبياء الاتساع والتبليغ وضده
فانهم ما خاصان بالرسل اذ النبي الذي ليس برسول لا يبلغ شأنا نعم يجب أن يصح بأنه نبي ليحترم
وبعضهم (قوله في جميع أقوالهم) أي في دعوى الرسالة ونفيا لبقوه من الله تعالى وفي
الكلام القرني نحو أكلت شربت وفيه ان دليل الصدق الاتي قاصر على الصدق في
الآزمان فالأولى أن يقصر الصدق هنا على ما للموافقة حيثندين الغليل والمدلول ويكون
الصدق في الثاني مستفادا من الامانة كالأصق (قوله أي عصمتهم من الوقوع الخ)
العصمة في اللغة الحفظ من الشيء مع اسكان وقوعه من المحفوظ وفي الاصطلاح الحفظ من
الشيء مع استحالة وقوعه من المحفوظ وبهذا تعلم منع مؤتالها الا ان أردبها المعنى

من مارية القبطية هذا * ولا يرجع
الى تمام العقائد
* (الثانية والاربعون) * الصدق
لرسل عليهم الصلاة والسلام في
جميع أقوالهم
* (الثالثة والاربعون) * الامانة
أي عصمتهم من الوقوع

الغوى والمراد عصمتهم من ذلك ظاهر أو باطنا كما ياتي في كلامه فآله تعالى عصم ظاهرهم
من الزنا وشرب الخمر والكذب الى غير ذلك من منهيات الظاهر وعصم باطنهم من الحسد
والرياء وحب الدنيا الى غير ذلك من منهيات الباطن (قوله في محرم) أى ولو صورة فحفل
ما كان عدداً أو سهواً وما كان قبل النبوة أو بعدها ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة نعم قد يقع
منهم سهو أو اذترى عليه تشريع كما في سلامه صلى الله عليه وسلم من الصلاة قبل غمامها
سهر الأجل بيان أحكام السهو وقوله أى وفي محرمه لا يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم
نوحاً ثم مرة ومرة من مرتين وشرب فاعلم أن ذلك محرمه لا نأقول انما فعل صلى الله عليه
وسلم ذلك من حيث التشريع وهو من هذه الحثية ليس محرمها بل هو طاعة يناب عليها كما
أن المباح كذلك فلا يفعله صلى الله عليه وسلم إلا من هذه الحثية وهو حثيئ ليس مباحا بل
هو طاعة يناب عليها (قوله تبليغ ما أمر وأبطله) أى وإن لم يكن أحكاما كما في القرآن كثيرا
وقد سبقه ما أمر واحترأنا أعمالا ليس كذلك بأن أمر وأبطله أى وشربوا في تبليغه وكفاته
فان تبليغه ليس واجبا بل هو ممتنع في الأول جزئى الثاني (قوله القطانة) أى الذكاه
والحدق بحيث يكون فيهم قدرة على الزام النصوص ومحا جهم وأبطل دعاويهم (قوله
فهذه الأربعة يجب لهم) أى لا تنقل عنهم وقوله بمعنى أنه لا يتصور الخ اغيا متشئ على ما قاله
المتعلم من أن وجوب هذه الأمور عقلي بناء على أصلهم الفاسد من وجوب الصلاح
والاسلاح دون ما قاله أهل السنة من أن وجوبها شرعى بمعنى أنه بالدليل الشرعى وهو
الحق كما يظهر للمتأمل في الأدلة الآتية وعلى قياس ذلك يقال في قوله ويستحيل عليهم
الخ (قوله) أضداد هذه الأربعة المراد بالاضد هنا معناه اللغوى وهو مطلق المافى وذلك
لان الكذب معناه عدم مطابقة الخبر للواقع والخيانة عدم الحفظ من الوقوع في محرم
أو محرمه والكتمان عدم التبليغ والبلادة عدم الذكاه وحينئذ فالقابل بين كل من هذه
الأمور ويقابل من التقابل بل الشيء والمساوى لم يقبضه لان نقض الصدق لا صدق وهو
مساو للكذب وهكذا نعم ان فسرت الخيانة بان تكاب محرم أو محرمه كان التقابل بينها
وبين مقابلهام من التقابل بين الضدين (قوله بفعل محترم أو محرمه) الباء للبيان ان فسرت
الخيانة بعدم الحفظ ولتصور ان فسرت بان تكاب محرم أو محرمه والمراد بالفعل ما يشمل
القول والاعتقاد كالا اعتقاد الفاسد (قوله عما أمر) أى حال كونه بعض ما أمر والخ
وتقدم محرمه فكتبه (قوله على ما تقدم) أى من الخلاف بين السنوسى وغيره (قوله
فهذه تسعاً أربعون) اسم الانارة عائد الى ما ذكره من العقائد كلها من الوجود الى هنا
(قوله وعظم الحسين) أى مقمها (قوله الاعراض) خرج بذلك صفاته تعالى فلا تجوز
عليهم خلافا للنصارى حيث وصفوا عيسى بها وقوله البشرية أخرجه صفات الملائكة
فلا تجوز عليهم أيضاً وقوله التى لا تؤدى الى نقص الخ استتره به عن الاعراض التى تؤدى
الى ذلك كالبلاية والبرص والجذام خلافا لليهود وجعله المؤرخين في وصفهم لهم

في محترم وفي محرمه
«(الرابعة والأربعون) تبليغ
ما أمر وأبطله للخلق
«(الخامسة والأربعون)»
القطانة فهذه الأربعة يجب لهم
عليهم الصلاة والسلام معنى أنه
لا يتصور في العقل عدمها
ويوقف الايمان على معرفة
ذلك على الخلاف بين السنوسى
وغيره ويستحيل عليهم عليهم
الصلاة والسلام أضداد هذه
الأربعة وهى الكذب والخيانة
يفعل محترم أو محرمه والكتمان
لشيء مما أمر وأبطله والبلاية
فهذه الأربعة تسحيل عليهم
عليهم الصلاة والسلام معنى أنه
لا يتصور في العقل ويسودها
ويوقف الايمان على معرفتها على
ما تقدم فهذه تسعة وأربعون
صفيدة وعظم الحسين جواز
وقوع الاعراض البشرية بهم
التى لا تؤدى الى نقص

في هدايتهم العلية ودليل وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كتبوا الكتاب خبرا لله تعالى كاذبا لان الله تعالى صدقا
دعواهم الرسالة باظهار الحجرة على ايديهم والحجرة نازلة منزلة قوله تعالى (١٠٣) صدق عبدي في كل ما يبلغ عني وبوضيحه ان

الرسول اذا ائني قومه وقال أنا
رسول اليكم من الله وقالوا له
ما الدليل على رسالتك وقال لهم
انشقاق هذا الجبل مثلاً فقالوا
لا تمت بما قلت يشق الله الجبل
عند قولهم المذكور تصديقاً
لذو الرسل الرسالة فشق الله
تعالى الجبل نازل منزلة قوله تعالى
صدق عبيدي في كل ما يبلغ عني
فلا وكان الرسول كاذباً كان هذا
اختبر كاذباً والكلذب عليه تعاني
محال فيكون كذب الرسل محالاً
واذا انتفى عنهم الكذب بات
لهم الصدق وأما دليل الامانة أي
عصمتهم ظاهراً وباطناً من محرم
أو مكروه أنهم لو خانوا ما ارتكب
محرم أو مكروه لكنا أموريين
بمثل ما يفعله ولا يصح أن
نؤمر بمحرم أو مكروه لأن
الله تعالى لا يأمر بالآثمة افعين
أنهم لم يفعلوا الا الطاعة أما
واجبة أو مندوبة ولا تدخل
أفعالهم المباحات لانهم اذا فعلوا
المباح يكون لسان الجواز وأما
دليل التبليغ فلا نهم لو كذبا
لكنا أموريين بكتان العلم ولا يفتق
أن نكتم العلم لان كاتمهم ملعون
فمن أنهم لم يكتموا فثبت لهم
التبليغ وأما دليل انطوائهم أي
الحذف لهم عليهم الصلاة والسلام
فلا نهم لو انتفت عنهم القطانة
المقدروا أن يقتوا اجمعاً على الخصم

بالتناقض وصفهم داود بالمدقة فصل أن التصاري أقر طواحي وصفوا عيسى
بصفات الألوهية وأن اليهود فطر طواحي وصفوا الرسل بالتناقض وهذه الامة لم فطر
ولم فطر وت كان بين ذلك قوما (قوله في صراحتهم) أي منازلهم العلية أي العلية فهي
فعية بمعنى فاعلة (قوله أنهم لو كذبا لكان الخ) اشارة بذلك الى قياس استثنائي مركب
من شرطية منصلة مذكورة بلا ظاهرا واستثنائية مذكورة بمعناها أعني قوله فيما يأتي
والكذب على الله محال وبصع أن يكون اقتران مركبا من شرطية وجعية مذكورتين
وتقريرهما لا يعني (قوله لكان خبر الله) أي التنزيل للحققي كما يعلم بما عاهد (قوله
لأن الله تعالى صدق دعواهم الخ) تعليل للألزامة بين المتقدم والتالي لكن بواسطة خفية
مخدوفة وتقديرها وتصدقين الكاذب كذب (قوله والمجزة نازلة منزلة الخ) علم منه
أنه تعالى لم يقل ذلك صريحا وإنما قاله تنزيلا (قوله وتوضيحه) أي توضيح هذا الدليل
(قوله عند قولهم المذكور) أي الذي هو قولهم أتت بما قلت ولعل المراد بالفضيلة العرفية
فقتل العبدية التي على القور والمعبر عنها بالعقبة (قوله لكان هذا انظر) أي التنزيل
كما علت (قوله أنهم لو كانوا الخ) فيه ما من تعقيب قوله لكما ما مودرين الخ أي لقوله
على فأتبعوه لعلكم تهتدون وبذلك والضيق في قوله لكما ما مودرين لجميع الامم
والكلام على التوزيع فكل أمة مأموقة باتباع رسولها (قوله لأن الله الخ) لعل المراد
التمشأ ما ينشئ المكر وحتى يتم التعليل والا كان فيه قصور (قوله فتعين الخ) مراتب
على محذوف والتقدير وإذا لم يصح أن نؤمر بعموم وأكره وبطل ما أدى اليه وهو خاتمتهم
فعل محرم وأكره وفي ترتيب التعيين المذكور على ذلك نظر اذ لا يعلم منه أنهم لا يتعاون
لمباح فلأخر قوله فتعين الخ عن قوله ولا تدخل أفعالهم المباحات الخ لكان واضحا (قوله
ولا تدخل أفعالهم المباحات) فتمت التسعة عليه (قوله فلا نعلم لو كانوا الخ) فيه ما من
قوله ولا يصح أن نكتم العلم لعل الصواب ولا يصح أن نؤمر بكنتم العلم (قوله
لأن كاتمهم ملعون) أي كافي الحديث كاتم العلم ملعون وهو محمول على من كتمه عن مستحقه
وقد تعين وقد نصوا على أنه لا يجب على العالم أن يعلم الناس من غير طلب منهم ما لم يكن
لواقع أمر منكر أو لازم ذلك إزالة المنكر فيجب على من رأى شخصا يحرق هيئة
لصلا مثلا أن يعلمه وأن لم يسأله عن ذلك (قوله فتعين الخ) مراتب على محذوف والتقدير
واذا ثبت أنه لا يصح أن نؤمر بكنتم العلم بطل ما أدى اليه وهو كتمانهم فتعين الخ (قوله
فلا نعلم لو انتفت) اشارة الى قياس استثنائي وتقريره واضح مما مر (قوله لكن اقامة
الحجج الخ) الاظهر أن يقول لكن علم قدرتهم على ذلك ممنوع لأن القرآن دل على اقامتهم
الحجج على الخلف (قوله في غيره وضع) أي كافي قوله تعالى ويأيد لهم بالتي هي أحسن
الى غير ذلك من الآيات (قوله وقوع الاعراض البشرية) أي التي لا تؤتى الى نقص
فمر انهم العلية كما تقدم (قوله زيادة) أي سبب زيادة كالا يعني (قوله ولاجل

سكن أقامة الحج منهم على الخصم دل عليها القرآن في غير موضع وأقامة الحج لا تكون إلا لمن الأمن الظن وأما دليل جواز وقوع الاعراض الشرعية عنهم لأهل الزمان فيقرن في المراتب العلمية ووقوع الأمر اضطرارهم من لازمة في إتيانهم العلة ولاجل

أن يتسلى الخ) لعلهم أنه قال قبل زيادة الخ فنعطف عليه قوله ولاجل أن يتسلى الخ
 (قوله وعلى رئيسهم) أي أعظمهم فتقوله بعد الاعظم تؤكد أو تضيق (قوله من الأمور
 التي أدلتها مجمعة) وهي القسم الثالث من القرن ثلاثة يتشقل على الأدليات والنبويات
 والسمعات وفي التي لا تثبت إلا بالسمع (قوله بأن لتينا صلى الله عليه وسلم حوضاً)
 ظاهره أنه حوض واحد وصحح القرطبي أن يحصل صلى الله عليه وسلم حوضين واختاره
 السنوسي في شرح الكبرى واختاره لعل لكل من سائر الأنبياء حوض أو قال
 بعضهم والذي يعين أن حوضه صلى الله عليه وسلم ثابت وحوض غيره محتمل فنيزم بالآول
 ونفرض غيره إلى الله تعالى اهـ (قوله والجعل يكونه بعد الصراط الخ) أي لأن الواجب
 انما هو اعتقاد ثبوته لأنه قبل الصراط أو بعده فلا يضر اخلاء الذهن عن ذلك (قوله
 ترده الخلاق يوم القيامة) أي ما عدا أهل الظلم والزيغ والبدع وظاهر كلامه أن الأمم
 السابقة ترده أيضاً وهو خلاف ظاهر الأحاديث (قوله وهو غير الكوثر الخ) لكن الماء
 يسب فيه من ذلك الكوثر (قوله وبما يجب اعتقاده الخ) وقال وأنه الخ لكان أولى كما هو
 ظاهر (قوله أنه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء) أي في القضاء الفصل أي الفاصل بين
 الناس وهذه الشفاعة هي المشية بالشفاعة الكبرى (قوله حين يقف الناس) أي بعد
 فرعهم إلى الأنبياء كما في الحديث الصحيح فكل واحد يمدى عذراً ويقول لست لها بأهل
 نفسي نفسي الأسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فلا يمدى عذراً ولا يقول ذلك بل يقول
 أنا نالها أنا نالها ثم سجد تحت العرش كسجود الصلاة فيقال له ارفع رأسك واشفع تشفع
 (قوله وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم) وله صلى الله عليه وسلم شفاعات أخر
 منها شفاعة في دخول جماعة الجنة بغير حساب ومنها شفاعة في عدم دخول جماعة النار
 بعد استحقاقهم له ومنها شفاعة في خروج جماعة من النار بعد أن استحقوا عدم خروجهم
 منها ومنها غير ذلك واختلف هل لغيره صلى الله عليه وسلم شفاعة أو لا والحق الأقول (قوله
 لا يوجب الكفر) أي إلا أن استعمله وكان معلوماً من الذين بالنسبة ولا كفر
 باستعماله ووافقت المسترلة على أن الوقوع في الكفار المذكورة لا يوجب الكفر ولكنهم
 قالوا بأنه يوجب الخروج عن الإيمان فأتينا الواسطة بين المؤمن والكافر (قوله وتجب
 التوبة الخ) هي لغة الرجوع من تاب إذا رجع وشرعاً عبارة عن الإقلاع من الذنب
 والتندم والعزم على أن لا يعود إلى مثل الذنب الذي وقع فيه والتندم أعظم هذه الأمور
 الثلاثة ولذلك ورد التندم توبة وبشرط انحصار شروط أحدها أن لا يبلغ الغرغرة أي
 حالة النزح وهذا الشرط عام في حق الكافر والمؤمن العاصي وقيل خاص بالكافر وثانيها
 أن لا تطلع الشمس من مغربها لأنه يفشل باب التوبة حينئذ ويسمع له دوى ولذلك قال
 اللقاني الحق أن من يوم طلوع الشمس من مغربها إلى يوم القيامة لا تقبل توبة أحد
 كافي حديثاً بن عمره وظاهره أنه لا فرق بين من كان موجوداً عميراً اذ ذاك ومن لا

أن يتسلى بهم غيرهم ويعرف
 العاقل أن النسب ليست دأربزاه
 لا حاسبه اذ لو كانت دأربزاه
 لا حاسبه لما أصابهم شيء من
 فكذراتها صلى الله عليهم وعلى
 رئيسهم الاعظم سيدنا محمد وعلى
 آله وأصحابه وأهل بيته أربعين
 وقد عنت النسون عقبة بأدلتها
 الشريفة ولذا ذكرنا شيئاً مما
 يجب اعتقاده من الأمور التي
 أدلتها مجمعة * فاعلم أنه يجب
 الإيمان بأن لتينا صلى الله عليه
 وسلم حوضاً والجعل يكونه بعد
 الصراط أو قبله لا يضر ترده
 الخلاق يوم القيامة وهو غير
 الكوثر الذي هو خير في الجنة *
 ويجب اعتقاده أنه يشفع يوم
 القيامة في فصل القضاء حين
 يقف الناس ويتنون الانصراف
 ولولا تاريفشع في انصرافهم من
 الموقف وهذه الشفاعة مختصة به
 صلى الله عليه وسلم * ويجب
 اعتقاده أن الوقوع في الكفار
 غير الكفر لا يوجب الكفر

لكن الذي صححه العلامة الأجهوري في حاشية الرسالة وهو مقتضى ما فصله عن ابن
 عباس في شرح المختصر أن علم قبولها خاص بمن شاهد الطلوع وهو عجز وأما من
 لم يشاهده بأن ولد بعده ومن شاهده ولم يكن بمنزلة من قبله فقبل التوبة منها والتمها
 الاستحلال ان تعلق الذنب بالدعي اما بعد مطلقته منه أو ابرأته عنها وحلف في الفسبة اذا
 بلغته والافلال لا يؤذيهم من وجبت فكنى الاستغفار له ولو بلغته بعد ذلك كما قاله اسم
 لانها بلغته بمحوة ومقتضى هذا الشرط أنه لا تصح توبة الزاني الا اذا استحل زوج المسزى
 بها وهو ما جرى عليه بعضهم لكن الذي انشط كلامهم عليه أنه ثوب فيما بينه وبين الله
 تعالى وتصح توبته حينئذ ولا يشترط استحلاله بل لا يجوز لما ترتب عليه من الفساد والقنعة
 واشترط ابن حزم العمل الصالح والحق الذي عليه الاثمة عدم اشتراطه (قوله حالاً) فهي
 واجبة على الفور قبل تأخيرها بآثم انما غير الذنب الذي اقترفه بل نقل النسوي في شرح
 الجزايرية أنه يتضاعف الذنب بتأخير كل لحظة وحكمة وجوب المبادرة بالتوبة قطع
 طامة الشيطان في استدراجة النفس حتى يوقعها في الهلكة (قوله من الذنب)
 وان لم يكن معينا ولو سهل تعينه ونصح التوبة من بعض الذنوب ولو مع الاصرار على
 البعض الا آخر كما هو مذهب أهل السنة خلافا لمعتزلة (قوله ولو صغيرة) أي سواء
 كان الذنب كبيرا أو صغيرا وضابط الاولى كل ذنب يصح وصفه بالعظم على الاطلاق
 ولذلك امارات منها ايجاب الحد والابعاد عليها بالعذاب ووصف فاعلها بالقسى نصا ولغنه
 وكل ما خرج عن ضابط الكبيرة فهو صغيرة وعلم من ذلك أن الذنوب فحان كآثر وصغار
 وذهب الخوارج الى أنها كلها كآثر والمرجعة الى انها كلها صغار (قوله على المعقد
 فيها) أي الصغيرة وقال بعضهم يجب التوبة حالاً من الكبيرة دون الصغيرة تكفيها بالوضوء
 ونحوه (قوله ولا تنقض التوبة بعوده الخ) أي ولو في الجاس كما هو ظاهر كلامهم وزعمت
 المعتزلة أنها تنقض بذلك معللين بأنه لا يتحقق الندم الا باستدامة في جميع الازمنة وليس
 ذلك بشرط عندنا بل الشرط الندم وان عاد لكن الذنب بعد التوبة أقبح منه قبلها فقد
 قيل زلة بعد التوبة أقبح من سبعين زلة قبلها (قوله جديدة) أي غير التوبة السابقة (قوله
 أن يجتنب الكبر) أي الا اذا كان على أهل الظلم والتعبر والفسق من حيث خروجهم عن
 قانون الشرع ولو لم يكن من آفات الكبر الا أنه بقوت معرفة آياته تعالى التي هي أصل
 الامر كما قال تعالى سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق وأنه يورث
 المقت منه تعالى كما قال انه لا يجب المستعبرين لكن كانوا فهم من أعظم الذنوب
 القلبية حتى قال بعضهم كل ذنب من ذنوب القلب ربما يكون معه الفتح الاكبر الا الكبر
 اعادنا الله منه فعلك بتطهير قلبك منه والزم التواضع فقد كان من وأضعه صلى الله عليه
 وسلم أن يحمل بضاعته من السوق الى أهله ويصافح الغني والفقير ويبدأ من لقيه بالسلام
 الى غير ذلك (قوله والحسد) هو أول ذنب عصي الله به والارض حسد ابليس

ويجب التوبة حالاً من
 الذنب ولو صغيرة على المعقد
 فيها ولا تنقض التوبة
 بعوده الى الذنب بل يجب
 لهذا الذنب توبة جديدة
 ويجب على الشخص أن
 يجتنب الكبر والحسد

آدم فلم يصبه وحسد قاييل هائل فقتله (قوله والغيبة) ضابطها كل ما أتهم به
 غيره نقص انسان ولو تصفاه وان كان بحضوره سواء أتهمه بلفظ أو كناية أو إشارة
 وبكيفية محمولة في المسلم كذلك في الذي على المعتد ولفظ الاغنى به ليس للتقييد بل
 للغالب واستثنى من الغيبة مسائل الاولى أن تكون على وجه انتظام كأن تقول
 فلان ظاني الثانية أن تكون على وجه الاستعانة كأن تقول فلان فعل كذا فأعنى عليه
 الثالثة أن تكون على وجه الاستعانة كأن تقول فلان فعل كذا فهل يجوز ذلك
 الرابعة أن تكون على وجه التصديق كأن تقول فلان فعل كذا فلا تعصبه الخاصة أن
 تكون على وجه التعريف كأن تقول فلان الاعش السادسة أن تكون في خاص
 متجانب بشرط أن تغتابه بما نسبه وان قصد زجره بذلك اذا بغته (قوله مجازا) جمع
 حاجب وهو المانع من الوصول (قوله والحسد تنفي زوال نعمة الغير) بخلاف القبطه
 فانها تنفي مثل نعمة الغير وابست محرمه (قوله وهي السي) أي بالقول أو بالفعل وقوله
 على وجه الانسداد أي على وجه يترب عليه الانسداد أو على وجه هو الانسداد ونرج بذلك
 ما ذالم يكن على هذا الوجه كأن تقول لشخص فلان يريد أن يقتلك فأصدا بذلك أن يهرب
 منه أو يستعنت أو نحو ذلك فليس نعمة (قوله لا يدخل الخنة) أي مع السابقين أو محمول
 على السخيل وقوله قاتل أي غلام من قت الحديث عنه وكذبه والمائة ليست شرط بل
 المدار على أصل الفعل (قوله ومحل ما تقدم الخ) أي ضما في قوله ويجب على الشخص
 أن يحتجب الخ (قوله على القيور) هو كافي القاموس الانبعاث في المعاصي والمراد به
 فعل الغيبة وان لم يكن معه انبعاث فيما يظهر (قوله جازغي الخ) ظاهره ولو تنفي ان تأتي
 له (قوله أن بعض من ارتكب الكبائر يعذب) أي تحقيقا للوعيد بناء على انه على الجزم
 كما يقوله الأشاعرة وأما على انه محمول على المشبهة كما يقوله الماتريديه فلا يجب ذلك وال
 للجنس فلا يشترط الجمع والتقسيد بالكثرة يقتضي أنه لا يجب ذلك في مرتكب الصغار
 وهو كذلك كما هو مقتضى كلام السنوسي في شرح الكبرى (قوله ولو لو واحدا) أي من
 كل نوع كافي شرح الكبرى فأكثره لا بالعدم تعذيب بهضم ولو واحد أو زناة كذلك
 وهكذا (قوله خاتمة) هي لغة ما ختم به الشيء أو اصطلاحا اسم للالفاظ المخصوصة الدالة
 على المعاني المخصوصة كبقية أسماء التراجم (قوله الايمان الخ) ذكر معنى الايمان لغة
 وشرعا وأما الاسلام فهو لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد للاسكالم الشرعية وقيل
 العمل وعلم من هذا تغاير الاسلام والايمان مفهومهما ما صدق أو ما لا فظاهرا وأما
 الثاني فلان ما صدق الاول فتدنيان والثاني امتثالان وانقيادات فتقولهم انهما
 متحدان ليس المراد انهما متحدان مفهوما أو ما صدق أو ما لا فظاهرا فكل
 من كان محلا لاحدهما كان محلا للآخر هذا ان لو حفظ كل التقيد بالمعنى والا فليس
 بينهما اتحاد في ذلك أيضا لاتحاد الايمان فيمن صدق بقلبه فقط والاسلام فيمن اتقاد

والغيبة لقوله عليه الصلاة
 والسلام ان لا يؤنب السجاع
 بجا بارتون أعمال أهل
 الكبر والحسد والغيبة
 أي يجمعونها من الصعود
 فلا تقبل والحسد تنفي زوال
 نعمة الغير سواء كان تنفي
 أن تأتي له أي للعاصد أولا
 والكبر بطر الحق ونقص
 الخلق ومعنى بطر الحق
 رده على قائله ومعنى غصص
 انطلق الاستمزاز بهم ويجب
 أيضا أن يترك النعمة وهي
 السعي بين الناس على وجه
 الانسداد لانه ويدل على
 الخسنة قتات يفتح القاف
 وتشديد التاء المثناة من فوق
 بعدها ألف وآخرة تاء مثناة
 من فوق أيضا ومحل ما تقدم
 من حرمة الحسد ان لم تكن
 النعمة حاملة للمصود
 على القيور والازدعي
 زوال النعمة عنه ومما
 يجب اعتقاده ان بعض من
 ارتكب الكبائر يعذب ولو
 واحدا (خاتمة) الايمان
 لغة

مطلق التصديق ومنه قوله

نعالي حكايته عن أولاد يعقوب
وما أنت بمؤمن لنا وشرا
التصديق بجميع ما جاء به
النبي صلى الله عليه وسلم
واختلف في معنى التصديق
بذلك فقال بعضهم هو المعرفة
فكل من عرف ما جاء به
النبي صلى الله عليه وسلم فهو
مؤمن ويرد على هذا التفسير
أن الكافر عارف وليس
بمؤمن وهذا التفسير أيضا
لا يثبت سب قول الجمهور أن
المسلمة ومن مع أنه ليس
بعارف فالتصديق تفسير
التصديق بأنه حديث النفس
التابع للجزم سواء كان يجرى
عن دليل وبسعي معرفة
أو عن تقليد فيضريح الكافر
لأنه لم يكن عنده حديث
النفس لأن معنى حديث
النفس أن تقول رضىت بما
جاء به النبي صلى الله عليه
وسلم ونفس الكافر لا تقول
ذلك ودخل المقلد فإنه عنده
حديث نفس تابع للجزم
وان لم يكن جزمه عن دليل
ومما يجب الايمان به أيضا
معرفة نسبة صلى الله عليه
وسلم من جهة أبيه ومن
جهة أمه
بمعنى تسكين ميم مناف
الخير للوزن

فقط وان اجمعتين صدق بقلبه وانقاد بظاهره فتأمل (قوله مطلق التصديق) أى
سواء كان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أو بغيره (قوله ومنه) أى من الايمان بهذا
المعنى ومنه أيضا اسمه تعالى المومن فنهذه المصدق لرسوله بالمجزة (قوله بجميع ما جاء به
النبي صلى الله عليه وسلم) أى بما علم من الدين الضرورية لا مطلقا (قوله واختلف في معنى
التصديق الخ) أى على قولين فليس المراد منه ظاهره وهو النسبة الى الصدق انضافا
(قوله فقال بعضهم الخ) لم يذكره مقابلا لكنه استغنى عنه بقوله فالتصديق الخ (قوله
ويرد على هذا التفسير الخ) يحصل اليراد أنه يلزم على هذا التفسير أن التعريف غير مانع
لشموله معرفة الكافر مع أنه ليس بمؤمن وقوله وهذا التفسير أيضا الخ محمله أنه يلزم عليه
أن التعريف غير جامع لعدم شموله للجزم المقادير مع أنه مؤمن عند الجمهور وأوجب عن الأول
بأنهم لم يبالوا بذلك لأنه لا يتوهم عاقل أنه يتجمع ايمان مع كفر وعن الثاني بأن التعريف
انما هو للايمان الكامل * (تنبيه) * نقل عن ابن القيم أن الايمان من حيث الزيادة
والنقص ثلاثة أقسام ايمان يزيد ولا ينقص وهو ايمان الاتي به وايمان لا يزيد ولا ينقص
وهو ايمان الملائكة وايمان يزيد وينقص وهو ايمان المؤمنين وبقي قسم رابع وهو ايمان
ينقص ولا يزيد وجهه بعضهم عقليا فقط ومثله بعضهم بايمان القساق (قوله أن تقول)
أى النفس فهو حديث نفسي لا ننطق كما هو ظاهر (قوله معرفة نسبة) أى وجوب معرفة
الخ فلهو على تقدير مضاف والا فلا معنى للايمان بنفس المعرفة كالأخفى وقد ظلم بعضهم
من يجب معرفته من أجده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فقال
عشرون جده من جدود المصطفى * يجب علينا حفظهم بالاحضا
نخدم على الترتيب عبد المطلب * فهاشم عبد مناف افهم نصب
قصي مع كلاب ثم مره * كعب لؤي غالب ذو مره
فهسر يلبه مالك والنضر * كنانة خزيمه مشهر
مدوكة الياس منهم مع مضر * نزاوم مع عتد جاه في الخبر
وظف لهم عدنان يا صبح * لكى سم التيب العجيب
من جهة الأب وأيضاً نسبه * من جهة الأم يجب معرفته
أم النسي صاحب المفاخر * آمنه بنت لوهب الطاهر
ابن لعبد مناف على القدر * ابن لزهرة مع كلاب قادر
فأم طه مع أبيه تجتمع * في جده كلاب يا هذا استمع
وعلم من ذلك أن المراد معرفة نسبة الى عدنان فقط أما ما بعده فلا يجب بالاخلاف بل
كرهه الامام مالك كما مر (قوله من جهة أبيه ومن جهة أمه) * (قائمة) * استدلل
بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم أنزل أنقل من أصلاب الطاهرين الى أرحام الطاهرات
على أن جميع آياته صلى الله عليه وسلم وجميع أمهاته الى آدم وحواء ليس فيهم كافر لانه

لا يوصف بالطهارة الا المؤمن وما أحسن قول بعضهم

واجرهم بإيمان لهم من آدم * الى آية الاقرب المكرم

والامهات مثلهم دليل ذا * نص الكتاب والحديث نفذا

كقوله في الساجدين قد ورد * فهم روايات عليه السند

فمنزل من ساجد متقلا * لساجد هادفهم نعم الملا

(قوله فاما نسبهم صلى الله عليه وسلم من جهة آية فهو الخ) قد مر الشيخ زور وقد ذلك

في بيتين بأوائل كلماتهما فقال

علقت شفعا هال عقل قرانه * كتاب مبين كسب لبي غرائب

فدامشتر نفسي كرام خلاصة * مدى الفهم مذيل بمجد عواقبه

فأشار بأول الكلمة الاولى الى سيدنا عبد الله وبأول الثانية الى شعبة الحمد الذي هو

سيدنا عبد المطلب وبأول الثالثة الى هاشم وبأول الرابعة الى عبد مناف وبأول

الخامسة الى قصي وبأول السادسة الى كلاب وبأول السابعة الى مرة وبأول الثامنة الى

كعب وبأول التاسعة الى لؤي وبأول العاشرة الى غالب وبأول الحادية عشرة الى فهر

وبأول الثانية عشرة الى مالك وبأول الثالثة عشرة الى النضر وبأول الرابعة عشرة الى

كثانة وبأول الخامسة عشرة الى خزاعة وبأول السادسة عشرة الى مدركة وبأول السابعة

عشرة الى الناس وبأول الثامنة عشرة الى مضر وبأول التاسعة عشرة الى نزار وبأول

العشرين الى معد وبأول الحادية والعشرين الى هذنان (قوله عبد الله) من كلامه

رضي الله عنه كما في تذكرة الصلاح الصفدي

لقد حكم البادون في كل بلدة * بأن لنا فضل على سادة الارض

وأن أبي ذوالجهد والسود الذي * يشار به ما بين نشر الى خفض

(قوله عبد المطلب) اسمه عامر كما قاله ابن قتيبة وقيل شعبة الحمد وانما اشتهر بعبد المطلب

لان اباها هاشما قال لاخته المطلب وهو بمكة حين حضرته الوفاة أدركه عبدك يتررب

وقبل لأن عمه المطلب جاءه الى مكة رديقه وهو ميتة بذة وكان يسئل عنه فيقول هو عمدي

حياء ان يقول ابن أخي فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه وكان يقال له الفاضل

لجوده وكان من حكماء قريش وكان يأمر أولاده بترك الظلم والبغي ويمنعهم على مكالم

الافلاك وينهاهم عن الامور الدنيئة (قوله هاشم) اسمه عمرو وقيل عمر وكان يكنى

بأبي البطماء وكان مع عبد شمس في بطن وكانت اصبع رجل هاشم ملصقة بجمجمة عبد

شمس ولم يكن نزاعا الا بسلان دم فكانوا يقولون سيكون بينهما دم فكان بين ولديهما

وقد وقعت العداوة بين أمية بن عبد شمس وبين هاشم فدعا أمية هاشما للمفاخرة فأبى

أمية من مفخرة لم يقدوره ثم قال أخاخر لك على خمسين ناقة سود الحداق تعمر بمكة والحلوة

عنما عشر سنين فرضي بذلك وجعل بينهما الكاهن الخزاعي وكان بعضهما يخرج كل منهما

فاما نسبهم صلى الله عليه وسلم

من جهة آية فهو سيدنا

محمد بن عبد الله بن عبد

المطلب بن هاشم

في نفر فنزلوا على الكاهن فقال قبل أن يخبره خبرهم والقمر الباهر والكوكب الزاهر
والغمام الماطر وما بالجو من طائر وما اهتدى بعلم مسافر من متجدد وغابر لقد سبق
هاشم أمة إلى المقاهر فنصرها شمس على أمة فعادها شمس إلى مكة ونحر الأبل واطم الناس
ونرج أمة إلى الشام فأقام بها عشرين فكأن أول عداوة وقعت بينهما ووارث ذلك
بنوهما (قوله عبد مناف) اسمه المقيرة وإنما اشتهر بذلك لأن أمه كانت بحملته خادم المصنم
يقال له مناة بالتاء المثناة من فوق فقبل له عبد مناة فنظر أبوه فرآه وافق عبد مناة
أبنا كانه فحوله إلى عبد مناف بالقام بدل التاء وكان يقال له قر الطعاء ووجد مكتوبا أنا
المغيرة بن قصي أوصى بتقوى الله جل وعلا وصلة الرحم (قوله قصي) يضم فتح اسمه زيد
وقيل يزيد وإنما اشتهر بذلك لأنه قصي أي بعد عن عشيرته إلى بلاد قضاة حين احتلته
أمه اليهم لأنها كانت منهم (قوله كلاب) بكسر الكاف وتخفيف اللام اسمه حكم بنغ
فكسرو ويقال له الحكم بن زيادة آل وقيل اسمه المغيرة وقيل المهذب وصدوبه في الفتح
وإنما اشتهر بذلك لأنه كان مولعا بالصيد بالكلاب وقيل لمكالبته الأعداء في الحروب
(قوله مزنة) يضم الميم وقبح الرامش قد انتقل من الوصف المأخوذ من المرائنة (قوله
كعب) يفتح فسكون وكان يجمع قومه يوم الجمعة ويظلمهم ويذكرهم بجمع النبي صلى الله
عليه وسلم ويعلمهم بأنه من أولاده يأمرهم باتباعه فيقول سيأتي بجرهم منكم بنأظيم
ويضرب منه نبي كرم بنشد أيتها آخرها

على غفلة يأتي النبي محمد • يخبر أخبارا صدفها خيرها

(قوله لؤي) تصغير لؤي كقلس وهو البطمضد المحلة وقال ابن الأنباري تصغير لؤي
كعصا واختار السهيلي الأول (قوله بالهمز وتركه) لكن الأكثر الأول (قوله غالب)
بالفتح المحبة وكسر اللام منقول من اسم القاعل من كلام والده فليس ما في يدك أغنى
لك من كثير ما أخلق وجهك وإن صار إليك (قوله فهر) بكسر فسكون وهو في الأصل
اسم للجر الطويل وسمي به لطوله وكان يسمى قريشاً لأنه كان يقرش أي يفتش عن خله
الخارج فاستدعها بماله وكان بنوه كذلك والأصح أنه جاع قريش والاكترون على أنه
النضر كما ذكره العراقي في سيرته حيث قال

أما قريش فالأصح فهر • جاعها ولا اكترون النضر

وبني ثلاثة أقوال ذكرها الحلبي في سيرته وأنها أنه الياس ناتبا أنه مضربا لها أنه قصي
لكن هذا قول لا فاض لاقتضائه أن أبا بكر وعمر ليسا من قريش فتكون أحامتها باطلة
وهو خلاف إجماع المسلمين (قوله مالك) سمي بذلك لأنه ملك العرب وكان يكنى بأبي حارث
(قوله النضر) اسمه قيس وإنما لقب بذلك لنضارته وحسنه (قوله كنانة) بكسر الكاف
ويؤنن بينهما ألف ومدها هاو وإنما قبل لذلك لأنه لم يرل في كن بين قومه وقيل لأنه كان
يستر على قومه ويحفظ أسرارهم وصكان يقول قد أن خروج نبي من مكة يدعى أجد

ابن عبد مناف بن قصي بن
كلاب بن مرة بن كعب بن
لؤي بالهمز وتركه ابن غالب
ابن فهر بن مالك بن النضر
ابن كنانة

يدعو الى الله والبر والاحسان ومكالم الاخلاق فاقبوه تزدادوا شرفا الى شرفكم وعزا
الى عزكم ولا تعتدوا ما جاء به فانه الحق وكان شيخا حسنا عظيم القدر فتح العرب اليه لعله
وفضله وكان يأنف أن يأكل وحده فاذا لم يجد أحدا نصب حفرة بين يديه وبأكل لقمة
ويري لها النعمة قاله ابن دحية (قوله خزيمية) تصغير خزيمية بفتح الخاء وهي التزمن من الخزيم أي
صلاح الشيء وسعى بذلك تفاقولا بأن يكون مصليا لأموره (قوله مدركة) بضم فسكون
فكسر ففتح اسمه عمر على الصحيح وانما قيل له ذلك لانه أدرك كل عز وغار كان في آياته
وكان فيه نور النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا (قوله الياس) بقطع الهمزة أخذ من
قوله لم يجمع الياس أي لا يدري من أين يؤتى في الحرب ويوصلها أخذ من الياس لانه
لم يأت لآبيه الا عند نياسه من الولد لكبر سنه واسمه حسين وكنيته أبو عمرو وكان كبيرا عند
العرب حتى كانت تدعوه بسيد عشرينه وكانت لا تقضى أمر الا بمحضه ويذكر أنه كان
يسمع في صلبه نلبية النبي صلى الله عليه وسلم المعروفة في الحج (قوله مضمر) بضم ففتح
اسمه عمرو وكنيته أبو الياس وانما قيل له ذلك لانه كان يحب شرب اللبن الماشترى
الحامض وقيل لانه كان يضر القلوب أي يميلها الى حسنه وجماله وهو أول من حدا
الابل وبما حفظ عنه من بزعر شرا يحصد دما وخيرا لخير أعماله فاجلوا أنفسهم على
مكر وهما واصر قواهما هو اها قلس بين الصلاح والفساد لا صبر فواق (قوله نزار)
اسمه خلدان وانما قيل له ذلك لانه لما نظر أبوه الى نور النبي صلى الله عليه وسلم بين عينيه
فرح فرحاشد بدا بخمر وأطعم وقال ان هذا كله نزار أي قليل لحق هذا المولد وقال أبو
الفرج الاصمائي لانه كان فريده عصره وقيل لصاقته (قوله معد) كنيته أبو قضاة
وقيل أبو نزار وانما قيل له ذلك لانه كان معدا للحروب والغارات وقال ابن هشام
ما أخذ من العدو وهو القوة ولما سيطر الله بجنه نصر على العرب أمر الله أريما أن يحمله على
البراق كي لاتصيبه النعمة وقال فاني سأخرج من صلبه نبيا كريما أحتم به الرسل فتعل
أريما ذلك واحتمله معه الى أرض الشام فشا في بني إسرائيل ثم عاد بعد أن سكنت القسنة
بجوت بجنه نصر (قوله عدنان) من العدن وهو الاقامة وسعى بذلك تفاقولا بأنه يقيم ويسلم
من أعين الجن والانس التي يموت بها غالب من في القبور وكان في زمن موسى عليه السلام
على الصحيح (قوله والاجماع منعقد على هذا النسب) قال ابن دحية أجمع العلماء على أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نسب الى عدنان ولم يتجاوزوه (قوله وليس فيما بعده
الى آدم الخ) أي لما وقع فيه من الاقوال المختلفة المتباينة وقد ذكر العراقي أحصاها في ألفنة
السيرة وحاصله ان عدنان بن أديبضم الهمزة وتشديد الدال ابن أديبضم الهمزة وفتح
الدال الاولى ابن مقوم بضم الميم وفتح الواو المشددة ابن ناحور بجمامهلة ابن تيرح بمشاة
فوقية قصبة فراء مقسوحة فغامهمهلة وزان جعفر ويقال نازح بالفتح بدل التبعة
ابن يعرب يفتح الياء وسكون العين المهمله وضم الراء وبالهاء الموحدة ابن يشجب يفتح

ابن خزيمية بن صدركة بن
الياس بن مضمر بن نزار بن
معد بن عدنان والاجماع
منعقد على هذا النسب الى
عدنان وليس فيما بعده الى
آدم طريق صحيح

الباء وسكون الشين المجهمة وضم الجيم وباء الباء الموحدة ابن ثابت بنون فالف بقاء موحدة
مكسورة فثناة فوقية ابن اجمعل باللام أو بالنون ابن ابراهيم الخليل بن نارج ثناة فوقية
فألف فراء مفتوحة فثاة مهيمة كافي الفتح وفي خط بعضهم اجماعها ابن ناحور وهو هذا غير
ناحور البار بن شاروخ شين مهيمة فألف فراء مضجعة فوا وساكنة فثاة مهيمة كذا ضبطه
بعض الحفاظ وضبطه النوى المهملين بدل المجهتين وقال بعضهم ساروخ بالغين المهيمة
آخرو مع السين المهيمة أو له ابن أوغر يفتح الهمزة وسكون الراء وضم الغين المهيمة أو العين
المهيمة ابن طالح بقاء فلام مفتوحة فثاة مهيمة كما قاله النوى ابن عبيد يفتح العين
المهيمة وسكون المثناة التحتية وفتح الباء الموحدة ويقال له عابر بألف بدل التحتية قال
بعضهم هو سيدنا هو دوقيل انه فالح قال السهيلي عن الطبراني ورأيت أن بين فالح
وعبيد أبا اسمع قينان يفتح القاف وسكون التحتية ويونين بينهما ألف ولفظ بعضهم
قنن بنونين بينهما واو ابن صالح شين مهيمة فألف فلام مفتوحة فثاة مهيمة كما قاله
النوى ابن أنفشد يفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الفاء وسكون الخاء المهيمة وفتح الشين
المهيمة أيضا وبذل مهيمة آخره كما قاله النوى ويقال انفسذ والفسذ بالنون واللام
بدل الراء زاد صاحب الغرر القشذب باللام مع تقديم الشين على الخاء ابن سلام بسين
مهيمة فألف فميم محففة وهوليس بنى خلافا لابي الليث السمرقندي ومن وافقه ابن فوح
واسمه عبد الغفار كما قاله جماعة ابن لامل يفتح الميم وتكسر ويقال له لمل يفتح اللام
وسكون الميم ويقال بالخاء المهيمة بدل الكاف ابن منوش الخاء ميم وثناة فوقية مشددة
مضجعة وبوا وساكنة وشين مهيمة مفتوحة وتكسر ولام ساكنة وقد يفتح أو تكسر فثاء
مهيمة ابن خنوخ ثناء ميم شين ميم جانون فواو وزن عمود قال ابن ابي عمير انه ادريس
فيما يرعون ابن يردية يفتح التحتية وسكون الراء وبذل المهيمة ابن مهلايل يميم مفتوحة
فها وساكنة فلام فألف فباء فلام ابن قين بقاء مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فنونين
وزن جعفر ابن أنفشد يفتح التحتية فألف فنون مفتوحة وقيل مكسورة فثين مهيمة ويقال
أنوش ميم مفتوحة ونون مضجعة بعد هاو او شين مهيمة ابن شيب شين مهيمة مكسورة
فثناة تحتية فثناة ويقال فيه شمان ابن آدم عليه السلام ٥١ بزيادة الضبط ونحوه
من شرح الاحجوري عليها (قوله فيما يتقل) أي حال كونه مندرجا فيما يتقل ادرج
العالم في الخاص (قوله رأ ما نسبته صلى الله عليه وسلم من جهة أمه) مقابل لقوله فيما تقدم
أما نسبته صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه * (فائدة) * لبدتنا أئمة ثلاثة أخوة وأختان
فاخو الله صلى الله عليه وسلم وخالاته خمسة وقد نظمها الشيخ بقوله

خال النبي أسود عمير * عبيد يعقوب ليس فيهم ضير

فرصة فاختة حالات * والكل قبل بعثه قدموا

(قوله في) الاولى فهو بتذكير الضمير ولا يقال انه واعى الخبر لانه يقول لا يخفى ان الخبر

فيما يتقل * وأما نسبه
صلى الله عليه وسلم من جهة
أمه فهي أئمة بنت وهب

مجموع قوله أمانة بنت وهب الخ وهو ليس موثبا الآن يقال انه راى صدره (قوله
 ابن عبد مناف) جعل بعضهم عبد مناف هذا اجدا في سيدتنا آمنة وهو وهم والصواب انه
 أبوه كما اقتضته عبارة الشيخ كعبارة الشافى في سيرته ونصها وأم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بنت وهب بن عبد مناف اه (قوله زهرة) بضم الزاى وسكون الهاء كما ضبطه
 الزرقانى في شرح المواهب وهو اسم رجل على الصواب وأخطأ من جعله اسم امرأة كما
 قاله الاجهورى في شرح ألفية السيرة (قوله وعبد مناف هذا) أى الذى فى نفسه صلى
 الله عليه وسلم من جهة أمه وقوله غير عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم أى من جهة أبيه
 (قوله ويجب أن يعلم أنه صلى الله عليه وسلم الخ) وكذا سائر ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم
 كما تقدمت (قوله) أيضا مشرب بحمرة) فليس لونه صلى الله عليه وسلم باضا صرفا
 ولا حرة صرفة بل البياض المختلط بالحمر الذى هو أشرف الألوان بالنسبة لهذه الدار
 وأما النسبة لثلاث الدار أنشرفها البياض المشرب بصفرة كما يكون عليه أهل الجنة
 فى الجنة كما قال جمهور المفسرين فى قوله تعالى كأنهم ييضون مكنون شبههم يبيض
 النعام المكنون فى عنه ولونه حينئذ يبيض به صفة حسنة ولم يكن صلى الله عليه وسلم
 فى الدنيا كهو فى الآخرة فلا يقوته أحد الاحسنين فجمع الله بين الاشراف زيادة
 فى تعظيمه صلى الله عليه وسلم (قوله على ما قاله بعضهم) لعله أى بذلك لكونه لم يرضاقيا
 ذكر (قوله وهذا) أى قوله أن يعلم الخ والمذكور من أول الخاتمة (قوله وصلى
 الله الخ) انما عبر بالماضى اشارة الى ان الصلاة المطلوبة بمحققه ولا بد وقد أورد الصلاة
 عن السلام وهو مكرره على ما فيه (قوله كلما ذكره اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون)
 يحتمل أن يكون المذكور هنا المراد منه القلبى وهو الاضطراب ويحتمل أن يكون المراد منه
 المسمى والمراد بالغفلة على الاول النسيان وعلى الثانى السكون كذا يؤخذ من القاموس
 لكن المتبادر الاول وهل الضمير ان عائد الى النسيان صلى الله عليه وسلم أو الى الله
 أو الاول عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم والثانى الى الله أو بالعكس احتمالات والاولى
 منها الاخير لانه أبلغ فى كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذا ذكره كرون لله تعالى
 أكثر من الغافلين عنه والغافلون عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من الذاكرين له
 وفى بعض النسخ كلما ذكره اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون بكاف الخطاب فى الاول
 وضمير الغيبة فى الثانى وفى رواية كالاولى وفى رواية بعكس الثانية وفى رواية بكاف
 الخطاب فيهما فمما تحصل أن الروايات أربع الاولى بضمير الغيبة فيهما الثانية بكاف الخطاب
 فى الاول وضمير الغيبة فى الثانى والعكس وبكاف الخطاب فيهما ما وهل يحصل لله صلى الله
 عليه وسلم الصفة ثواب صلوات بقدر هذا العدد أو يحصل له ثواب صلاة واحدة لكنه أعظم من
 ثواب الصلاة المجردة عن ذلك قولان والمحققون على الثانى (قوله والحمد لله رب العالمين)
 أى بذلك اقتداء بأهل الجنة فان ذلك آخر دعائهم كما قال تعالى واخر دعواهم أن الحمد

ابن عبد مناف بن زهرة
 وعبد مناف هذا غير عبد
 مناف جده صلى الله عليه
 وسلم ابن كلاب أحد أجداده
 صلى الله عليه وسلم فجمع
 معه صلى الله عليه وسلم
 أمه فى كلاب ويجب أن يعلم
 أنه صلى الله عليه وسلم
 أيضا مشرب بحمرة على
 ما قاله بعضهم وهذا آخر
 ما يبرر الله به من فضله صلى
 الله عليه وسلم فالحمد لله وعلى الله
 وأصحابه وعلى أهل بيته كلما
 ذكره الذاكرون وغفل عن
 ذكره الغافلون والحمد لله
 رب العالمين

لله رب العالمين قيل ان العالمين ليس بجعا للعالم لان الجميع لا يكون أخص من مقرده كما هنا
اذ العالمون خاص بالعقلاء والعالم اسم لجميع ما سوى الله تعالى والتحقيق أنه جمع له لان
العالم وان كان يطلق على جميع ما سوى الله تعالى يطلق على كل جنس وعلى كل صنف
لجميعه على عالين باعتبار الاطلاق الثاني نعم هو جمع لم يستوف الشروط لان العالم ليس يعلم
ولا صفة ولا يجمع بالواو والياء والنون الا ما كان علماً وصفة على أنه جرى في الكشف
على أنه جمع استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة لانه علامة على وجود الله تعالى والله
اعلم وهذا آخر ما يبره الله تعالى على الرسالة التي لمة اصد هذا القن جامعة ولقا صديها
نافعة المسماة بكفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام وكن يا أخي للعيوب سائرا
والله اسأل أن يكون للذنوب غافرا وانا وان كنت لست من أهل هذا الشأن قصدت
التشبه بهم لا تفوز بصحبته في الجنان بالفضل والانعام والاحسان من المولى الكريم
الرجن بجاه سيد ولد عدنان صلى الله عليه في كل وقت وزمان وليس لي في هذه الحاشية
من غير الجمع الا القليل فتح علينا وعلى كل من اشتغل بها الملك الجليل وكان الفراغ من
جمعها يوم تسع وعشرين من رمضان المبارك من شهر رستة ألف ومائتين وثلاث وعشرين
سنة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام والصحة آمين

يقول راجي غفران الاوزار ابراهيم السوقي عبد الغفار مصحح دار الطباعة جل الله
طباعه تم طبع هذه الحاشية المفيدة ذات المنافع والفوائد العديدة للعالم العلامة
والخبر الجليل القهامة استاذ الاساتذة وسيد العلماء الجهابذة من كان أجرى الناس
علما اذا جوري شيخ الاسلام الشيخ ابراهيم البيهقي بدار الطباعة القاهرة ذات
الادوات الباهرة على ذمة من ليس له في نسبه مما رى السيد عبد الله نور الدين النহারي
ملحوظا بعين عناية من عليه أحسن أخلاقه تنفي حضرة ناظرها حسين بك حسني في ظل
من تعطرت الافواه ببنائاته وبلغ من كل وصف بجيل حدا انتهائه صاحب الدولة المحمودة
والطلعة التي هي بطالع السعد مقرونة ذي الحلم الذي تستخف بالنسبة له الاطواد والمناثر
التي لا يفي ببعضها تعداد من تلك الرقاب بنعمه ووطئ هام الثريا يقدمه عزيز مصر
ذي المناثر الشهيرة والفخر الجلي جناب الخديو اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على سنع الله
الوجود بدوام وجوده ولا برحت منه له على رعاياه سبحانه كرمه وجوده وكان
تمام طبعها وظهور وعموم نفعها في أواخر شهر ربيع الثاني من

سنة سبع وعشرين ومائتين وألف من هجرة من خلقه

الله على أكمل وصف صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه وكل

ناسج على منواله

آمين